

ארגונים פמיניסטים יהודים ויהודים-פלסטינים בישראל  
מאפיינים ומגמות

منظمات نسوية يهودية ويهودية-فلسطينية في إسرائيل  
مميزات وتوجهات

תחקיר וכתובה: דורית אברמוביץ' | تحقیق وكتابة: دوریت أبراموفیتش



منظّمات نسوية يهودية  
ويهودية-فلسطينية في إسرائيل

ميزات وتوجّهات  
تشرين الثاني ٢٠٠٨

تحقيق وكتابة: دوريت أبراموفيتش

# منظمات نسوية يهودية ويهودية-فلسطينية في إسرائيل

## ميزات وتوجهات تشرين الثاني ٢٠٠٨

تحقيق وكتابة: دوريت أبراموفيتش

تحرير: رومي شبيرا

الترجمة إلى العربية: رؤى ترجمة ونشر م.ض.

تنقيح فصل مسح المنظمات: يعيل طا

نشكر ممثلات المنظمات اللاتي وافقن على تخصيص الوقت والمشاركة في المعلومات، الآراء والأفكار:

عيديت أفيدان، أورنا أوستفيلد، حدفا أيال، أيليت إيلاني، روني إيلات-بندا، كرميل إيتان، روني ألوني-سدوفنيك، سريت أربيل، روني آرنفرويند-كوهين، يفعات بيطن، طوفا بن دوف، حايا بيكر، تمار غوجانسكي، شير غور، لينا غوراري، ديبى غرينبرغ، ليئا غرنفتر-غولد، ميخال دغان، عدي دغان، أورنا هدار، روتي هيلر، إستر هرتسوغ، ليئات فيدر، يعارا حوتسان، نعومي حزان، ترستا طاوبر، ليلي طراوهمان، ميخال يودين، يعيل يتسحافي، حنه كوهين، إينا ميخائيلي، كنيتر ملغروم، ليئورا مينكا، مولي ملكر، مخي نثمان، غيلا سبيرسكي، إيلانا سوغباكر، عايشة صيداوي، ميريت سيدي، إستر عيلا، ياسمين عنبار، حنه بسترنك، عنبال فراوند، سارة كلاتشكو، حافا كيلر، يانا كنوفوبا، تسيونا كنيغ-يثير، عطاره كنيغسبيرغ، طال كرم-فدعي، دوريت كيرن-تسفي، شولا كيشت، تكفا ريغر، عيريت روزنبوم، يعيل روكمان، نوغا شيلوح، موريا شلوموت، كيرن شيمش-برلموتر، بات شيفع شيرمان-شني، طال تمير، نيتسان تنعامي. نشكر ممثلات تحالفات المنظمات: تمار أدلشتاين، فاليريا سايجلشيفر، شولاميت تساهالو، روبين شامس، وممثل شتيل: كارلوس شطايجليس.

تصميم وإنتاج: دوريت يوردان دوتان، موشيه ميرون.

تصوير وتخطيط على الغلاف: دوريت يوردان دوتان

© جميع الحقوق محفوظة لصدوق هاينرخ بيل

نحلات بنيامين 24، تل أبيب 65162

تلفون: 03-5167734/5

فاكس: 03-5167689

info@boell.org.il

www.boell.org.il

HEINRICH BÖLL STIFTUNG  
ISRAEL

طبع في إسرائيل، 2009

## تقديم

صندوق هاينرخ بيل هو المؤسسة المرتبطة بحزب الخضر في ألمانيا. هاينرخ بيل، الذي حاز جائزة نوبل للآداب عام ١٩٧٢ وتوفي عام ١٩٨٥، كان أحد أشهر كتّاب ألمانيا ما بعد الحرب. وقد انتقد هاينرخ بيل المجتمع الألماني لأنه لم يكن مستعداً لتحمل مسؤولية جرائمه ضدّ الإنسانية خلال الفترة النازية. كان متعاطفاً مع الحركة الطلابية في الستينيات والسبعينيات، لكنه عارض المواقف المعادية لإسرائيل والتي أصبحت شائعة في صفوف الحركة الطلابية بعد حرب ١٩٦٧. إن اسمه يجسد القيم التي تمثلها المؤسسة: الدفاع عن الحرية، الشجاعة المدنية، التسامح والحوار المفتوح. يعمل صندوق هاينرخ بيل في أكثر من ٦٠ بلداً في شتى أرجاء العالم، ولديه ٢٨ مكتباً في الخارج. وأسوة بمكتبها في تل أبيب، فللمؤسسة مكتبان إضافيان في الشرق الأوسط، أحدهما في مدينة رام الله والثاني في بيروت، وهما يعملان في جميع أرجاء المنطقة.

يجري عمل صندوق هاينرخ بيل في إسرائيل ضمن السياق المعقد للعلاقات الألمانية-اليهودية، العلاقات الألمانية-الإسرائيلية والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والإسرائيلي-العربي. وتعمل المؤسسة مع منظمات غير حكومية، مؤسسات أكاديمية وجهات أخرى ذات شأن في إسرائيل، من أجل تقوية المجتمع المدني والمشاركة الديمقراطية وتعزيز العدالة البيئية والنشاط لمكافحة التغيرات المناخية. وهي تبذل جهوداً من أجل تعميق العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل، وبين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وهي تتعاون مع المجموعات التي تعمل من أجل حقوق النساء والديمقراطية الجندرية.

لطالما شكلت حقوق النساء والديمقراطية الجندرية قضية مركزية بالنسبة إلى المؤسسة خلال عملها داخل ألمانيا وخارجها. ونهدف في إسرائيل إلى تعزيز مكانة النساء، اجتماعياً، قانونياً وسياسياً، وتطوير فرصهن للمشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي.

لقد بين العمل المشترك مع مختلف المنظمات في الحقل النسوي على مدى سنوات، أنّ النشاط النسوي في إسرائيل، والذي يشمل مجموعات سكانية مختلفة ويرتبط، فعلاً، بكلّ مناحي الحياة، بات واحداً من قوى التغيير الاجتماعي الرائدة في إسرائيل. فارتفاع عدد المنظمات النسوية، أسوة باتساع نشاطها وتأثيرها القوي على الرأي العام الإسرائيلي والسياسة الحكومية، صار أمراً جلياً.

ورغم اتساع نشاطات الحقل النسوي، أجداته وإستراتيجياته، بدا أن هناك حاجة إلى إطار عمل إضافي غايته جمع مركبات هذا الحقل، اتجاهاته ومساهماته الكثيرة وتوثيقها. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ نشر تقرير هامّ حول المنظمات النسوية الفلّسطينية في إسرائيل عام ٢٠٠٦ باللغة العربية، صدر عن مركز الطفولة. ومع هذا ظلت هناك حاجة إلى بحث يغطّي منظمات إضافية. لذا، عندما توجّهت دوريت أبراموفيتش إلى المؤسسة بفكرة إجراء مسح وتحليل تأمّن لحقل المنظمات غير الحكومية النسوية اليهودية-الفلّسطينية واليهودية في إسرائيل، انتبه فرع هاينزخ بيل في تل أبيب فوراً إلى الزخم الكامن في مثل هذا التقرير. إنّ دوريت أبراموفيتش هي كاتبة نسوية قديرة، محاضرة، ومنسّقة حملات إعلامية متمرّسة، زرعت بذور فكرتها في حقل خصب.

قامت منسّقتا البرنامج، أولريك غولدنبلات وأيانا سيغال-كوهين، بتطوير المشروع ومرافقته مع دوريت أبراموفيتش في مراحلته الأولى. وبعد أن تركنا المؤسسة، شاركت في المشروع رومي شابيرا، منسّقة البرنامج الجديدة لحقوق النساء والديمقراطية الجندرية. أدركت دوريت ورومي أنّ نطاق العمل يجب أن يكون أوسع من الفكرة الأولية. فتطوّر التقرير إلى مشروع متعدّد الأبعاد وشامل، وتطلّب المزيد من الوقت، الجهد والموارد لمواصلته وإنهائه قياساً بما تمّ التخطيط له في البداية. رومي شابيرا، التي نشطت في العديد من مبادرات التغيير الاجتماعي في إسرائيل على مدى سنوات، أصبحت هي محرّرة التقرير.

لقد مكّن الجهد من عرض تقرير، لا نعتبره مصدرًا مميّزًا من التوثيق فحسب، وإنّما نأمل، أيضًا، أن يكون مصدرًا مرشدًا للعديد من الأشخاص والمنظمات الذين كانوا ينتظرون إصداره. كلنّا نأمل، في ما يتصل بهذا التقرير، ولما يحتويه من معلومات ولمنظوره الحساس والواعي، أن يلعب دورًا في دفع الجهود قدمًا لتحقيق حقوق النساء والديمقراطية الجندرية في إسرائيل.

يورن بوهيمه

المدير

صندوق هاينزخ بيل، إسرائيل

## المحتويات

7	مقدمة
11	الفصل الأول: حول ولادة التقرير وميزاته الرئيسية
17	الفصل الثاني: استعراض تاريخي
25	السنوات التي أقيمت فيها المنظمات النسوية في إسرائيل
29	الفصل الثالث: مجالات نشاط المنظمات النسوية في إسرائيل
34	أين منظمات المثليات؟
37	الفصل الرابع: بين الدعم الفردي والنشاط الجماهيري العام
44	تعزز نزع المهنة
53	الفصل الخامس: تحالفات طويلة الأمد
62	التحديات الماثلة أمامنا
65	توصيات
67	الفصل السادس: تحالفات قصيرة الأمد
67	حملة انتخاب رئيسة لإسرائيل
70	الحملة لإقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من السلطة
73	الفصل السابع: تحالفات المنظمات - بين المنافسة والشراكة
77	توصيات
81	تلخيص
86	قائمة المراجع



## مقدمة

إن تحليل حقل المنظمات النسوية في إسرائيل مَهمة مركبة ومليئة بالتحدي، خصوصاً في فترة الزيادة الجدية في عدد المنظمات، في حجم نشاطها، في أشكال التعاون فيما بينها، وفي مختلف المجالات التي تعمل فيها. مَهمة مسح هذا الحقل وتحليله أمر واجب، أيضاً، في ضوء ازدياد حضور ومركزية نشاطات المنظمات النسوية وأفكارها على الأجندة الاجتماعية - السياسية في إسرائيل. فارتفاع عدد المنظمات، إلى جانب الشراكة الآخذة بالاتساع بينها، ولدت الحاجة إلى توثيق هذا الحقل، تحليله وفحصه، حتى يصبح بالإمكان الاعتراف بأهميته وتأثيره الآخذ بالازدياد على الحيز العام في إسرائيل.

بدأت المقابلات وجمع المواد لهذا التقرير في شهر تشرين الأول ٢٠٠٧. كتابة الفصل الذي يعرض مسح المنظمات وتوثيق نشاطات كل منظمة وفقاً لمجموعات ثابتة، انتهى مطلع عام ٢٠٠٨\*. إلى جانب ذلك، فهذا الفصل الذي يتناول تحليل الحقل النسوي في إسرائيل يتطرق، أيضاً، إلى الاتجاهات والمميزات التي سادت خلال عام ٢٠٠٨ في الحيز المذكور. جميع المنظمات التي تم استعراضها في المسح تعتبر نفسها منظمات نسوية. صحيح أن التقرير يكاد لا يستعرض منظمات نسوية غير ممأسسة، لكن هذا لا يقلل من أهمية النشاط النسوي غير المنظم في إطار جمعيات، أو من أهمية النشاط النسوي لنساء لا ينتمين إلى هذه المنظمة أو تلك.

هذا وبالإضافة إلى ذلك، فالوثيقة برمتها توثق وتحلل حقل المنظمات النسوية، وهي بذلك لا تميز بينها وبين المنظمات النسائية. وكما ذكر، حتى إذا كانت جميع المنظمات التي تم استعراضها تعتبر نفسها منظمات نسوية، فإن هناك من يدعين أن القاسم المشترك الحاسم لدى معظمها هو كونها منظمات أقامتها، تقودها وتفعلها نساء. هناك منظمات يشارك فيها رجال، ولكن لدى هذه، أيضاً، يشكل الرجال أقلية عددية. هذه المسألة تطرح الحاجة إلى بحث إضافي يتناول ما هو مشترك وما هو مختلف بين هذين التصنيفين - المنظمات النسائية مقابل المنظمات النسوية.

المنظمات النسوية التي تم استعراضها في فصل المسح، الذي كتب هذا التقرير بموجبه، هي المنظمات التي استجابت للتوجه الذي تم نشره بطرق مختلفة لغرض إجراء مقابلات والظهور في التقرير. رغم الجهد الطويل الأمد للوصول إلى مجمل المنظمات النسوية اليهودية واليهودية - الفلسطينية في إسرائيل، من الواضح أنه كانت هناك منظمات غابت عن هذه الوثيقة بشكل غير مقصود. الارتفاع المضطرب في عدد المنظمات النسوية، إقامة منظمات جديدة في السنوات الأخيرة، وغياب الحضور الكافي لمجمل \* فصل مسح المنظمات الخاص بهذا التقرير متوفر باللغة العبرية فقط ومرفق بصيغة إلكترونية على قرص مدمج.



المنظمات الناشطة في هذا الحقل، تقود كلّها إلى فرضية أن هناك منظمات - ورغم نشاطها الهامّ - غير معروضة في هذا التقرير. ورغم ذلك، فإنّ التقرير يعرض لأول مرة قائمة بـ ٤٦ منظمة، منها ما لم تكن معروفة بشكل كافٍ لدى غالبية الناشطات في الحقل المذكور.

هذه الوثيقة، التي تحلّل الظواهر والاتجاهات في حقل المنظمات النسوية، مرّت خلال عام ٢٠٠٨ بتغيّرات كثيرة أوجبتها كثرة العمل، اتساع الخطاب، توجّهات جديدة تلوح على السطح والحاجة إلى أن يكون محدّثاً قدر الإمكان. النقطة الزمنية التي انتهت كتابة التقرير عندها، تحسم، أيضاً، المواضيع التي تظهر فيه، الظواهر والاتجاهات المشار إليها فيه، والمسائل التي تمّ تناولها. فليس الأمر، فقط، أنّ الوثيقة لا تزعم التحليل "الموضوعي"، بل إنها تؤكد على امتدادها أهمية الإقرار بأنّ كلّ ما كتبت فيها، بما في ذلك المضامين، تقسيم المواضيع، الأسلوب، اللغة والموضوع الذي أفسح لكلّ موضوع، نابع من قرار المؤلف الشخصي - السياسي ومن انخراطها المباشر في هذا الحقل. ومن هنا، فإنّ هذا التقرير يسعى، لاحقاً، لخلق زوايا نظر جديدة، وتوسيع النقاش حول العمل المتفرّع، الخطاب الزاخر والأخذ، مميّزات حقل المنظمات النسوية وتأثيره على الحيّز العامّ - السياسي في إسرائيل.

يستوجب العمل النسويّ توثيقاً، يتطلب معرفة ويطلب بتأثير على الحيّز العامّ. إحدى الفرضيات الأساسية في التقرير، هي أنه كلّما ازدادت معرفة كلّ منظمة بسائر المنظمات الناشطة في الحقل، ازدادت المعرفة بالنشاطات المختلفة وبجماهير النساء المتنوّعة في كلّ منظمة، وكلّما فهمنا أكثر تشكيلة وجهات النظر والهويّات التي تؤلّف الحيّز الذي نشط فيه، ننجح في تعزيز الشراكة بيننا، توسيع الحوار بيننا جميعاً، وبناء عليه، تعميق تأثيرنا على الأجنحة السياسية - الاجتماعية في إسرائيل. هذا التقرير يسعى ليشكّل أداة لجميع النساء المنخرطات في النشاط النسويّ، توسيع نظرتهم إلى ما يجري في هذا الحقل، وفي الوقت نفسه تشكيل وسيلة لتوسيع حضور هذا الحيّز لدى جماهير إضافية.

يهدف التقرير إلى إعلاء مميّزات الحقل النسويّ الحاليّ وتوجّهاته إلى سطح الفضاء العامّ، وإلى تشكيل واحد من عدة مداميك، في تاريخ الحركة النسوية في إسرائيل. يسعى التحليل لوصف عدد من التوجّهات والمميّزات الأساسية الخاصّة بحقل المنظمات النسوية، والتمكين من مواصلة البحث في هذا الحقل وتوثيقه، والذي تطوّر بدرجة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة. الهدف من الوثيقة هو ترسيم صورة وضع محدّثة للحركيّة القائمة في الحقل النسويّ من عدة جوانب: تطوّر، مجالات العمل الأساسية، نموّ منظمات جديدة والتقسيمات فيما بين المنظمات، الاتجاهات التي تميّز نشاط المنظمة والنشاط بين المنظمات، والفرص التي تسنح للانخراط في هذا الفضاء.

يقوم التحليل على مسح مفصّل لكلّ واحدة من المنظمات وفقاً لخانات ثابتة: سنة التأسيس، الرؤية، الهويّة التنظيمية، الأهداف، الإستراتيجيات، الجماهير الهدف الأساسية، المشاريع الأساسية، الإنجازات، بُنية الطاقم والمنشورات الرئيسية. هذه الخانات تمكّن من تعرّف المميّزات الأساسية الخاصّة بكلّ منظمة، دوافع إقامتها، إنجازات نشاطها والحيّز المدني والتنظيمي الذي توجد فيه. إحدى نتائج المسح هي، إذًا، تشخيص محاور نشاط المنظمات اليوم، وتعرّف المميّزات الأساسية للحيّز برتمته. المسح هو نتاج مقابلات جرت مع ممثلات المنظمات ويلائم مضامينه أقوالهنّ ووجهات نظرهنّ حول المنظمة التي ينشطن فيها. من نافلة القول إنّ الاعتماد على الوصف الذي قدّمته ممثلات هذه المنظمات، والتقسيم إلى الخانات المذكورة، يقرّان، أيضاً، طابع التحليل ومضامينه.

يشتمل مسح المنظمات النسوية على منظمات ليهوديّات ومنظمات مشتركة ليهوديّات وفلسطينيّات في إسرائيل. الامتناع عن مسح منظمات فلسطينية في إسرائيل وتحليلها، نبع من التزام القيمة النسويّة الخاصّة بالحوار المتبادل، الذي يمكنه أن يجري بشكل متكافئ. فالاعتراف بالهرميّة المتأصلة سياسياً واجتماعياً في إسرائيل بين اليهود والجمهور الفلسطيني في الدولة، ألزمني

بتقييد حقل التحليل ضمن الحيز الذي لا تقوم فيه، بشكل متأصل، علاقات قوّة قومية. إنني أقرّ بغياب الشرعية لديّ كيهودية، لتحليل حيزٍ مدنيّ - نسويّ تنتمي الفلّسطينيات الناشطات فيه إلى مجموعة سكانية تتعرّض لتمييز سياسيّ، اجتماعيّ واقتصاديّ من قبل السلطة الإسرائيليّة-اليهودية، وهذا ما لا يسمح لي بالتالي بالتأمّل فيه من دون الوقوع في خطأ الموقف الاستعلائيّ. كذلك، فقد نشر المركز النسويّ الفلّسطينيّ، الطفولة، قبل نحو ثلاث سنوات، تقريراً واسعاً يمسح ويستعرض منظمات نسوية فلّسطينية في إسرائيل.<sup>1</sup> وقد صدر هذا التقرير باللغة العربية.

بوّدي التطرّق إلى كون التقرير قد كُتب باللغة العبرية. فاللغة العربية هي، على الغالب، لغة الاتصال الوحيدة بين المنخرطات في الحقل النسويّ، وهي حقيقة تُبرز الغائب الذي لا يزال شفافاً فينا. يمكنني كيهودية بذل جهد وتعلّم اللغة العربية، ولكن ما يشكّل اختياراً بالنسبة إليّ، بل حتى ترفاً، هو بالنسبة إلى النساء الفلّسطينيات ضرورة قسرية، لكونهنّ أقلية سياسية فُرض عليها تبنيّ لغة الأكثرية السياسية، وكذلك لأنهنّ سيبقيّن خلاف ذلك من دون وسيلة اتصال يمكنها أن تعبر عن القمع الذي يعاني منه ويقاومنه. للغة أهمية، لديها دور، معنى، حدود وهي برمتها مضامين فكرية نابعة ممّن أنتجوها. على نحو مشابه، تُضطر الشرقيات خلال احتجاجهنّ إلى الاستخدام الواسع للغة اليهودية - الأشكنازية، لغرض التعبير عن قمعهنّ، وكذلك المثليّات، مغيّرات الجنس وسائر الجندرات، إذ إنهنّ مضطرات إلى إحضار ذواتهنّ، احتجاجهنّ ولذتهنّ من داخل لغة مغايرة الجنس\*\*.

في اللغة العبرية الطاغية، الفلّسطينيات هنّ الضمير الغائب، الآخر، المُقصى، الغريب. الفلّسطينيات هنّ "الآخر" مقابل "الواحد"، الـ"هنّ" مقابل الـ"نحن"، وهنّ مقيدّات بمحدودية اللغة العبرية الحديثة التي تفرض عليهنّ تجسيد خضوعهنّ لاحتلال، مقاومته وصفه باللغة نفسها التي خلقت من خلال محوهنّ. وهكذا، فنحن نعيش مقيدّات إلى قيد لغويّ وقيميّ، كلّ ما بوسعنا عمله هو التأمّر عليه، العمل بمواجهته والعتور على الدرب الضيق الذي يُيقبه لنا بغية التعبير عن تشكيلات وجودنا واحتلالنا وأشكالهما.

يجب التأكيد على أنّ وجود وثيقتين منفصلتين، واحدة تتناول منظمات نسوية يهودية ويهودية - فلّسطينية، وأخرى تتناول منظمات نسوية فلّسطينية، يعكس، أيضاً، توجّهاً من الانفصام في نشاط هذين الحقلين النسويين. على أثر الواقع السياسيّ السائد في إسرائيل والمنطقة، الذي يميّز ويفصل - مفاهيم قومية - جغرافية - اقتصادية - اجتماعية بين مجموعة السكان اليهود ومجموعة الأقلية السياسية الفلّسطينية، يعمل معظم الحقل النسويّ، أيضاً، وفقاً لهذه الحدود. ولهذا، فغالبية النساء الناشطات في المنظمات لا تعرف الواحدة منهنّ الأخرى، لا على الصعيد الشخصي ولا على الصعيد السياسيّ، والشراكة بين المنظمات من جهتيّ المتراس - القومية والهرميّة، شراكة ضئيلة. ومع ذلك، لا أقصد التقليل - لا سمح الله - من أهمية وجود المنظمات النسوية المشتركة ليهوديات وفلّسطينيات، حتى لو أنها لا تزال قليلة العدد في الحقل التنظيميّ عموماً.

إنّ تأليف التقرير ونشرة أتيجا بفضل دعم صندوق هاينرخ بيل، حيث إنه عدا التمويل الذي منحه للمشروع، كان شريكاً على امتداد المسيرة في التفكير والعمل الكبيرين، اللذين تطلبهما إصدار هذه الوثيقة. إنّ مشاركة صندوق هاينرخ بيل في العمل النسويّ في إسرائيل، والرغبة المشتركة في توسيع تأثير الحيز النسويّ على الأجنّة العامّة - السياسيّة في الدولة، جعلتا الصندوق الشريك الطبيعيّ لهذا التقرير.

\*\* يشير مصطلح "الشرقيات" إلى اليهود الذين تعود أصولهم إلى الشرق الأوسط، أواسط آسيا والقفقاز. ويشير مصطلح "الأشكنازيات" إلى اليهود الذين تعود أصولهم إلى مركز وشرق أوروبا.



## الفصل الأول

### حول ولادة التقرير وميزاته الرئيسية

تظهر في السنوات الأخيرة نزعة من اتساع التعاون بين منظمات نسوية من أجل إدارة حملات توعية ونضالات مشتركة، قصيرة الأمد. هذا إلى جانب وجود تحالفات طويلة الأمد لمنظمات نسوية، سأتوسّع فيها لاحقاً. ففي الحملة من أجل انتخاب امرأة للرئاسة، والتي استمرّت من أيلول ٢٠٠٦ حتى نيسان ٢٠٠٧، شاركت في البداية ثلاث عشرة منظمة، وفي الحملة من أجل إبعاد مجرمي الجنس عن الحكم، من شباط حتى أواخر تموز ٢٠٠٧، شاركت في البداية ثلاث عشرة منظمة لتتضمّن إليها، لاحقاً، سبع منظمات إضافية. فقد تجنّدت منظمات من طيف واسع من الهُويّات، الرؤى، ومجالات النشاط في نضالات مشتركة في قضايا أتاحت اتفاقاً، وتغلّبت على الفوارق والخلافات فيما بينها. ومكّنت التحالفات القصيرة الأجل بين المنظمات المختلفة النساء الناشطات من التعرّف واحدة إلى الأخرى بشكل مباشر، إجراء حوار متواصل، إنشاء آليات لتحقيق اتفاق حول نشاطات وتنفيذها، والتعاطي مع الخلافات، الصغيرة منها والكبيرة. وهكذا نجحت المنظمات في التجنّد معاً في نشاطات كان تأثيرها الجماهيريّ الكبير نابعاً من الطيف الواسع للمنظمات التي شاركت فيها. في غضون ذلك، سيفحص التقرير الإنجازات والتمن الناجمين عن تعدّد المنظمات الناشطة على حدة، إلى جانب النزعة الآخذة بالاتساع للشراكة بين المنظمات، والتي تخلق أثراً لحركة نسوية واسعة، وتزيد، جيّداً، من قدرة الحقل النسويّ في إسرائيل على التأثير الجماهيري.

سأنطرق، لاحقاً، بتوسّع، إلى هذه النضالات الجماهيرية وإلى النزعة نحو إقامة شراكات ظهرت بفضلها على الأرض. مع انتهاء الحملة من أجل إبعاد مجرمي الجنس عن الحكم، عبّرت الناشطات في المنظمات، صراحةً، عن رغبتهنّ في مواصلة بلورة مواضيع للنشاط المتفق عليه، تمكّنهنّ من التكاتف معاً في نضالات محدّدة، نضالات تبيّن أنها ناجعة من دون أدنى شك. تجسّدت هذه الرغبة، أيضاً، من خلال مواصلة النشاط المشترك للمنظمات ضدّ ظاهرة الإجمام الجنسيّ في الحكم خلال فترة سنة إضافية بعد الاختتام الرسميّ للحملة. خلال هذه الفترة نجحت المنظمات في إطلاق نشاطات فعّالة مشتركة أخرى، منها: عقد مؤتمر نسويّ قُطريّ، إقامة حملة جماهيرية ضدّ ظاهرة التحرش الجنسيّ في معاهد التعليم العالي، تشكيل توجّهات مشتركة ضدّ مقالات ودعايات تنطوي على كراهية للنساء في الإعلام، وغيرها. هنا، سيكون التطرّق، أساساً، إلى تحالفات واسعة بين المنظمات، تشتمل على عدد يصل إلى عشرات المنظمات، بما يتجاوز وجود تحالفات بين عدد أقلّ من المنظمات النسوية، والتي تنشأ بوتيرة متسارعة هي الأخرى في السنوات الأخيرة.

إنّ الطموح إلى القيام بنشاط مشترك وفاعلية هذا العمل، يشكّلان الدافعيّة الأساس لديّ لغرض فحص المنظمات القائمة اليوم، وبالتالي تمكين جميع الناشطات، أيضاً، من تعرّف مجمل الجهات الفاعلة في هذا الحقل. كانت الفرضية أنّ تعرّف المنظمات الفاعلة

اليوم ونشاطاتها، سيوسّع من المعرفة بخصوص كلّ واحد منها، ويمكن من إقامة شبكة نسوية أوسع. إحدى المسائل التي حثتني على كتابة هذه الوثيقة، إذًا، هي إجراء تعارف بين العدد الأكبر، والآخذ بالازدياد، من المنظمات في الحقل النسوي، من أجل توسيع التعاون، بُغية تعميق فاعلية سيرورات التغيير الاجتماعي. في غضون ذلك، أسعى لتشخيص المواضيع التي تُشغل المنظمات المختلفة اليوم، وهي مواضيع من شأنها أن تشكّل في المستقبل محاورًا لتحالفات العمل والنضال المشتركين.

يجدر الاعتراف بأنني لم أعرف، في بداية المشروع، تصنيف جميع المنظمات النسوية الناشطة في إسرائيل اليوم، أو تفصيل مواضيع نشاطها. الغاية الأصلية من تشخيص حقول النشاط النسوي المنظم ومسحها، انعكست من خلال سيرورة مستمرة من تعرّف عشرات المنظمات الجديدة، التي أقيم العديد منها في السنوات العشر الأخيرة، وهي تعمل في مواضيع لم أعرفها بشكل معمّق، مثل ناشطات كثيرات أخريات.

إنّ الحاجة إلى إجراء مسح للمنظمات النسوية في إسرائيل نبعت، أيضًا، من الحاجة إلى توثيق نشاطها المتفرّع. خلال سنوات نشاطي الكثيرة في الفضاء النسوي، انتبعت إلى مميّز رئيسي مشترك بين جميع المنظمات النسوية: غياب توثيق مُرضٍ للعمل الراهن والتاريخي في هذا الفضاء. يبدو لي أنه لدينا، كنساء، في كلّ مناحي حياتنا، نزعة إلى بذل وقت وجهد في النشاط، ولكنّ التقليل من توثيقه، وهو ما من شأنه المساهمة في الاعتراف الذاتي والعامّ بأهمية عملنا من أجل تغيير المجتمع الذي نعيش فيه. رغم الرؤية النسوية التي تحتجّ على غياب الاعتراف العامّ بعمل النساء ومساهمتهنّ، فإنّ الحقل النسوي، جزئيًا، يقع أحيانًا في الفخّ البطريكي، بكونه لا يوثق ولا ينشر العمل الجاري فيه، بشكل كافٍ. وهكذا، فإنّ عمل النساء السياسي - الاجتماعي والتاريخ الذي كتبه النساء، قد يظلّ على هامش الوعي. من غير النساء، قد نُبقي توثيق تاريخ التغيير الاجتماعي في إسرائيل بأيدي الرجال وأقلامهم، رغم أنه ليس هناك شكّ في أنّ النشاط النسوي يساهم مساهمة كبيرة وحاسمة في التغييرات السياسية والاجتماعية التي تجري في إسرائيل.

إنّ مجرد وجود ستّ وأربعين منظمة نسوية يهودية ويهودية - فلسطينية، على الأقلّ، وتسع عشرة منظمة نسوية فلسطينية - حسب الطفولة - في إسرائيل، هو دليل على حجم العمل النسوي في المجتمع المدني في إسرائيل. وبناء عليه، لا شكّ في أنه يجب إنتاج تاريخ نسوي متواصل، لبحكي، ضمن أشياء أخرى، عن نشاط متعدّد السنوات، أخذ بالتوسّع، لآلاف النساء اللواتي ينشطن، يوميًا، من أجل تغيير أنماط التمييز والقمع الذكوري، وخلق مجتمع عادل، متساوٍ وكرامٍ للنساء.

لا يُفترض بعدد المنظمات التالية أن يكون نهائيًا ودقيقًا. المنظمات المعروضة هنا عبّرت عن رغبتها في أن تُشمّل ضمن هذا المسح، وأن تكون معرفةً كمنظمات نسوية. بودي الاعتذار، مسبقًا، أمام المنظمات التي لا يشملها المسح، رغم أنها ربما كانت معنيّة بذلك، لأنها لم تكن تعلم بتحضير التقرير. كذلك، فغالبية المنظمات الموثقة في المسح لا تستوفي التعريف الذاتي كنسوية فحسب، بل التعريف الرسمي للمنظمة، أيضًا، والمسجّلة كجمعية، تُشغل طاقمًا ثابتًا يعمل بشكل يومي وثابت، وهي تقوم من ناحية تنظيمية على إدارة، طاقم، متطوعات، تتوجّه إلى جماهير هدف محدّدة وتقوم على رؤية وأهداف تستند إليها النشاطات والمشاريع المختلفة. صحيح أن المسح يشتمل على عدد من المنظمات النسوية غير المسجلة كجمعيات، لكنّ هذه الوثيقة تضمّنتها بسبب تأثيرها الجديّ على الحقل النسوي مجمله، ولأنّ بعضها، كذلك، يعمل وينشط كمنظمة تمامًا.

لا تشتمل هذه الوثيقة على المنظمات النسوية غير المأسّسة، التي رغم أنه ليس بوسعي توثيق عددها، أخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة على المستويين المحلي والقطريّ على حدّ سواء. هذه المنظمات تخدم الحاجة لدى نساء كثيرات إلى أن يكنّ ناشطات في الحقل النسوي ويؤثرنّ على المجتمع في إسرائيل بدون إقامة جمعية، بكلّ ما يرافق ذلك من بئرراطية معقدة ومأسّسة. كما أنّ الناشطات في هذه المنظمات غير ملزمات إقامة أجهزة لتجديد الأموال، وهنّ متحرّرات من إنشاء جهاز طواقم،

وهو ما يخلق، أحياناً، هرمية داخلية ومميزاً بين الطاقم والمتطوعات. وهذه المنظمات، أيضاً، تتيح، أحياناً، نشاطاً متحرراً من القواعد والتعليمات التي تملئها الصناديق التي تمول الجمعيات المنظمة. ومن هنا، فإن هذه المنظمات، خلافاً للمنظمات الممأسسة، قادرة على القيام بنشاط لا يتطلب الاستناد إلى رؤية، إستراتيجية وأهداف معرّفة، أو أن تتميز بتقسيمه وفقاً لمشاريع، ولا تطلب تحقيق نتائج وإنجازات واضحة. يُمكن للمنخرطات في مثل هذه المنظمات الاكتفاء بنشاطات متفرقة، يُمكن تغييرها بشكل فوري وفقاً لاحتياجات اللحظة، ومن يُقدّر النشاط لا يعتش منها. من نافذة القول إنه في غياب موارد مالية، تواجه المنظمات دائماً خطر الإنهاك السريع والنشاط القصير الأجل والفوري، وهي مرتبطة بالوقت المتاح الذي يُمكن أن تخصصه النساء العاملات في أماكن أخرى. تشمل مثل هذه المنظمات، مثلاً، مجموعات مثل، نسوية ناشطة - مجموعة نشاط وحوار أنشئت للقيام بنشاطات ميدانية راديكالية ضد دعايات حافزة جنسياً، و"إيلا" - جامعة بدون تحرّشات، التي أقامتها مجموعة طالبات من جامعة برّ السبع وجامعة تل أبيب، على أثر النشر حول تحرّشات جنسية يقوم بها محاضرون بحق طالبات في معاهد التعليم العالي. هذه المجموعة تتمحور هي الأخرى في النشاط الاحتجاجي داخل الجامعات، تجنيد دعم طالبات/طلاب ضد إساءة استغلال علاقات القوة بين محاضرين/ات وبين طالبات/طلاب، والمبادرة إلى لقاءات مع واضعي السياسات في داخل مؤسسات التعليم العالي، لهدف وضع أنظمة واضحة لمنع التحرّشات الجنسية وتقديم المشتبه في تنفيذها إلى محاكمات. بين النساء المنخرطات في هذه المجموعات وغيرها، ممن يعملن ليعتشن في منظمات نسوية أو في أماكن عمل أخرى.

ادّعت بعض من تمّ إجراء مقابلات معهنّ لهذا التقرير، أن إقامة منظمات نسوية غير ممأسسة لربما تدلّ على معارضة الثمن المنوط بإقامة منظمات مسجلة كجمعيات. وكما قلن، تتم، أحياناً، ممارسة الضغط من قبل قسم من مصادر التمويل المختلفة على الجمعيات، حتى تتخصص مهنيّاً، ما يعني الحسم في تقسيمه وظائف واضحة في المنظمة، بما يشمل بُنية إدارية واضحة، تخصصاً وتحصيلاً علمياً مُثبتاً في مجالات النشاط، منهجية، تقسيم النشاط الجاري إلى مشاريع ذات أهداف واضحة ومحددة زمنياً، وإثبات نجاعة في النشاط ونجاح في المشاريع من خلال مقاييس دقيقة وخطية. بموجب ادّعاء ممثلات قسم من المنظمات التي جرى مسحها، فإن التخصص المهني معناه تبني تقاليد وقواعد عمل ذكورية هرمية وتذويتها، لا تبقى موارد مالية ووقتاً لنشاط اجتماعي وضمن سيرورة، لا يُلبّي، بالضرورة، معايير النجاح "الموضوعية". في المقابل، كانت هناك مقابلات أخريات ممن ادّعين أن التخصص المهني معناه نشاطاً أكثر تنظيماً ونجاعة، يُمكن من تجميع منظم للموارد، يُلزم بتأمل الأشياء، يمنع التبعثر بين النشاطات والاستمرارية، ولذلك ليس الأمر، فقط، أن هذا لا يس القيم النسوية، بل إنه، أيضاً، يزيد من فاعلية العمل وتأثيره على الفضاء العام. وسأتوسع في هذه المسألة لاحقاً.

إن تحليل الحقل النسوي التنظيمي يقوم على مقابلات شخصية مع ممثلات المنظمات، وعلى المواد الإعلامية المكتوبة التي توفرها. لهذا الغرض، توجهت شخصياً وعبر البريد الإلكتروني إلى الكثير من المنظمات، حيث كان بوسعها اختيار الانضمام إلى التقرير أو لا. اشتملت المقابلات على لقاء شخصي مع ممثلة التنظيم، وانعقدت غالبية اللقاءات في مكاتب الجمعيات. خلال المقابلة عرضت أمامي كل ممثلة أفكارها ومواقفها في كل واحدة من الخانات التي تميز المنظمة ووجهات نظرها بشأن الحقل النسوي عموماً. وقد زودتني غالبية الممثلات اللواتي قابلتهنّ، أيضاً، بمواد إعلامية حول المنظمة، والتي يظهر قسم منها، أيضاً، على مواقع الإنترنت الخاص بالمنظمات. وفي حال كانت هناك حاجة إلى إكمال المعلومات التي كانت بحيازتي، كنت أتصل بمن قابلتها مرّة أخرى. صحيح أن الحسم في مسألة إجراء مسح للمنظمات وفقاً لخانات ثابتة يختزل الوصف التنظيمي إلى بُنى محددة، لكنّ المعايير المتماثلة تُمكن من عرض متساوٍ لجميع المنظمات.

يجدر التشديد على أن التقرير جاء في البداية لهدف إجراء مسح وتحليل لحقل منظمات النساء في إسرائيل. ولغرض دمج

المنظمات النسوية التي ليست منظمات نسائية بشكل واضح، أيضاً، تقرّر تغيير التعريف الشامل لهذه الوثيقة. فالتعريف كمنظمة نسوية كان خاضعاً لقرار كل منظمة، ولم يُملّ على المنظمات أيّ تعريف أو وضع خارجي لمصطلحات جديدة للنسوية.

لا يدّعي التحليل التالي تحليل جميع المميّزات، النزعات، الإنجازات والتحدّيات الخاصّة بحقل المنظمات النسوية في إسرائيل. بل إنّ هدفه هو أن يطرح على السطح أفكاراً، وجهات نظر، ممارسات ونزعات قائمة في الحقل، أملاً في أن تقود المعلومات إلى شقّ طريق نحو بحثٍ أساسيٍّ أكثر في كلّ واحد من المواضيع المطروحة هنا. فالوثيقة، إذًا، لا تسعى لتشكيل الكلمة الأخيرة، بل على العكس تمامًا، إنّها تعبّر عن أمنية مفادها مواصلة التوثيق والتحليل المتواصلين والعميقين الخاصّين بالمجتمع المدنيّ النسويّ في إسرائيل. فهي تهدف إلى اقتراح معلومات ونظرة شاملة للفضاء النسويّ في إسرائيل وللعمل الذي يجري فيه اليوم. زاوية الرؤية هذه تحاول التقليل من التنافس ما بين المنظمات، توسيع حقل الرؤية بُغية تعميق التضامن فيما بين المنظمات، ومنح اعتراف للعمل الواسع الذي تشارك فيه جميع المنظمات وللمكانة المحترمة التي يحتلها حقل المنظمات النسوية في المجتمع المدنيّ في إسرائيل. وتتضمّن الوثيقة كذلك، تعبيريًا عن الأمل في أنّ التزام قيم نسويّة أساس، التكاتف المشترك، زيادة القوّة المشتركة، النشاط بشكل متكافئ والالتزام المتبادل، وخلق شراكة لحركة نسويّة واسعة، متحرّكة ومؤثرة، ستحظى بوزن مساوٍ على الأقلّ لالتزام كلّ امرأة نحو المنظمة التي تنشط فيها وعملها الذي تنجزه في إطارها.

إنّ تحليل الحقل المذكور متأثر، أيضاً، بنشاطي على امتداد سنوات في تنظّمات ومنظمات نسويّة في إسرائيل. وبناء عليه، فهو تحليل لا يدّعي خلوة من الانحيازات القيمية النابعة من حقل الرؤية الشخصي - المهنيّ - الفكريّ لديّ. إحدى الغايات التي تطرحها الوثيقة هي تقليل الفصل الحادّ ما بين التخصّص والعمل الميدانيّ، بين المهنيّات والمتضرّرات، بين عاملات المنظمة اللاتي يتحدّثن علانية للإعلام والمتضرّرات القابعات خلفهنّ في الظلّ، بين مقدّمات الخدمات ومتلقّياتها. وحتى لو كانت هذه التمييزات مهمّة، أحياناً، حتى يتسنى تحليل ماهية الجماهير الهدف، حتى يصبح بالإمكان توفير خدمة فعّالة وخلق تغيير في السياسة نحو مجموعات سكانية مختلفة، يجب أن نبقى متيقّظات للثمن المحتمل المتمثل بإقصاء غير مُسوَّغ من الحقل النسويّ لأكثر مجموعات النساء تضرراً. إنّ تخفيف الفصل الحادّ المذكور وإنشاء شراكة متكافئة بين مجموعات نساء مختلفة في المجتمع وبين أقبليات سياسية متنوّعة بين الجمهور، سيعمّق من التضامن داخل الحقل النسويّ، يوسّع من القدرة على التجنيد الجماهيريّ في هذا الحقل، ويقوّي بشكلٍ جدّيّ من تأثير المجتمع المدنيّ النسويّ على الخطاب السائد في إسرائيل.

تسعى هذه الوثيقة لتحقيق اعتراف فاعل ومتواصل بأنّ كلّ امرأة هي متضرّرة من أفكار وممارسات ذكورية، كلّ واحدة خاضعة لقمع ما لسبب انتماؤها الجندريّ، كلّ واحدة تقف في نقاط مختلفة على المنزلق الأملس نفسه من التمييز الجنسيّ والجندريّ في المجتمع. ادّعائيّ هو أنّ التضامن النسويّ بين النساء، التجنيد الجماهيريّ النسويّ للنساء، الرجال وسائر انتماءات الجندر، بمقدورهما أن يتشكّلا ويتوسّعا انطلاقاً من الاعتراف بمختلف أنواع التمييز التي تعاني منها مجموعات مختلفة في المجتمع، ومن الوعي للرابط بين أنواع مختلفة من القمع. هذه الوثيقة تسعى لإضافة مدمك إضافيّ للتعارف والمعرفة بين الشريكات في هذا الحقل.

إنّ الأمنية التي تطرحها الوثيقة بالاعتراف بتشكيلة الهويّات والأفكار وتركيبتها، نابعة، أيضاً، من طابع الانخراط في هذا الحقل. إنّ الاكتفاء الكبير الذي شعرت به خلال تعرّفي عن قرب العمل النسويّ - المنظمّ ينبع، أيضاً، من كوني في الوقت نفسه ضحية لعنف جنسيّ، مركّزة حملات جماهيرية - بينها ما تمحور في مكافحة العنف الجنسيّ، محاضرة، باحثة وناشطة نسوية متحرّرة جنسيّاً. لقد وجدت في حقل المنظمات النسوية في إسرائيل مكاناً وفضاء لتشكيلة واسعة من الهويّات، في المستويين التنظيميّ والشخصيّ على حدّ سواء. خلال العمل الميدانيّ على هذا المشروع، وجدت الكثير من الشريكات المختلفات، أحياناً، داخل مجالات نشاطهنّ،

في وجهات نظرهنّ، معتقداتهنّ، هُويّاتهنّ الجندريّة، ومع هذا فقد نشأ مع كلّ واحدة منهنّ حوار يقوم على الاعتراف المتشابه بالحاجة إلى إحضار قيم وممارسات نسوية إلى الحقل الجماهيريّ - السياسيّ في إسرائيل. حين بدأت أولى خطواتي قبل سنوات في الحقل النسويّ في إسرائيل، لم أكن قد قدّرت بعد أن الفضاء الذي قرّرت الانتماء إليه سيصبح متنوعاً وثيري العمل وسيشمل مئات بل آلاف النساء اللاتي ينهضن كلّ صباح ليوم عمل شاقّ، فعّال ومركّب، لهدف تغيير وجه المجتمع، المجتمع نفسه الذي يحول العديد من بين النساء والأقليات السياسية الإضافية إلى ضحايا في جميع مجالات حياتهنّ. وفي ضوء تاريخي الشخصي - السياسيّ، وبدافع الإيمان الكبير بالقدرة على التحرّر من القيّم والمنظومات التي تقمّعنا جميعاً، إنني أنتهز هذه المنصة المكتوبة، قبل كلّ شيء، لأقول شكراً لجميع المشاركات في هذا الحقل.





## الفصل الثاني

### استعراض تاريخي

لغرض عرض صورة حال حقل المنظمات النسوية في إسرائيل وتحليلها، اليوم، يجدر وصف ذلك التسلسل التاريخي الذي قادنا إلى ما نحن عليه اليوم. التحليل التاريخي للنسوية في إسرائيل سيظل على الدوام نابغاً من نظرة من تصفه، وعليه فإنني اعتذر، مسبقاً، إذا لم يتساقق هذا الاستعراض القصير مع جميع وجهات النظر القائمة.

بوذي التأكيد مرة أخرى على أن الاستعراض التاريخي يتطرق أساساً إلى العمل النسوي الإسرائيلي اليهودي، لأنه - كما ذكر - ليس لدي حق، من وجهة نظر تاريخية ومعاصرة معاً، في تحليل الفضاء الفلسطيني الخاضع لقمع قومي - اجتماعي من قبل إسرائيل. وأمل أن يتم في المستقبل إلغاء الهرمية والقمع القومي، اللذين يعود مصدرهما - بنظري - إلى قرارات وأيديولوجيات ذكورية تستوجب، في هذه المرحلة، تحليلاً منفصلاً للفضائين النسويين، اليهودي - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي - وأن يقود هذا إلى بحث، تقرير وتاريخ مشتركة.

لقد اكتفيت باستعراض تاريخي موجز لا يزعم قدرته على وصف كل ما تم عمله على مدى السنين في حقل النسوية في إسرائيل. فكتب مثل: "لا نريد أن نكون لطيفات - النضال لأجل حق الاقتراع وبداية النسوية الجديدة في إسرائيل" (٢٠٠٦)، تأليف: د. حانه سفران؛ "أن تفكر كامرأة - نساء نسويات في مجتمع رجولي"، تأليف: د. أرثيلا شدمي (2007)؛ وعدد من المقالات في كتاب "إلى أختي - سياسة نسوية شرقية"، الذي حررته شلوميت نير (2007)؛ هي جزء صغير من مجموعة منشورات تتطرق إلى نشوء الحركة النسوية ومضامينها. وقد اخترت، بأسى ولكن عن وعي، ألا أشير إلى أسماء النساء اللاتي قدن الحركة وإلى النضالات النسوية على امتداد السنين، حتى لا أقع في الخطأ الأيديولوجي الشائع، الذي يعترف بمساهمة نساء محدّدات وأسمائهن، غالبية يهوديات أشكنازيات، لكنه يخفي نساء رائدات كثرات أخريات. وليس المقصود في هذا أبداً إخفاء التقدير الكبير الذي يجب أن تناله كل من أقمن ووسعن من صفوف العمل النسوي في إسرائيل.

لغرض سرد قصة النسوية اليهودية في إسرائيل، يجب عليّ موضعة بداية الاستعراض في بداية الصهيونية. هناك من سيري في هذا وجهة قيمية. وستدعي أحيثا أنه بفعل العلاقة المتأصلة بين التاريخ الصهيوني والتاريخ النسوي في إسرائيل، بالذات، يمكن فهم نشوء الحركة النسوية وتطورها في الدولة.

جرت العادة على أن يتم البدء بسرد التاريخ النسوي - اليهودي في إسرائيل من نضال النساء من أجل حقهن في الاقتراع والانتخاب للمستدروت الصهيونية. تم الاعتراف بهذا الحق عام 1899، وتم تطبيقه بعد مرور عشرين عامًا، فقط، على أثر نشاط منظمة اتحاد النساء العبريات لمساواة الحقوق في إسرائيل. المنظمة "تألفت من نساء يقطن في المدن، علمانيات، متعلمات وأشكنازيات، ممن رأين في أنفسهن منظمة قطرية غير حزبية تنشط تحت شعار "دستور واحد وقانون واحد للرجل والمرأة". منذ القرن التاسع عشر نشطت في المنطقة منظمات لنساء يهوديات، مثل حركة العاملات التي أقيمت قبل الحرب العالمية الأولى، الهستدروت الصهيونية هداسا التي أقيمت عام 1913، فيتسو التي أقامت هنا أول فرع منذ عام 1920 ونعمات التي أقيمت عام 1921. وقد انقسمت هذه المنظمات إلى تيارين: منظمات وضعت دفع المرأة قُدماً في المجتمع على رأس سلم أولوياتها، ومنظمات تمحورت في نشاط الدعم لنساء في ضائقة، في خدمات صحة للنساء، في إنشاء حضانات لأطفال نساء عاملات وفي التأهيل المهني. "رغم الفروقات في وُجهاً النظر لدى المنظمات المختلفة... فإن الأيديولوجيا الصهيونية هي ما وقف في مركز عالمها.."<sup>2</sup>

وبالإضافة إلى المنظمات المذكورة أعلاه، أقيمت عام 1948 منظمة حركة النساء الديمقراطيات. وقد أسست المنظمة تعريفها الذاتي والقيمي على النشاط المشترك لنساء عربيات ويهوديات في إسرائيل. وقد وضعت نصب أعينهن، معاً، هدف العمل لأجل حقوق متساوية للنساء في جميع مجالات حياتهن، والدفاع عن حقوق أولادهن. وقد أعلنت المنظمة على امتداد سنوات نشاطها إيمانها بالسلام العادل بين الشعبين.

من غير الممكن وصف تطور النشاط والوعي النسوي في إسرائيل بدون وصف شخصية "اليهودي الجديد"، التي تأسست عليها الأسطورة الصهيونية، والتي حظيت بالتعزيز من خلال مختلف مقولات "آباء الصهيونية". "اليهودي الجديد" يختلف عن شخصية "اليهودي القديم"، يهودي الشتات، الخانع، المسن المخادع والجشع، الشاحب، المحني الظهر والمكسور العين. الشخصية الجديدة خلقت كتحدي، معلن وخفي معاً، ضد اليهود في شرق أوروبا، الذين لم ينجحوا، حسب الزعم، في الوقوف الجري ومحاربة من أرادوا إبادةهم. فمن جهة، خلقت فظائع الكارثة شرعية غير مسبوقة لإقامة دولة يهودية توفر بيتاً آمناً لضحايا اللاسامية العالمية من اليهود (وكان المقصود، أساساً، يهود أوروبا)، ومن جهة أخرى بلورت شخصية اليهودي الجديد - اليهودي البطل الذي يقاتل بشجاعة من أجل بيته. القراءة النسوية لهذه الشخصية تجد فيها أسساً قضيبية طاغية، نُسجت منها الأيديولوجيا الصهيونية كلها، منذ ذلك الحين وحتى اليوم. فـ "اليهودي الجديد"، "التسابار"، "الطلائعي الصهيوني هو من مواليد البلاد، زاهي لون البشرة والشعر، طويل القامة، شاب، منتصب القامة ومفتول العضلات، صدره المكشوف يطل من قميصه المتعرق، نظرتة مرفوعة إلى الأمام، ويده النابتة والمقبوضة يقبض بزواوية عمودية على سلاح، على شاكلة بندقية طويلة أو أداة لاحتلال الأرض.

كانت هذه الشخصية أساس الفكر الصهيوني ونتيجته، الذي تأسس منذ البداية على قيم الشجاعة، العنف ومحاربة العدو الهائل، الذي يهدد بملاحقة اليهود وإبادةهم. العدو في هذه الحالة ليس المسيحي الـ "غوي" اللاسامي، فقط، بل إنه العدو العربي، أيضاً، الذي لا يحركه سوى الحاجة المتخلفة إلى قتل كل يهودي يصطدم به في الطريق. من أجل المحاربة كقومية مستقلة، تطلب الأمر الوحدة وصهر جميع الحاجات الشخصية وحقوق الفرد في كتلة واحدة بغية إخماد الأمة. وتطلب الأمر خصوصاً التبنّي القيمي التام لأسطورة اليهودي الجديد الذي ترك مكاناً هامشياً، فيما لو ترك، للشخصية غير العنيفة وغير الذكورية.

يُمكن أن نوازي العلاقة ما بين "اليهودي الجديد" و"اليهودي القديم" مع العلاقة المعتمدة في مجتمع أبوي بين الرجل والمرأة.

فالرجل (أي اليهودي الجديد) قوي، مرفوع الهامة، شجاع وتحركه إرادة واقعية ومنطقية للدفاع حتى الموت عن بلاده، بينما المرأة (أي اليهودي القديم) تتلخص بوظائفها الأمومية وبتقديم الخدمات، فهي عاطفية، مخادعة، خائفة وضعيفة. حتى لو أن الأسطورة اليهودية سطرّت على لوائها المساواة للنساء، وشاركت النساء، فعلاً، في ما يسمى الـ"المجهدون الصهيوني"، وكان بينهما من شقت الطرق وفلحت الأرض، فقد نشأت، فعلياً، فجوة جنديرية أخذت بالاتساع بمرور السنين. المقصود فجوة تميّز ما بين الشخصية الذكورية بامتياز، القيادية، المسيطرة على الفضاء العام بشجاعة وحكمة، وبين الشخصية الهامشية حدّ الشفافية، التي بمقدورها - في أحسن الأحوال - أن تفهم كيفية الاندماج في وظائف الرجل ومساندته، وأن تشكل مساعداً له. الانفصام بين شخصية الرجل الصهيوني وشخصية المرأة اليهودية في إسرائيل، تعمق أكثر بمرور السنين، مع سيطرة الفهم الطاغية لوجود عدو متوحش وغير إنساني يهدّد بإبادتنا. إنّ الفهم المهيم الذي أملى الخوف من العدو، الشجاعة المطلوبة للانتصار عليه والحاجة إلى الوقوف دوماً على أهبة الاستعداد ببندقية جاهزة، ترك النساء اللاتي نظرن إليهن كغير شريكات في المجهد الحربي الدائر على الجبهات، في العمق المدني الشفاف، الهامشي والتافه.

إنّ الأسطورة الصهيونية التي ادّعت أنّ النساء العبريات في إسرائيل تمّتعن بمساواة تامة في الحقوق، منعت - على امتداد فترة طويلة - النقاش الجوهرية حول وضع جمهور النساء في المنطقة. "على أثر هذه الأسطورة، التي بدأت بالتعرّز في فترة إقامة الدولة، وعلى أثر منح الحق في التصويت للنساء في إسرائيل، تقلصت قوّة نشاط النساء في إسرائيل - على نحو شبيه بحركة النساء في الولايات المتحدة، التي ضعفت قوتها على أثر نيل الحق في التصويت". الدمج ما بين المطلب بالتنازل عن احتياجات وحقوق "فردية" لصالح النضال الصهيوني القومي، أسطورة المساواة بين الرجال والنساء ومنح الحق في التصويت للنساء، أضعفت كلّها وقلصت نضالات المنظمات وعرقلت تطوّر حركة نسوية - اجتماعية جماهيرية في إسرائيل. كانت الفرضية أنه بنيل الحق في التصويت، سيقود ذلك، أيضاً، إلى تغيير مكانة مجمل النساء في المجتمع. ومن دون التقليل من نشاطات المنظمات التي واصلت نشاطها طوال السنين، سوف يمرّ مع ذلك نحو أربعين سنة أخرى، وصولاً إلى السبعينيات، إلى أن تصل إلى إسرائيل الموجة الثانية لحركة النساء، وإلى أن ينتشر المصطلح "نسوية" ويضمّ في داخله أنواعاً مختلفة من المنظمات، الأفكار والنشاطات من أجل النساء.

حركة النساء التي نمت في بداية السبعينيات في إسرائيل، تأثرت من الحركات النسوية في غرب أوروبا وشمال أمريكا، التي بدأت بتك بصمتها في ستينيات القرن العشرين. "لأوّل مرّة تمّ تحدّي الفهم المتعارف عليه بين الجمهور الواسع وفي الأكاديميا، وموجه منذ إقامة الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل، كانت النساء شريكات متساويات في عملية بناء المجتمع الجديد... وحين طُرِح على الأجندة الجماهيرية، فقط، المطلب النسوي بالتعاطي مع قمع النساء في المجتمع، بدأ ينمو ببطء الوعي لكون المساواة بين الجنسين في إسرائيل لم يكن لها أساس من الواقع وأنها أسطورة بأكملها".<sup>3</sup> أحد التجديدات الرئيسية في تلك الفترة كان إقامة منظمات نسائية غير مؤسسية، وهذه، بموجب موقف نسوي راديكالي جديد، رأت في المؤسسة جهاز حكم ذكورياً، يخلق ويكرّس دونية النساء وقمعهنّ.

كان النشاط المتميّز في بداية هذه الفترة هو لقاء مجموعات لرفع الوعي النسوي، وانتهى عام ١٩٨١ مع إغلاق منظمة صوت المرأة، التي كانت ناشطة في المدن الثلاث الكبرى: حيفا، القدس وتل أبيب. فالنساء في تل أبيب وحيفا أقمن الحركة النسوية في إسرائيل، والتي رغم محاولتها العمل في إطار قطري، تركّزت في الأساس في تل أبيب. في نهاية السبعينيات بدأت تعقد مؤتمرات نسوية قطرية، وعندما بدأت النساء المثليات بإقامة منظمات خاصة بهنّ. وكذلك، بدأت تنشط في هذه الفترة منظمات توفير الخدمات، كملجئ النساء المضروبات ومراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية.

النشاط النسوي الراديكالي الذي بدأ مع الموجة الثانية لا يرتبط، فقط، بكون قسم من النشاطات مهاجرات من الولايات

المتحدة ومتأثرات بالنسوية الراديكالية التي تطوّرت هناك، بل يرتبط، أيضاً، بأحداث سياسية مركّبة أثّرت على المجتمع الإسرائيلي. فحرب ١٩٧٣، صعود اليمين لأول مرّة إلى الحكم عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقية السلام مع مصر، دفعت مجموعات مدنية متنوّعة نحو الخروج إلى نضالات احتجاجية، وقد لفتت هذه انتباه الجمهور إلى الشرخ العميق بين مجموعات سكانية مختلفة، وصدعت الأساطير المؤسّسة حول الوّحدة اليهودية القومية والاجتماعية.

في تلك الفترة وُلد في إسرائيل مجتمع مدنيّ ضمّ، أيضاً، حركة سلام ومنظمات يسار عبّرت عن رفض الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان اليهودي في المناطق الفلّسطينية. وفي ذلك الحين بدأت، أيضاً، اللقاءات التي كانت محظورة بموجب القانون حينذاك، مع ممثلي منظمة التحرير الفلّسطينية. على هذه الخلفية، وبمبادرة من نشطاء في اليسار، بدأ يظهر احتجاج مدنيّ قويّ ضدّ القمع والتمييز من قبل مؤسسات السلطة، المؤسّسة والنخبة الأشكنازية ضدّ الشرقيات والشرقيين. في عام ١٩٧١ قامت حركة الفهود السود التي جنّدت آلاف المتظاهرات والمتظاهرين في المدن الكبرى. وقد خلق الاحتجاج لأول مرّة في إسرائيل علاقة متبادلة بين نضالات الإثنية، الطبقيّة والقومية. فحركة السلام، حركة الاحتجاج الشرقية والحركة النسوية، بدأت، إذًا، بالنشاط في الفترة نفسها. ورغم التاريخ المشترك لنموّ هذه الحركات، فسيستغرق الأمر ما يزيد عن عقد حتى يبدأ قيام الرابط بين مواضيع النضال المختلفة، حتى تظهر النسوية الشرقية وتطالب بمكان لها في الخطاب النسويّ المركزيّ، وحتى تقوم سلسلة من حركات السلام النسوية، بالإضافة إلى حركة النساء الديمقراطيات وغيرها، والتي ستحتل حضوراً أوسع في الفضاء الجماهيريّ.

رغم أنّ الحركة النسوية لم تحرف إليها ضمن هذه الموجة حشود النساء، فإنّ نشاطها في العقد الأول على إقامتها قد أسّس الأرضية لتوسع التأييد والتجنّد الذي حققته في طريقها لاحقاً. في السبعينيّات نشطت النساء، لأول مرّة، بمعزل عن الرجال على المستوى الجماهيريّ، وتمحورن في دفع مكانة النساء وحقوقهنّ قُدماً في المجتمع، وفي الاحتجاج ضدّ قمعهنّ. كما ذُكر، حتى لو كانت هناك منظمات نسائية في الموجة الأولى، مثل فيتسو، إموه ونعمات التي نشطت منذ العشريّات، فإنّ الصورة الجماهيرية التي نشأت حينذاك تجاهها كانت على الغالب لمنظمات تبرعيّة تعمل، أساساً، في تفعيل نوادٍ للنساء وحضانات نهارية وروضات أطفال، وأقلّ من ذلك كمنظمات نسوية تعمل من أجل التغيير الاجتماعيّ.

بين النشاطات التي أشارت إلى نشوء براعم وعي نسويّ غير مؤسسيّ في إسرائيل، كانت مظاهرات على قضايا مختلفة، منها ما هو من أجل الإجهاض الحرّ والمجانبيّ، ومنها ما هو من أجل أجر متساوٍ مقابل عمل متساوٍ، ومنها ما هو من أجل إلغاء التمييز في التعليم، ومنها ما هو من أجل قضايا مدنية، ضدّ مسابقة ملكة الجمال وغيرها. أصدرت المجموعات في حيفا صحيفة تناولت التحليل الراديكالي للتمييز ضدّ النساء في المجتمع الإسرائيليّ الذكوريّ. عبّرت الصحيفة عن وجهة النظر النسوية، بأنّ مفهومي الذكورة والأنوثة نابعان من آراء مسبّقة، وهما، أساساً، قيم اجتماعية وثقافية تمنح الرجال دفعة وشرعية للتقدّم، ولأنّ يكونوا حاضرين في جميع المؤسّسات والفضاءات في الدولة، لكنها تعطي النساء صورة خاملة وتترك لهنّ وظائف رعاية الأولاد والآخر. كذلك، دعت النسويات إلى ضمان تمثيل متساوٍ للنساء في مؤسّسات الدولة السياسية والاقتصادية، وإلى تحريرهنّ من القمع المعلن والمخفيّ، الذي يُبقيهنّ في البيت وفي وظائف خدمة تقليدية.

جاءت هذه المطالب على خلفية وضع النساء السياسي والاقتصادي السيئ في إسرائيل، في الوقت نفسه. "مشاركة النساء السياسية تتجسّد، تقريباً، من خلال تمثيل ضئيل، فقط، يُراوح بين ثماني وعشر عضوات كنيسيت، ومنذ إقامة الدولة لم تكن سوى قلة من النساء وزيرات في مختلف الحكومات. فلم يجرِ دفعهنّ قُدماً إلى وظائف مديرات عامات، ولم يتمّ انتخابهنّ كرئيسات بلديات ومجالس محلية. شكّلت النساء نحو ٣٩% من مجمل موظفي الدولة ولم تكن سوى ٩% منهنّ في درجة كبيرة. ولم يكن وضعهنّ أفضل في سائر المهن. ف ١%، فقط، من المهندسين كنّ نساء، ٧% حقوقيات.. وأكثر من ثلث النساء بقليل خرجن للعمل

خارج بيوتهنّ وشكّل مدخولهنّ السنويّ ٦٠٪ منه لدى الرجال“<sup>٤</sup>.

بالإضافة إلى النشاط الاحتجاجي، تميّزت الموجة الثانية للنسوية في إسرائيل، أيضاً، بالخلافات بين النساء في المنظمات المختلفة. أحد الخلافات الأساسية كان العلاقة بين النسوية وبين اليسار السياسي. فقد كان بين النساء من ادّعين أنّه يجب فصل النضال النسويّ عن النضالات السياسية الأخرى. وادّعت أخريات أنّ السياسة الطاغية للسلطة تقوم على الحرب واحتلال شعب آخر وعلى أفكار عسكرية تؤثر كلّها على التمييز ضدّ النساء اليهوديات والفلسطينيات في جميع مجالات حياتهنّ. وبناء عليه، كما قلن، يجدر الربط بين الاحتلال وقمع الفلسطينيين ومجموعات اجتماعية أخرى مع قمع النساء. هنا يظهر التمييز بين نشاط المجموعة المقدسية، التي أصرت على الربط بين النضالات النسوية، الاجتماعية والقومية، وبين مجموعة تل أبيب وقسم من المجموعة الحيفاوية، اللتين ركّزتا على رفع الوعي النسويّ والنضال للمساواة في الحقوق والفرص للنساء في إسرائيل. ورغم الرغبة في إقامة حركة نسوية قطرية موحّدة في موافقها، حالت الخلافات الأيديولوجية دون التحقيق الكامل لذلك. ونشب خلاف آخر بين مجموعة تل أبيب التي أرادت التنظّم كجمعية وكمنظمة ذات نظام داخليّ، وبين مجموعة حيفا التي عارضت النشاط المُمأسّس، لأنه كان فيها من رأين في ذلك اندماجاً في المؤسسة.

”كان واضحاً طيلة السبعينيات أنّ النسوية في تل أبيب لا تشبه النسوية في القدس ولا تلك في حيفا. حيث كان للنسوية في تل أبيب انتماء صهيونيّ ووطنيّ جدّاً، ولربما أكثر يمينية، مقابل النسوية اليسارية جدّاً في القدس، والنسوية العدمية اللون الحزبيّ في حيفا“<sup>٥</sup>.

في عام ١٩٧٤، وهي الفترة التي بدأت خلالها الحركة النسوية في إسرائيل بالتبلور، انتُخبت للكنيست عن حزب ”راتس“ عضوة كنيست نسوية. لم تشعر جميع النسويات بأنهنّ شريكات في الإنجاز، ولم تحظّ عضوة الكنيست، لاحقاً، بدعم شخصيّ وأيديولوجيّ في موافقها من داخل حزبها. كانت هناك نسويات ادّعين أنّ المعارضة التي أثارته لدى العديديات من عضوات الحركة النسوية، نبعت من الربط الذي دأبت على صنعه بين أفكارها النسوية الراديكالية وبين دعمها لحقّ الفلسطينيين في تقرير المصير الوطنيّ. رغم المعارضة التي أثارته، نجحت - ولو مرة - في طرح قضية العنف ضدّ النساء على أجندة الكنيست والرأي العامّ، وهناك من يدّعي أنّ هذه كانت مساهمتها الحاسمة في تطوير العمل النسويّ في إسرائيل.

أحد النضالات الأخرى التي جرت في الفترة ذاتها كان من أجل الحقّ في الإجهاض الحرّ. هذا النضال وحّد جميع المجموعات التي نشطت في المدن المختلفة، وقد نظّمت مظاهرات مشتركة حظيت بتغطية إعلامية وصدّى جماهيريّ. عام ١٩٧٧، على أثر نضال متواصل، صدّقت الكنيست على القانون الذي يعترف بالحقّ في الإجهاض الحرّ، وشعرت العديد من النساء - للمرة الأولى - بتأثير نشاطهنّ على الجمهور وعلى الجهاز السياسيّ.

في الحلبة السياسية المُمأسّسة، قرّرت عضوة الكنيست النسوية نفسها التنحيّ في ختام الكنيست الثامنة. بعد تنحيها، وفي ضوء الفشل الذي لمستته في الانضمام إلى حزب لا تشكّل النسوية هدفه الوحيد - حسب ادّعاؤها - بدأت - إلى جانب زميلات أخريات - بدفع فكرة إقامة حزب نساء قُدماً. ورغم معارضة معظم النسويات لهذه المبادرة، لسبب الخلاف حول أهمية النشاط البرلمانيّ، انطلق هذا الحزب عام ١٩٧٧. وممّا ورد في برنامج الحزب: ”من الواضح أنّ إحلال السلام الشامل والدائم في منطقتنا هو جزء لا يتجزأ من بناء مجتمع متساوٍ. وعليه فإنّ حزب النساء يدعم كلّ مبادرة تقود إلى حلّ الصراع الإسرائيليّ - العربيّ من خلال الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير، ومن خلال ضمان وجود دولة إسرائيل الآمن“<sup>٦</sup>. لم ينل الحزب في الانتخابات سوى ٦,٠٠٠ صوت، ثلث ما كان مطلوباً للفوز بمقعد واحد.

قريباً من نهاية العُقد الأوّل على النشاط النسويّ المتميّز في إسرائيل، بدأت تتطوّر اتجاهات نشاط جديدة. وقد اشتملت على

إقامة منظمات دعم لضحايا الاعتداءات الجسدية والجنسية، مؤتمرات نسوية قطرية، إقامة منظمات ومراكز نشاط جديدة. ملجأ النساء المضروبات الذي بدأ العمل في حيفا عام ١٩٧٧، خلق نموذجاً هو الأول من نوعه، ويقوم على غياب الهرمية الطبقية في مجتمع النساء بين العاملات وبين المُعتدى عليهنّ، وعلى اتخاذ القرارات بالإجماع. عام ١٩٧٨ تمّ فتح الملجأ الثاني للنساء المضروبات في هرتسليا. إن إقامة هذين الملجأين تُعرف في التاريخ النسوي كنقطة تحوّل، من حركة تعمل، أساساً، في النضال الأيديولوجي، إلى حركة تعمل، أيضاً، في تقديم خدمات دعم لمجموعة نساء كبيرة. على هذه الخلفية، تولّد، أيضاً، الأمل في أن "يهضم" الجمهور النسوية، التي كان يرفضها حتى ذلك الحين لسبب الأفكار الراديكالية التي عرضتها الحركة. عام ١٩٨٠ فُتحت، أيضاً، مراكز دعم مُتضرّرات الاعتداءات الجنسية في تل أبيب وحيفا، وأقيم مركز صوت المرأة في حيفا، الذي عمل على رفع الوعي وتقديم المشورة للنساء، وعرض أطراً متنوّعة. حقّق النشاط في حيفا نجاحاً وشجّع على إقامة مركزين مشابهيّين بعنوان "تسانا ورينا (أخْرَجْنِ) وأنظُرْنَ" في تل أبيب والقدس. بفعل صعوبة تجديد تَبَرّعات في البلاد والخارج، عملت هذه المراكز على أساس تطوّعيّ، فقط، ولم تصمد سوى سنوات معدودة.

عام ١٩٧٨، في المؤتمر النسويّ الأول، سُمِع - للمرّة الأولى - صوت مشترك لنساء مثليّات، كان جزء منهنّ من قائدات الحركة النسوية في أرجاء البلاد. واصلت المؤتمرات النسوية القطرية الانعقاد بشكل ثابت، مرّة كلّ سنتين، حتى عام ١٩٨٦، حيث كان أحد أهدافها، أيضاً، ضمّ نساء من الأطراف الجغرافية - السياسية - الاقتصادية إلى الخطاب والعمل النسويّين. في المؤتمر الثالث عام ١٩٨٠، تكشّف، مُجددًا، الخلاف العميق الذي ميّز الحركة في إسرائيل. فجزء من المشاركات طلبن أن تتخذ المشاركات في المؤتمر قراراً ينصّ أنهنّ "يعبّرْنَ عن تضامنهنّ مع أخواتهنّ الفلّسطينيات في المناطق المحتلة في نضالهنّ كنساء من أجل المساواة الاجتماعية وكفلّسطينيات ضدّ سلطة الاحتلال...".<sup>٧</sup> وكانت المعارضة لهذا الإعلان جارفة، وقد فضّ المؤتمر.

"موازاة إغلاق مراكز النساء التي عملت في نهاية السبعينيّات ومطلع الثمانينيّات، بدأ المزيد من النساء بالنشاط في منظمات وقرّت مساعدة لنساء عابدين من العنف ضدّهنّ. النسوية الراديكالية، التي نمت في السبعينيّات في إسرائيل، أخذت مكانها للنسوية الليبرالية في الثمانينيّات، ولحركة السلام الخاصة بالنساء التي بدأت تتبلور عام ١٩٨٢، مع بداية حرب لبنان".<sup>٨</sup>

مُمكن، بتعميم ما، تصنيف الخلافات التي كانت قائمة حينذاك ولا تزال قائمة اليوم، أيضاً، في الحركة النسوية في إسرائيل، إلى ثلاثة مجالات. خلاف أيديولوجي رئيسي، دار حول العلاقة مع السياسة الرسمية ومسألة النشاط خارج المؤسسة أو داخلها. وعلى مستوى سياسيّ آخر، دار النقاش حول الموقف من الاحتلال الإسرائيليّ في المناطق والتميز ضدّ الشعب الفلّسطيني. وهناك خلاف آخر دار حول التوجّه نحو النساء المثليّات وموقعهنّ في الحركة النسوية.

خلال التسعينيّات، وأكثر منها في نهاية التسعينيّات، بدأ يُسمَع في إسرائيل صوت النسوية الشرقية الواضح، والذي تحدّى التعريفات النسوية التي كان متعارفاً عليها حينذاك، وقامت على وجود هويّة نسوية متجانسة وكونية. ادّعت النسويّات الشرقيّات أنه يجب توجيه مسار العمل الأساسيّ في الفضاء النسويّ في إسرائيل من دفع النساء المقتردرات إلى مواقع كبيرة في السياسة وفي الاقتصاد، إلى النشاط مع - ومن أجل - النساء المستضعفات من الأطراف الجغرافية، الطائفية، الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل. النسوية الشرقية غيرت زاوية الرؤية لغالبية الحقل النسويّ. فإذا كانت النظرة قد وُجّهت - حتى ذلك الحين - نحو الأعلى، نحو السقف الزجاجيّ الذي صدّ تقدّم النساء، فقد تمّ توجيهها الآن إلى الجوانب، إلى النساء المحشورات في الهامش. تلکم النساء اللاتي يواجهن حياة العوز الاقتصاديّ ويُنوّن تحت عبء احتلال ثقافيّ - قوميّ - طائفيّ - اقتصاديّ في جميع مجالات حياتهنّ. النسوية الشرقية طالبت، إذاً، بمنح حضور لجمهور تلکم النساء الهائل، والذي هو بموجب رؤيتها جمهور شفاف بنظر الجمهور، وينظر الحقل النسويّ على حدّ سواء.

”النسوية الشرقية هي مفهوم أخذ استخدامه بالاتساع لغرض وصف طموحات النساء الشرقيات لتوسيع الخطاب الإسرائيلي النسوي. النسوية الشرقية ترى في النسوية الإسرائيلية تياراً يدفع قُدماً المساواة الجندرية وحقوق الإنسان لجميع النساء من زاوية نظر كونية. وفقاً لهذا التوجه، لا فرق بين النساء، ولديهن جميعاً قاسم مشترك واحد لمجرد كونهن نساء. الفروق الطبقيّة والاقتصادية أو الفروق الثقافية - من وجهة النظر هذه - تغيب وتُمحي معها علاقات الهيمنة والقمع المشتقة من هذه الفروق. على هذه الخلفية، تطمح النسوية الشرقية إلى توسيع النضال النسوي من أجل تمكين النساء الشرقيات والنساء اللاتي يعشن ويعملن داخل سياقات الثقافة والبيئة الإسرائيليّتين“<sup>1</sup>.

إلى جانب المطالب بالاعتراف بهويّات جوهرية نسوية مختلفة، بأشكال متنوّعة لواقع حياة النساء وبالقمع المتأصل داخل جمهور النساء نفسه، أيضاً، وخصوصاً في اتجاه أشكنازيّات تجاه شرقيات، مهاجرات، وفلسطينيات، تمت في حقل النسوية النظريّ وفي حقلها العمليّ، نسوية أخرى ترفض التقسيم الجوهريّ لبني هوية محدّدة وترفض سياسة الهويّات. هذه الرؤى ادّعت أنه لا توجد هويّات، وأنّ الهويّات الجوهريّة هي وهمّ، لكوننا جميعاً مركّبات، متغيّرات، وعديمات الجنسانية الواحدة المتميزة أو القاطعة. هذا الخطاب يتواصل حتى اليوم في الحقل النسويّ الأكاديميّ والتنظيميّ على حدّ سواء، وهناك من يسمّيه اليوم خطاباً مُتحرّراً الجنس أو خطاباً ما بعد حدائيّ.

”الموجة الثالثة للنسوية، التي بدأت في التسعينيات في إسرائيل، تحاول منذ بدايتها التحديّ والامتناع عن التعريفات الجوهريّة للـ “أنوثة” كما كان الأمر في الموجة الثانية. بموجب الموجة الثالثة، هذه التعريفات تفترض على الغالب هويّة نسائية كونية متجانسة وتشدّد أكثر من اللزوم على تجربة المرأة البيضاء من الطبقة المتوسطة - العليا. التفسير ما بعد البنيويّ للجندر والجنسانية، هو تفسير مركّز في معظم أيديولوجية الموجة الثالثة. نظريّات الموجة الثالثة تشتمل عادة على نظريّات متحرّرة الجنس، وعي النساء السوداوات، نظريّات ما بعد استعمارية، نظريّات نقدية، نظريّات متجاوزة للقوميات، نسوية بيئية وتفكير نسويّ جديد...“.

منذ أواسط التسعينيات، انضاف، إذاً، نضال ضدّ المركزية - الأوروبية (هيمنة ثقافة أوروبا) وضدّ الاستشراق (الصورة النمطية للشرفي “الأسود” كما تركزت في ثقافة الغرب عمومًا وفي الصهيونية خصوصًا). مبادرة من نسويات شرقيات، فلسطينيات ومثليات في إسرائيل، اعتمدت في الفترة الأخيرة طريقة “الأربع”، الهادفة إلى ضمان تمثيل لائق لمختلف الأوساط: الشرقيات، الفلسطينيات مواطنات إسرائيل، المثليات والأشكنازيّات. طريقة الأربع، التي تستند إلى الرواية المعروفة باسم “سياسة الهويّات”، لا تزال قائمة في الحقل النسويّ، رغم ادّعاء العديد من النسويات بأنه يجب التخلي عنها لأنها تُقصي هويّات كثيرة ومركّبة أخرى لنساء في الدولة والمنطقة. ولا تزال هذه المسألة، حتى اليوم، تحتلّ مكاناً في النقاش بين المنظمات، وبين النساء الناشطات في هذا الحقل.

خلال التسعينيات، بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٨، إلى جانب إقامة منظمات نسائية إضافية نشطت من أجل دفع نساء في السياسة ومساعدة متضرّرات العنف، بدأت تنشط منظمات سلام نسوية ومنظمات مشتركة ليهوديات وفلسطينيات. الانخراط الفعّال للنسوية الشرقية، الفلسطينية والمثلية في النضال من أجل الاعتراف بالتيارات المختلفة وبجميع مجموعات النساء في الدولة والمنطقة، نجح في أن يطرح على الأجندة الحاجة إلى منح حضور لوجود نساء من مختلف الطوائف، الطبقات، القوميات والثقافات في العمل وفي القيادة النسوية ومنحها تمثيلاً. هناك من يدعيّ أنّ هذا الاعتراف ظلّ جزئيّاً حتى هذا اليوم. ومثلما يقلنّ، فالعديد من النساء في المنظمات النسوية الناشطة اليوم، لا تزال ترفع لواء “الوحدة النسائية” و“الكونية النسوية”، ويوجد للنساء الأشكنازيّات المعابر الجنس حضور مركّز في المنظمات المختلفة. وكذلك، هناك نشيطات في المنظمات المختلفة لتقديم الخدمات ممّن يرّين في إقامة حركة سلام نسوية سبباً جوهريّاً في الانقسام الذي نشأ بين المنظمات وفي الحركة النسوية عمومًا. وهناك من يؤكّد أنّ النسويات الناشطات في حركة السلام يضعن على رأس سلم أولوياتهنّ قمع النساء الفلسطينيات، الشعب



الفلسطيني الخاضع للاحتلال في المناطق، والجمهور الفلسطيني الذي يعاني من القمع والتمييز داخل إسرائيل، وليس جمهور النساء في الدولة عموماً.

قطاعات الاتفاق والخلاف بين التيارات النسوية المختلفة، تشكيله النشاطات التاريخية والراهنة، الخطاب المتنوع والثري، تدلّ كلها - برأيي، أيضاً - على أفضليات العمل النسويّ في إسرائيل. هناك توجّهات نسوية تناصر تعدّد الروايات مقابل الرواية الذكورية الواحدة، من أجل تنويع التوجهات والنشاطات وتنوعها، إزاء البنية القيميّة الأبوية القائمة على أحادية القيم وعلى قوّة وخطاب مركزين ومتجانسين، وليس مؤزّعين ومختلفين. من هنا، تُمكن قراءة الصراعات المذكورة، أيضاً، بوصفها دليلاً على الوجود التاريخي والراهن لحقل نسويّ ديناميكيّ ومثمر، يصرّ على التوسّع والتعمّق طيلة الوقت.

حول وضع النساء في إسرائيل اليوم ضمن السياق السياسيّ - الاقتصاديّ - الاجتماعيّ، أجريت ولا تزال تُجرى أبحاث كثيرة، وهي تملأ الأدبيات النسوية في إسرائيل. يُفترض بوصف مكانة النساء في إسرائيل اليوم أن يوفّر لنا مفهوماً عامّاً وموجزاً، فقط، للتحديات الماثلة أمام المنظمات النسوية، يجب التشديد على أنّ المعطيات التي سترد، لاحقاً، تعكس صورة جزئية، فقط، للتمييز ضدّ النساء في إسرائيل، فهي لا تميّز بين مجموعات النساء المختلفة، ولا تُشير إلى الفجوات في جميع مجالات الحياة، بين مجموعات نساء متعدّدة من السكان في إسرائيل، لكن بمقدورها توفير نظرة عامّة إلى مكانة النساء المتدنيّة في حقوق العمل والتحصيل العلميّ، كانعكاس للتمييز ضدّهنّ في مجالات حياتية كثيرة.

”مطلع عام ٢٠٠٧ كانت تعيش في إسرائيل ٢,٦١٦,٤٠٠ امرأة بنات خمسة عشر عاماً فما فوق، وهنّ يشكّلن ٥١,٣% من مجمل السكان في هذه الشريحة العمرية... تواصل النساء العمل أكثر في المهّن المسماة ”نسائية“، والتي تميّز بالأجر المنخفض. المقصود أعمال كاللّعليم في المدارس الابتدائية وفي روضات الأطفال، موظفات، بائعات وعاملات تنظيف. تشكل النساء في كلّ واحدة من هذه المهّن غالبية تفوق الـ ٧٠%. تكسب المرأة بالمعدل نحو ٦٣% من أجر الرجل. ٨٦,٢ ألف امرأة عملن عام ٢٠٠٧ في مجال التكنولوجيا العالية الـ”هابتك“، وهنّ يشكّلن نحو ٣٣,٨% من مجمل المشغّلين في هذا المجال... وتدلّ المعطيات على أنّ النساء الإسرائيليات ذوات تحصيل علمي أكثر من الرجال: ١٥,٠% من النساء في جيل ثمانية عشرة عاماً فما فوق أنهنّ المدرسة الثانوية بدون شهادة بجروت، مقابل ٢٠,٤% من الرجال. الفجوة لصالح النساء تتواصل، أيضاً، في المجال الأكاديمي، ١٥,١% ممّن هنّ في جيل ثمانية عشر عاماً فما فوق يحملن اللقب الأوّل، مقابل ١٢,٣% من الرجال. وتحافظ النساء على الأفضلية، أيضاً، فيما يتعلق باللقب الثاني: ٨,٠% من النساء يحملن اللقب الثاني مقابل ٧,٤% من الرجال. وحين نصل إلى اللقب الثالث - الدكتوراة - ينقلب التوجّه. فإنّ ٠,٧% من النساء يحملن اللقب الثالث مقابل ١,٣% من الرجال. ٣,٨% من النساء في جيل ثمانية عشر عاماً فما فوق لم يتعلّمن بالمرّة، مقابل ١,٥% من الرجال.“<sup>١٠</sup>

## السنوات التي أقيمت فيها المنظمات النسوية في إسرائيل

إنَّ إجراء مسح للمنظمات النسوية اليهودية والمنظمات النسوية المشتركة لليهوديات وفلسطينيات، يَمَكِّن القارئات/القراء من اختبار تطوُّر الحقل النسويِّ برمته، عن قرب، عمومًا، التقسيمة بين المنظمات، المشترك والمختلف بين المنظمات والتحوُّلات التي طرأت في الفضاء النسويِّ منذ ما قبل الدولة وحتى اليوم. استعراض حقل المنظمات، كما ينعكس في الجزء المتعلق بالمشح حول المنظمات في التقرير، يُلقي الضوء على القصة النسوية الإسرائيلية، تطوُّرها، مميَّزاتها، مواضعها المركزيَّة والتوجُّهات التي تميَّزها في كلِّ واحدة من الفترات.

قبل أن أتوسَّع في المميَّزات الرئيسيَّة للحقل النسويِّ - التنظيميِّ في إسرائيل اليوم، وبعد الاستعراض التاريخيِّ القصير الذي وصف تطوُّر النسوية في إسرائيل، من المناسب أن أعرض تواريخ إقامة المنظمات الناشطة. إنَّ ذكر تواريخ إقامة المنظمات يَمَكِّن القارئات/القراء، قبل إجراء التحليل، من تقصِّي توسُّع العمل النسويِّ في إسرائيل وتغيُّره.

### منظمات نسوية أقيمت قبل قيام الدولة

فيتسو - حركة صهيونية عالمية لنساء متطوعات لتحسين المجتمع في إسرائيل - ١٩٢١

نعمات - حركة نساء عاملات ومتطوعات - ١٩٢١

إمونه - حركة المرأة المتديِّنة الوطنيَّة - ١٩٣٥

حركة النساء الديمقراطيَّات - حركة نساء ديمقراطيَّات يهوديات وعربيات - ١٩٤٨

### منظمات نسوية أقيمت في الموجة الثانية

ل.أ. - مكافحة العنف ضدَّ النساء - ١٩٧٧

ملاجئ لنساء مضروبات - ابتداء من ١٩٧٧

مراكز دعم لضحايا الاعتداءات الجنسيَّة - ابتداء من ١٩٨٠

مرأة للمرأة - مركز نسويِّ في حيفا - ١٩٨٣

لوبي النساء في إسرائيل - ١٩٨٤

ل.خ.ن. - لدعم كرة السلة والريضة للنساء - ١٩٨٥

نساء بالسَّواد - لإنهاء الاحتلال الإسرائيليِّ في المناطق - ١٩٨٨

نساء لأجل المعتقلات السياسيَّات - ١٩٨٨

مركز استشارة للمرأة - ١٩٨٨

حركة ش.ي.ن. - الحركة من أجل مساواة تمثيل النساء - ١٩٨٩

### منظمات نسائية أقيمت في الموجة الثالثة

التمييز بين الموجة الثانية وبين الموجة الثالثة، يأتي لأغراض هذا التقرير، وقد تصحَّ تقسيمات أخرى، لا تقلُّ موثوقية. يجب التشديد على أنَّ التقسيمة بين المنظمات وفقًا لسنة إقامتها ووفقًا لتقسيمات التعاقب التاريخيِّ الحادَّة بين الموجة الثانية والموجة الثالثة

للمنظمات، منذ عام ١٩٩٠، قد لا تصيب أهداف المنظمات التي تأسست قبل ذلك ومضامينها. بين المنظمات التي أقيمت في الموجة الأولى والثانية، هناك من غيرَ منها أو وسَّع نشاطه. ولتجسيد ذلك، فمن بين المنظمات في الموجة الثانية من عملت، أساسًا، في دفع النساء إلى مواقع كبيرة في السياسة المؤسسية، ووسَّعت نشاطها، أيضًا، إلى التمكين الاقتصاديّ لنساء في الأطراف، إلى نشاط مع فتيات في خطر وغيرها. وموازاة ذلك، هناك منظمات تأسست في الموجة الأولى أو الثانية، ركّزت، حينذاك، على العمل الجماهيريّ والنشاط الميدانيّ، ووسَّعت نشاطها في السنوات الأخيرة، أيضًا، إلى تقديم خدمات فردية. وسأتناول هذا لاحقًا.

اتحاد مراكز دعم متضرّرات ومتضرّري الاعتداءات الجنسية - ١٩٩٠

نيسان - لدفع قائدات فتيات ونساء يهوديات وعربيات - ١٩٩٤

بنت السلام - لأجل حلّ عادل للصراع الإسرائيليّ - الفلّسطينيّ - ١٩٩٤

صوت المرأة - مركز نساء - القدس - ١٩٩٤

واحدة من تسع - نساء لأجل المصابات بسرطان الثدي - ١٩٩٤

مُفوي سَتُوم - لأجل المعلّقات والمرفوضات التطليق - ١٩٩٥

يد للمرأة - للقضاء على ظاهرة المعلّقات والمرفوضات التطليق - ١٩٩٥

جمعية التمكين الاقتصاديّ للنساء - ١٩٩٧

كوليك - مُنتدى نساء متديّبات - ١٩٩٨

عائلة جديدة - ١٩٩٨

بُرُوفيل حَداش - حركة لتمدين المجتمع في إسرائيل - ١٩٩٨

حركة أختي - لأجل النساء في إسرائيل - ١٩٩٩

برلمان نسائيّ - لأجل النقاش والحوار بين مجموعات مختلفة من النساء - ١٩٩٩

معهد تودعا - لبحث الدعارة والاتجار بالنساء في إسرائيل والعالم - ٢٠٠٠

غرنيث - طلاق نساء، استشارة، دعم وتشريع - ٢٠٠٠

ك"ن - قوة نساء في إسرائيل لأجل تمثيل النساء في الكنيست ومراكز التأثير - ٢٠٠٠

تحالف النساء للسلام - لإنهاء الاحتلال ومن أجل عدالة اقتصادية - اجتماعية - جنّدرية - ٢٠٠٠

إيتاخ - مَعَك - حقوقيات من أجل العدالة الاجتماعية - ٢٠٠١

مركز ركنم - مركز قانوني لدفع مكانة المرأة - ٢٠٠١

حاجز Watch - لإنهاء قمع الفلّسطينيين على الحواجز - ٢٠٠١

مجموعة نساء يتعلّمن - لبناء مجتمع نسويّ يهوديّ - فلّسطينيّ في الأطراف - ٢٠٠٢

عَتسو"م - هيئة النضال ضدّ الاتجار بالنساء - ٢٠٠٢

الساحة النسائية - فضاء لتمكين فتيات عربيات، مهاجرات ويهوديات مستضعفات - ٢٠٠٣

بيئة داعمة - مركز لدفع النساء في الأعمال - ٢٠٠٣

إلى القلب - منظمة لفنون القتال للنساء في إسرائيل - ٢٠٠٣

مركز العدل للنساء - لأجل نساء يهوديات يرغبن في الطلاق - ٢٠٠٤

- مفوضية النساء الدولية - لأجل سلام إسرائيليّ - فلسطينيّ عادل ودائم - ٢٠٠٥  
مركز مَهوت - معلومات، إرشاد وتشغيل للنساء - ٢٠٠٥  
بيت نساء نسويّ - فضاء للنقاش وتعلّم النساء - ٢٠٠٥  
نساء بأجسادهنّ - نشر معلومات طبية بديلة حول صحة المرأة وجسدها - ٢٠٠٥  
نيطع - نساء لأجل مستقبلهنّ - لأجل دفع النساء في وظائف إدارية - ٢٠٠٦  
بنت الشّمال - لأجل إلغاء التمييز ضدّ الفلّسطينيات/ين - ٢٠٠٧  
روح نسائية - استقلال اقتصاديّ لنساء متضرّرات من العنف - ٢٠٠٧  
مركز تهورا - المركز القانونيّ لمنع التمييز - ٢٠٠٧

كما تظهر في الفصل حول مسح المنظمات الحركية التقليدية في إسرائيل، التي أقيمت عام ١٩٧٩ فعلاً، لكنني أنسب نشاطها إلى دفع مكانة المرأة ومساواتها في الدين إلى الموجة الثالثة، لسبب الاتساع الجديّ لنشاطها في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة.



## الفصل الثالث

### مجالات نشاط المنظمات النسوية

يعرض سرد تفاصيل سنوات إقامة المنظمات النسوية الارتفاع الملحوظ في عدد المنظمات، وحجم العمل الجاري في هذا الحقل. قبل أن أدخل في تحليل ميزات أهداف ونشاطات المنظمات، بودّي الإشارة إلى أن الارتفاع الجديّ في عددها يدلّ على التوسّع نحو مجالات عمل جديدة، وكذلك على تنوّع أكبر في الأفكار والممارسات النسوية. كما يدلّ الارتفاع الجديّ على الحاجة المتزايدة في الفضاء النسويّ إلى توفير حلول لاحتياجات مجموعة نسائية أكبر، من مختلف القوميات، الطبقات، الطوائف، الثقافات والهويّات. إذًا، فالموجة الثالثة تتميّر - قبل كلّ شيء - باعتراف الكثير من النسويّات بأنّ هناك فروقًا في المميّزات، الاحتياجات، الأهداف والنوايا لدى مجموعات نساء بين السكان، وأنّ إحدى وظائف الحقل هي التعاطي مع التنوع المذكورة وزيادة حضور مجموعات نساء مختلفة وزيادة الوعي بوجودها وحاجاتها.

”لم تكن النسوية في إسرائيل قطّ حركة متمايزة ومعرفّة، بل مجموعة من المنظمات، النشاطات، التحالفات والأفكار... النضال لأجل التغيير الاجتماعيّ متعدّد الأبعاد ومركّب، ويجب ألاّ ينظر إلى قمع واحد، فقط. في داخل حركات النساء، في المنظمات النسوية، أنجز على امتداد السنين الكثير من العمل وقامت سرورة من فهم تركيبة النضالات الاجتماعية. النسوية هي مفهوم واسع ومعقد يمكن من وجود أنواع كثيرة من المدارك، ولذلك، كان من المهمّ لنا جميعًا الإصرار على توفير أدوات تقود إلى الاعتراف بوجود أنواع مختلفة من القمع ومعانيها. فلم يعد يكفي أن تكوني امرأة؛ يمكن للنساء أن يكنّ، أيضًا، جزءًا من مجموعة قابعة. نحن أنفسنا يمكننا أن نعاني من القمع وأن نكون منتميات إلى مجموعة قابعة في الوقت نفسه. كان يجب تفكيك هذا الوضع لغرض خلق واقع جديد.“<sup>11</sup>

”كلمة ”نحن“ ذات تاريخ طويل في الحركة النسوية في الغرب، وكان لها في الستينيات والسبعينيات معنّى ثوريّ... واكتشفت العديداً من المشاركات في المجموعات الناشطة لرفع الوعي، أنهنّ مررّن تجارب مشابهة. وهكذا، عايشن فكرة أنّ ”الشخصي هو السياسي“. التجارب التي عرفها المجتمع والبيئة كتجارب شخصية هي، عملياً، تعبير سياسي عن وضعنا كنساء في مجتمع أبويّ. لقد خلق ”الشخصي هو السياسي“ شعوراً بالأختيّة (sisterhood)، كان يفترض به أن يشكّل إستراتيجية مناقضة لسياسة ”فرّق تسد“ الأبوية، وجاء المفهوم Sisterhood is Powerful. في السبعينيات في الولايات المتحدة، وتمّت كتابة وثيقة من قبل حركة النساء (ترجمت إلى العربية، أيضاً) وفيها تبدأ كلّ جملة بالكلمات ”لأننا نساء“... وواصلت وصف أوضاع تعرفها الكثيرات من النساء، مثل: ”نحن نكسب أقلّ من الرجال“، ”نحن نتعرض للاغتصاب“ وما شابه.

لكن ما هو ذلك الـ "نحن"؟... "لقد رأينا ضمن سريرة الحديث والكتابة، معاً، أن الفروق بيننا لا تسمح لنا بالتحدّث بصوت واحد... ليس هناك تناظر بين أنواع الـ "نحن"، لأنّ بين النساء فروقات من حيث القوّة. المفهوم "نساء" مثل المفهوم "نحن" هو مفهوم فضفاض، ويتجاهل وضعاً قائماً، تقوم فيه بين نساء من مجموعات مختلفة علاقات مرسّخة بشكل هرمي ومعرفّة وفقاً لعلاقات القوّة".<sup>14</sup>

إنّ الانتقال من فهم وممارسة يقومان، أساساً، على نسوية كونية من حيث الأفكار، الهويّات، الأهداف ومجالات النشاط المختلفة، يميّز بالتالي الموجة الثالثة للنسوية في إسرائيل. حتى لو ادّعى البعض أنه لا تزال تقوم في الحقل النسويّ في إسرائيل هيمنة يهودية أشكنازية، تزعم وجود تجانس نسائيّ وضرورة إلى توحيد النساء في النضال ضدّ القمع العامّ - الذكوريّ، فإنّ الارتفاع الدراماتيكيّ في عدد المنظمات، الفروقات بينها والحضور المتزايد للنقد ضدّ المطلب بالتجانس في العمل، القيم واللغة، تدلّ كلّها على التحوّل الذي طرأ في هذا الحقل.

يمكن تقسيم مميّزات المنظمات ونشاطاتها إلى عدد من الخانات (وهي تُعرض وفقاً للترتيب الألفبائيّ بالعبرية)\*:

### العنف ضدّ النساء

نشاطات مركّزية: مساعدة المتضرّرات من العنف، دفع تشريعات، نضالات قانونية ونشاطات ميدانية ضدّ الظاهرة. المنظمات التي تتمحور في الموضوع هي: ائتلاف مراكز دعم ضحايا الاعتداءات الجنسية (ويضمّ تسعة مراكز دعم في البلاد). مكافحة العنف ضدّ النساء، مركز استشارة للمرأة، و أربعة عشر ملجأً لنساء مضروبوات. منظمات يشكّل هذا واحداً من مجالات نشاطها: حركة أختي، إيتاخ - معك، إيمونه، امرأة للمرأة، فيتسو، مركز تمورا، نعمات، نساء بأجسادهنّ، برلمان نسائيّ، تحالف النساء للسلام، صوت المرأة، روح نسائية، لوبي النساء في إسرائيل.

### التمييز الطائفيّ - الإثنيّ - الطبقيّ

نشاطات مركّزية: دعم قانونيّ، تمكين شخصيّ واقتصاديّ، نشاط جماهيريّ مشترك لنساء مستضعفات من مجموعات سكانية مختلفة واحتجاج فعّال ضدّ التمييز العنصريّ في إسرائيل. منظمات تتمحور في الموضوع: أختي، مركز تمورا. منظمات يشكّل هذا واحداً من مجالات نشاطها: امرأة للمرأة، الساحة النسائية، مجموعة نساء يتعلّمن، تحالف النساء للسلام، صوت المرأة.

### جسد، صحة ورياضة للنساء

نشاطات مركّزية: مساعدة نفسية للمتضرّرات من سرطان الثدي، جمع معلومات بديلة وتعميمها حول جسد النساء وصحتهنّ، دفع رياضة النساء قُدماً وزيادة حضورها في الإعلام، إكساب مهارات دفاع عن النفس للنساء. منظمات تتمحور في الموضوع: واحدة من تسع، إلى القلب، ل.خ.ن، نساء بأجسادهنّ. منظمات يشكّل هذا واحداً من مجالات نشاطها: امرأة للمرأة، بيت نساء نسويّ.

\* الفئات في هذا الفصل وأسماء المنظمات فيها وردت في الأصل العبري حسب الترتيب الألفبائيّ العبري. هذا الترتيب الوارد في الأصل العبري تمّ الإبقاء عليه في هذه الترجمة العربية.

## رفع الوعي النسوي

نشاطات مركزية: إنشاء فضاءات للنساء وتفعيلها لغرض التعليم، التعزيز المتبادل والتعاون في الضائقة، الأفكار والمبادرات لغرض تأسيس مجتمع نسوي محلي وقطري. منظمات تتمحور في الموضوع: بيت نساء نسوي. منظمات يشكل هذا واحداً من مجالات نشاطها: أختي، امرأة للمرأة، برلمان نسائي، مجموعة نساء يتعلمن، تحالف النساء للسلام، صوت المرأة، لوبي النساء في إسرائيل.

## التمكين الاقتصادي للنساء

نشاطات مركزية: تمكين اقتصادي شخصي وجماعي في مجال تطوير مصالح صغيرة، تفعيلها ومرافقتها، تعيين في أماكن عمل مقابل أجر، اكتساب تحصيل ومهارات مهنية. يجري النشاط بمعظمه مع ومن أجل نساء من الأطراف الجغرافية - الاقتصادية - الاجتماعية، ويشمل فتيات ونساء فلسطينيات، شرقيات، مهاجرات إلى إسرائيل ومتضررات عنف. هناك جمعيات تتمحور في مجموعات نساء مقتدرات لغرض دفعهن إلى وظائف إدارية كبيرة أو لدفعهن نحو مكانة اقتصادية متوسطة فما فوق. منظمات تتمحور في التمكين الاقتصادي للنساء: الجمعية لأجل التمكين الاقتصادي للنساء، مركز مهوت، نيطع، بيئة داعمة، روح نسائية. منظمات يشكل هذا واحداً من مجالات نشاطها: إيتاخ - معك، أختي، امرأة للمرأة، الساحة النسائية، فيتسو، مركز ركن، نعمات، مجموعة نساء يتعلمن، صوت المرأة، لوبي النساء في إسرائيل.

## تمكين الفتيات

نشاطات مركزية: عمل جماهيري مشترك مع فتيات فلسطينيات ويهوديات، تمكين اقتصادي لفتيات مستضعفات واكتساب أدوات ومهارات للعمل. منظمات تتمحور في الموضوع: الساحة النسائية، نيسان.

## الدعارة والاتجار بالنساء

نشاطات مركزية: مساعدة فردية وقانونية للمتضررات، جمع معلومات حول الظاهرة في إسرائيل وتعميمها، وممارسة ضغط جماهيري على مستويات اتخاذ القرار في البلاد والعالم للقضاء على الظاهرة، بما في ذلك الدفع بتشريخ حول الموضوع. منظمات تتمحور في المجال: معهد توداعا، عتسوم. منظمات يشكل هذا واحداً من مجالات نشاطها: أختي، امرأة للمرأة، برلمان نسائي، لوبي النساء في إسرائيل.

## الاحتلال والعسكرة

نشاطات مركزية: مساعدة فردية وقانونية لشبيبة قبل التجنّد للجيش ودعم رافضات/ي تجنيد، نشاطات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في المناطق وللقضاء على التمييز بحق السكان الفلسطينيين في إسرائيل والمناطق، تعميق نسوية حركة السلام في إسرائيل، رفع الوعي للنضال ضدّ الاحتلال لدى الشبيبة، النضال ضدّ انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين على الحواجز وفي المحاكم العسكرية، والخاصة بالمعتقلات السياسيات، تشكيل ضغط على مستويات اتخاذ القرار في البلاد والعالم بهدف دفع مشاركة النساء في مفاوضات السلام، تحقيق سلام عادل قائم على قيم متساوية - نسوية. منظمات تتمحور في الموضوع: بنت السلام، بنت الشمال، محسوم ووتش Watch، مفوضية النساء الدولية، نساء بالسواد، نساء لأجل المعتقلات السياسيات، بروفييل حدّاش، تحالف نساء للسلام. منظمات يشكل هذا واحداً من مجالات نشاطها: أختي، امرأة للمرأة، نيسان، مجموعة نساء يتعلمن، حركة النساء الديمقراطيات.



### قيادة وتمثيل للنساء في السياسة

نشاطات مركزية: دعم نساء ودفعهنَّ إلى مراكز تأثير جماهيرية، ورشات قيادة اجتماعية - سياسية لفتيات ونساء يهوديات وفلسطينيات في إسرائيل، برلمان جماهيري لناطقات من مجتمعات، هويات ومجموعات سكانية مختلفة. منظمات تتمحور في الموضوع: حركة ك"ن، برلمان نسائي، حركة ش.ي.ن، منظمات يشكل هذا واحداً من مجالات نشاطها: (معظمها لا تعمل في دفع نساء إلى مؤسسات سياسية، بل تتمحور في قيادة نسائية جماهيرية): أختي، إيتاخ - معك، إمونه، امرأة للمرأة، فيتسو، نعمات، مفوضية النساء الدولية، لوبي النساء في إسرائيل.

### مكانة المرأة والعائلة في الدين والشريعة (هلاخا) اليهوديين

نشاطات مركزية: مساعدة فردية، نفسية وقانونية لنساء في إجراءات الطلاق، مرفضات التطلق، نضال قانوني فعّال ضدَّ سيطرة المحاكم الدينية اليهودية على مجال الطلاق في إسرائيل، جمع معلومات جارية وتعميمها، حول المكانة القانونية للنساء في الشريعة اليهودية (هلاخا)، وحول قرارات محاكم دينية تمس النساء، نشاط من ممارسة الضغط للوبي في الكنيست، رفع الوعي بشأن وجود "عائلات جديدة" ونشر معلومات قانونية حول إمكانية إقامة أسر بغير البنى المقبولة على الشريعة اليهودية. رفع الوعي النسوي لدى نساء متدينات ودفعهنَّ إلى مراكز تأثير، نضال ضدَّ العنف بحق النساء في المجتمع المتدين. المنظمات التي تتمحور في هذا المجال: إمونه، غرنيت، الحركة المحافظة في إسرائيل، يد للمرأة، مَفُوي سَتُوم، عائلة جديدة، مركز ركن، مركز العدل للنساء، كولبخ. منظمات يشكل هذا واحداً من مجالات نشاطها: فيتسو، نعمات.

### نسوية شرقية

نشاطات مركزية: احتجاج فعّال ومتواصل ضدَّ التمييز والقمع بحق نساء شرقيات في إسرائيل، مجموعات للتمكين الاقتصادي - الاجتماعي لنساء من مجموعات مُقصاة، تعاونيات اقتصادية لنساء مهاجرات من إثيوبيا ونساء فلسطينيات، خلق وزيادة حضور الفن والثقافة الشرقيين، الدعم والتمثيل القانوني، دعم إقامة منظمات مستقلة لمجموعات نساء شرقيات ومهاجرات جديدات من دول في إفريقيا. المنظمات التي تتمحور في هذه المواضيع: أختي، مركز تمورا. المنظمات التي تشكل هذه جزءاً من نشاطها: إيتاخ - معك، امرأة للمرأة، الساحة النسائية، برلمان نسائي، مجموعة نساء يتعلمن.

### شراكة يهودية - فلسطينية

نشاطات مركزية: تنمية التضامن بين فتيات ونساء يهوديات وفلسطينيات في إسرائيل، خلق احتياطي من القائدات المجتمعات اليهوديات والفلسطينيات، خلق مجموعات نشاط لنساء مُستضعفات يهوديات وفلسطينيات، نشاط احتجاجي مشترك لأجل إنهاء الاحتلال، للمساواة في الحقوق والقضاء على التمييز، إقامة شراكة مع نساء في المناطق المحتلة وتقديم دعم غذائي، دوائي وغيره لهن. المنظمات التي تؤلف هويتها المركزية شراكة متكافئة في الطاقم والنشاط بين اليهوديات والفلسطينيات في إسرائيل: مجموعة نساء يتعلمن، حركة النساء الديمقراطية، منظمات يقوم نشاطها على شراكة أيديولوجية بين يهوديات وفلسطينيات في إسرائيل، من دون تقسيم متكافئ في الطاقم والنشاط: امرأة للمرأة، بنت السلام، بنت الشمال، نيسان، نساء بالسواد، نساء لأجل المعتقلات السياسيات، تحالف النساء للسلام. يجب التشديد على أنه في أواسط عام ٢٠٠٨، تغيرت بنية تحالف النساء للسلام وانتخب لتركيز المنظمة امرأة يهودية وامرأة فلسطينية، معاً. منظمات يشكل هذا أحد مواضيع نشاطها: أختي، الساحة النسائية، مفوضية النساء الدولية، برلمان نسائي.

## منظمات متعدّدة المواضيع

نشاط في مجالات متعدّدة، بينها: تفعيل حضانات نهارية ونوادٍ نسائية، التمكين الاقتصاديّ، دفع قيادات نسائية، تفعيل ضغط لوبي ودفع تشريعات، مساعدة فردية خاصة، نفسية وقانونية، الدفع فُدمًا بالثقافة والفنّ النسائيّ، توفير معلومات شاملة حول حقوق النساء في مجالات متعدّدة. المنظمات الناشطة في هذا الإطار هي: أختي، إموه، مرأة للمرأة، فيتسو، نعمات، صوت المرأة، لوبي النساء في إسرائيل. يجدر التشديد على أنّ المنظمات: أختي ومرأة للمرأة في حيفا، وصوت المرأة في القدس، تتمحور، أيضًا، في إنشاء مجموعات نساء في مناطق نشاطها.

## حركات جماهيرية - اجتماعية

تتميّز هذه الحركات عن المنظمات المتعدّدة المواضيع بكونها تتمحور في إنشاء مجموعات نساء من طبقات، طوائف، قوميات وثقافات مختلفة. فهي تتمحور في نشاط نسويّ مجتمعيّ، بينما تتناول بصورة أقلّ الدعم الفرديّ وعمل الطاقم الذي يوفر معلومات مهنّية لجمهور من المستهلكات. ويشمل النشاط النضال ضدّ التمييز بحقّ النساء في جميع مجالات حياتهنّ، تحليل الرابط بين أنواع مختلفة من التمييز، تعميق الوعي بشأن مجالات القمع التي كانت "شفافة" بين الجمهور وفي الحقل النسويّ، جعل ثقافة النساء المستضعفات وفهنّ مرئيّين، كتابة تقارير وأوراق موقف وغيرها وتعميمها. الحركات الناشطة في هذا الإطار: أختي، مرأة للمرأة. وينشط تحالف النساء للسلام ضمن إطار مشابه في كلّ ما يتعلق بالنضال ضدّ التمييز بحقّ النساء في جميع مجالات حياتهنّ، التشديد على الربط بين مجالات التمييز المختلفة والتمحور في النشاط الاحتجاجيّ وليس في توفير خدمات فردية.

صحيح أنّ تقسيم المنظمات وفنّاً لمجموعات متعلقة بمواضيع محدّدة هو أمر مفيد للتمييز بين المنظمات ومجالات العمل المختلفة، لكن هذا التقسيم لا يتلاءم دائماً بدقة مع طابع نشاط المنظمات. فمثلاً، يدمج قسم من المنظمات النشاط الاجتماعيّ والمجتمعيّ مع الدعم القانونيّ الذي توفره خبيرات. ويتمحور قسم آخر في النضال ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ وضدّ التمييز بحقّ النساء الفلسطينيّات، لكنّ نشاطها يشتمل، أيضًا، على النضال لأجل العدالة الاجتماعية - الاقتصادية للنساء والنضال ضدّ العنف الجنسيّ.

التقسيم إلى مجموعات، سواء أكان في جانب إجراء مسح للمنظمات أم في تحليل الحقل التنظيمي، قد يؤدّي إلى فهم مخطوء للفكر النسويّ الذي يحاول تطبيق مبادئه من خلال نشاطات متنوّعة ونضالات ضدّ القمع الذي يظهر في مجالات مختلفة. علاوة على ذلك، فإنّ نشاط قسم من المنظمات لا يُقسّم وفقاً لمشاريع فقط، بل يترك مساحة للنشاط المتعدّد المراحل والمجتمعيّ، والذي لا يُمكن وضعه تحت عنوان واحد وتعريفه وفقاً لمقاييس دقيقة من حيث الأهداف والنتائج. فمثلاً، يشكّل قسم من المنظمات بيتاً مفتوحاً وأماً للنساء اللاتي يلتقن، يتشاركن، يطرحن مواضيع للنقاش، ينشئن شبكات اجتماعية، وغيرها. مثل هذا النشاط غير قابل للتحديد الكميّ من ناحية حجمه، موارد الوقت والتمويل المطلوبة، وكذلك من ناحية نتائجه، التي غالباً ما تكون غير فورية وغير قابلة للتأطير من ناحية موعد البداية والنهاية. سيتمّ تناول هذا الموضوع في الفصل الفرعيّ، أيضًا، الذي يتناول نزعة المهنة والتخصّص الأخذ بالاعتاد في الحقل النسويّ - التنظيميّ وفي العلاقات المركبة بين المنظمات وصناديق التمويل ومصادره.

## أين منظمات المثليات؟

يرز في القائمة أعلاه غياب المنظمات المثلية اليهودية والمنظمات المثلية المشتركة لليهوديات وفلسطينيات. حتى ما قبل سنتين نشطت في الفضاء النسوي منظمة "كلاف" (مجموعة مثلية نسوية) وتوجد اليوم محاولة مجددة لهدف إعادتها إلى النشاط. أقيمت المنظمة عام ١٩٨٧ بمبادرة من مجموعة نساء مثليات كن من قائدات النضال النسوي في إسرائيل. وقد عرفت المنظمة غايتها المركزية على أنها نضال من أجل الحرية والمساواة في الحقوق لكل مثلية، من دون تمييز في الأصل الإثني أو الديني. صحيح أن المنظمة بدأت نشاطها مع مجموعة ناشطات مثليات ينتمين بأرائهن إلى اليسار الإسرائيلي، ولكن بما أنها كانت المنظمة المثلية الوحيدة، فقد وضعت لنفسها هدف تنظيم جميع النساء المثليات، مهما كان انتماؤهن السياسي. بفعل طابع النشاط، الذي تمحور، أيضاً، في تعميق الوعي النسوي - المثلي، وفي ضوء حقيقة أن النساء المثليات المنخرطات في النضال لأجل التغيير الاجتماعي انتمين، أساساً، إلى اليسار، فقد كان طابعه نسويًا - سياسيًا، وهكذا عرفت غالبية ناشطات أنفسهن. لقد ساد المنظمة الشعور بأن الانفتاح السياسي نحو نساء ذوات مواقف أخرى لن يمس المبادئ الأيديولوجية المعروفة على أنها راديكالية، بخصوص المساواة في الحقوق والحرية للجميع.

خرجت المنظمة من موقف نسوي أيديولوجي، وعلى ضوء هدف واضح، أي، اقتراح فضاء لنشاط سياسي نسوي. انتقلت المنظمة في سنواتها الأخيرة، أساساً، إلى النشاط الاجتماعي غير السياسي، ووفرت، أيضاً، مساعدة فردية لفتيات ونساء قبل "الخروج من الخزانة" وبعده. توقفت المنظمة عن النشاط، أيضاً، لسبب ديون مادية وبفعل مصاعب في تجنيد تمويل لمواصلة النشاط. هناك من يدعين أن أحد الأسباب الرئيسية لإغلاقها كان الانتقال من منظمة تطوعية إلى منظمة "مهنية" تشغل ثلاث عاملات بأجر، بينهن مديرة، بدون عملية استعداد ملائمة. إن محاولة تخفيف اللهجة الأيديولوجية لدى المنظمة، تعيين مديرة لم تكن خلفيتها الأساسية النشاط النسوي، تخفيف عبء النشاط الذي ألقى على عاتق متطوعات كن بغالبيتهم من المجموعة النسوية التي أقامت المنظمة، هي أسباب أدت إلى تغيير سريع في مميزات الأساسية. صحيح أن أسباب وقف نشاط المنظمة لم تبحث بعد، لكن هناك من يدعين أن الهدف المتمثل بتوسيع الصفوف، وتشكيل منظمة شاملة تلائم كل امرأة مهما كانت، تخفيض اللهجة الأيديولوجية، أحياناً، لصالح مناسبات اجتماعية تتوجه، أيضاً، إلى نساء غير منخرطات سياسياً ولا يعترن أنفسهن نسويات، قد شوش خطاب المنظمة وصولاً إلى درجة تلاش ما، قيمياً وتنظيمياً. وكان هناك من ادعين أن هذه السرورة عمقت، أيضاً، من صعوبة تجنيد أموال كافٍ للمنظمة، والتي لم تتمكن في إحدى المراحل ولاحقاً من مواصلة دفع أجر العاملات وتمويل استمرار النشاط. إن العديد من النساء اللاتي عملن كمتطوعات لسنوات طويلة، تعبن من النشاط أو تركته، لأنهن شعرن أن المنظمة تتعد عن غاياتها القيميّة الأصلية. النواة المركزية التي قادت المنظمة لسنوات طويلة أخذت بالتقلص، ولم تنشأ نواة واسعة بما فيه الكفاية لتكون قادرة على تشكيل احتياطي جديد من النساء الملتزمات، ممن يشعرون بالالتزام الأيديولوجي بالنشاط السياسي، كما كان الأمر في السابق. إن تجربة نقل المسؤولية المركزية من النواة السياسية إلى العاملات مقابل أجر، واللاتي لم يكن جميعاً شريكات في العمل النسوي على امتداد سنتين، شوش على مواصلة نشاط المنظمة.

تنسب العديد من الناشطات أسباب وقف نشاط "كلاف" إلى توجه اجتماعي - سياسي أوسع، هو إنكار السياسة النسوية - المثلية المتميزة وإقصاؤها، وقيام المجتمع المتباين الجنس المسيطر بضم مجموعة النساء المثليات، وسأتوسع في هذا، لاحقاً.

عام ٢٠٠٢، حين كشفت الديون المالية لدى "كلاف"، وفهمت الناشطات أنها تواجه مصاعب، نمت منظمة سياسية راديكالية جديدة سمّيت "غسيل أسود". بدأ التنظيم قبيل مسيرة الفخر بهدف تشويش الاحتفالية، التي كانت منقطعة عن أي سياق سياسي سوى حقوق المثليات والمثليين (اليهود أساساً)، وشحن المسيرة بمقولات سياسية تخلق علاقة متبادلة بين القمع السياسي - الاجتماعي - الجندري، وبين القمع على خلفية الهوية الجنسية. كانت المبادرات إلى إقامة "غسيل أسود" (وكن، أساساً، مثليات لكن كان بينهما مثليون ومغيّرات - جنس) ممن لم يجدن مكاناً لهنّ في "كلاف" وسعين لإقامة رابط ما بين النضال السياسي لإنهاء الاحتلال ولأجل العدالة الاجتماعية، وبين النضال المثلي - النسوي.

مسيرة الفخر التي أقيمت عام ٢٠٠٢، تُذكر حتى اليوم كنقطة تحوّل في الاحتجاج النسوي - المثلي في إسرائيل. فمن جهة، اكتسب الاحتجاج طابعاً سياسياً جدياً وحظي ببروز هائل لدى الجمهور والصحافة، ومن جهة أخرى أشارت إلى نهاية النشاط المثلي - النسوي المنظم والمرتب لدى الجمهور اليهودي في إسرائيل. إنّ ناشطات "غسيل أسود" اللاتي عارضن المأسسة، رفضن التحوّل إلى جمعية ومنظمة هرمية، وأردن مواصلة الاستناد إلى النشاط التطوعي، فقط، لم ينجح في مواصلة النشاط، ولم تعد المنظمة قائمة منذ ما يزيد عن السنتين. فالنشاط التطوعي الكثيف للعديد من الناشطات أدّى إلى تآكل سريع نسبياً، ونشأت صعوبة في خلق جهاز عمل نسوي طويل الأمد لمواجهة الصراعات الداخلية.

عام ٢٠٠٢، أقيمت في إسرائيل منظمة مثلية - فلسطينية سمّيت "أصوات". وقد ربطت في خطابها منذ البداية بين الاحتلال القومي - الثقافي - الجندري وبين الاحتلال على خلفية "الميل" الجنسي، وبهذا أشرعت الباب أمام الناشطات المثليات للانضمام إلى نشاطات ومبادراتها، وخصوصاً بعد أن توقف نشاط مجموعة "غسيل أسود". تقترح منظمة أصوات إطار نشاط مثليات، مزدوجات، متغيّرات، متحرّرات، وازدواجيات الجنس الفلسطينيين من إسرائيل والمنطقة. توسيع مصطلح المثليات نحو تعريفات إضافية، ميّزت مجموعة غسيل أسود، أيضاً، وهي تميّز، اليوم، مطلب العديد من الناشطات النسويات، المثليات ومتغيّرات الجنس، بتوفير ظهور واعتراف مختلف الهويات الجنسية - الجندرية التي لا تقع ضمن المغايرة الجنسية.

عام ٢٠٠٥ أقيمت منظمة لمثليات يهوديات متدينات سمّي "بات كول". وتسعى النساء الناشطات في بات كول إلى الحفاظ على هويتهنّ الدينية وفي الوقت نفسه مزاوله حياتهنّ كمثليات، بما يشمل إقامة أسرة مؤلفة من امرأتين. تنظّم بات كول لقاءات ثابتة ونشاطات اجتماعية لمثليات متدينات، وتضمّ اليوم نحو مائة عضوة.

غياب المنظمات المثلية عن الحلقة العامة اليهودية لم يحظ بعدُ ببحث أساسي. كلّ ما كتب حتى الآن كان محدوداً وجزئياً. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض بشكل ملحوظ حضور نساء مثليات - نسويات في طواقم العاملات والمديرات في المنظمات. في اثنتين من بين المنظمات الستة والأربعين التي أشر إليها أعلاه، فقط، المديرية/المركزة معروفة كمثلية. قسم من النساء اللاتي كنّ ناشطات في هذا المجال تركن الحقل السياسي - الجماهيري، كما ذكر. المثليات الفعّالات سياسياً المنخرطات اليوم في حقل النشاط النسوي، وجدنّ لهنّ مكاناً للنشاط في عدد من المنظمات النسوية والاجتماعية، لكنّ معظمهنّ لا يركّزن عملهنّ في النضال الجماهيري ضدّ التمييز بحقّ الأقليات الجندرية في الدولة. في غضون ذلك، تراجعت، أيضاً، الأهمية التي أوليت في السابق لحضور مثلية في طاقم المنظمة وفي إطار مؤتمرات ونشاطات نسوية (في إطار طريقة الأرباع). إحدى النساء اللاتي ينظمن نقاشات نسوية جماهيرية قالت لي: "أنا لا أتنازل عن طريقة الأرباع وأشدّد على أن تشمل المنصة تمثيلاً لشرقية، فلسطينية، أشكنازية ولكن لا توجد متحدثة مثلية دائماً، لأنني لا أنجح دائماً في العثور على واحدة تريد التحدّث تحت هذه الهوية".

هناك ناشطات ينسبن تحوّل مثليات إلى "شفافات" نسبياً على المستويين التنظيمي والسياسي معاً، إلى النزعة السائدة في السنوات الأخيرة لدى ما يُسمّى بـ "المجموعة المثلية". أي الرغبة في أن تكون مقبولة إلى درجة الذوبان في الجمهور الواسع. أحد

الأعلام المركزيّة التي ترفعها المجموعة، ولربّما أكثرها مركزيّة، هو الرغبة في ممارسة الحقّ في إقامة أسرة "كالجميع"، التزوُّج ونيل اعتراف قانونيٍّ بأطفال لوالدين ليسا مغايرين. إن محاولة تحصيل هذه الحقوق جرت أساساً بوسائل قانونية، التماسات إلى المحاكم ومحاولات تجديد دعم في الكنيسة. بهذا المفهوم، الطموح المركزيّ إلى "الذوبان" في الجمهور العامّ ونيل الحقوق الممنوحة له، قد قطع استمرارية الهوية السياسية - المثلية المتميزة والرغبة في الإصرار على سياسة وهوية متميزتين عن تلكما السائدتين. في إسرائيل، أيضاً، كما هي الحال في الولايات المتحدة، قويت بين النساء المثليات ظاهرة Baby Boom - الـ "بيبي - بوم"، فبدأت العديداً منهنّ بإقامة أسرة والتمركز في الحاجة إلى تحصيل الحقوق ذات الصلة. إذًا، من أقلية سياسية تنظمت في نشاط اجتماعيٍّ نسويٍّ، تحوّل قسم من جمهور النساء المثليات إلى جمهور غير متميز وغير متميّز، ولكن لهذا السبب بالذات تمّ قبوله باتساع أكبر بين الجمهور اليهودي في إسرائيل. وهنا يصحّ التشديد على أن النساء اللاتي قدنّ الحقل المثليّ - النسويّ، أيضاً، كنّ بغالبيتهم العظمى أشكنازيات من سكان المدن الكبرى.

قبيل المؤتمر النسويّ القطريّ الذي عُقد في أواخر عام ٢٠٠٨، سرت يقظة مجدّدة للنسوية المثلية والمغيرة في النقاشات ما بين المنظمات. فقد وافقت ممثلات المنظمات التي شاركت في التحضير للمؤتمر على أنه يجب فتح فضاء للنقاش حول النسوية المثلية والمغيرة وموقعها في الحقل النسويّ في إسرائيل. ولأوّل مرة، لبّت غالبية الممثلات مطلب افتتاح المؤتمر، بجميع منصاته وورشاته، بحضور ناشطة نسوية مغيرة، أيضاً. هناك من يقدرن أنّ هذا المؤتمر قد موضع وأعاد تحديد مكان "الربيع" المثليّ، الذي بات شفافاً في الحقل النسويّ خلال السنوات الأخيرة، وأيقظ المعرفة بأن النسوية تقتضي حضوراً مرثياً لخطاب أقليات سياسية جنّدرية، احتجاجها ونشاطها.

## الفصل الرابع

### بين الدعم الفردي والنشاط الجماهيري العام

مُصطلح النشاط الجماهيري يتطرق إلى وصف نشاطات المنظمات التي تركز عملها، في الأساس، على النشاط الاحتجاجي والمقاوم في الحيز العام، من خلال المظاهرات، الاعتصامات، التظاهرات والمسيرات، وتفعيل ضغط مدني وإعلامي على مستويات اتخاذ القرارات. وفي المقابل، هناك منظمات أخرى تركز، أساساً، على تقديم خدمات دعم فردية في الحيز الخاص - التنظيمي. وكلها تُكرس نشاطها لإحداث تغيير اجتماعي من خلال اتخاذ إستراتيجيات مختلفة، قسم منها مندمجة معاً من خلال تنفيذها، ومنها: تقديم خدمات، التربية النسوية، تجنيد الرأي العام ومتخذي القرار والمقاومة الجماهيرية. غالبية المنظمات تُدمج بين أنواع الفعاليات، إلا أن مركز الثقل يتفاوت بين منظمة وأخرى، وذلك وفقاً لهوياتها وأهدافها.

المقابلات التي أجريت مع ممثلات المنظمات، مع استعراض وتحليل هوية المنظمات، رؤيتها، أهدافها ونشاطاتها، أبرزت على السطح نزعة رئيسية من المهنة في الحقل التنظيمي- النسوي. وانطلاقاً من وجود مفاهيم مختلفة بالنسبة إلى تأويل المصطلح مهنية ومهنة، ساعمم مدعية أن هذه النزعة تنعكس من خلال تزايد المنظمات التي تقوم بتقديم الخدمات الفردية، وتركز قسم كبير من العمل النسوي لدى من يلتقن أجراً لقاء عملهن في المنظمات، وفي أكدمة طواقم العمل، في التوزيع الآخذ بالتوسع بين نساء مهنيات يتقاضين أجراً وبين الجماهير الهدف، في التركيز على إجراء وتنفيذ مشاريع بأهداف ومقاييس نجاح واضحة، في العمل المنهجي المدروس في إطار المشاريع، وتقليص الوقت والجهد المبذولين في النشاط النسوي خارج المشاريع الممولة.

خلال المقابلات مع ممثلات المنظمات، برز على السطح بوضوح، خلاف حول هذه النزعة، يستدعي النقاش والتعمق. يجب التأكيد على أن هذا الخلاف لا ينفي الاعتراف المتبادل بقيمة النشاط بأنواعه، الذي يتم في مختلف المنظمات. وقبل أن أخوض في التفاصيل، سأعدّد القضايا الخلافية الأساسية.

كان من بين ممثلات المنظمات من ادّعين أن الحقل النسوي - التنظيمي في إسرائيل يخطو في اتجاه المهنة، وأن ذلك يخلق من جديد فجوة اجتماعية قائمة، أصلاً، بين مقدّمات الخدمات، اللواتي يتقاضين أجراً في المنظمات، وبين الجماهير الهدف، أي متلقيات الخدمات. بناء على هذا الادعاء، فإن الخطوات السريعة للحقل التنظيمي - النسوي في اتجاه الأكدمة والتخصّص المهني، واستناده على أساس التمييز بين الأجيال - ذوات المعرفة، وبين الجماهير الهدف - القليلة المعرفة، تُنتج من جديد هرمية أبوية بين المجموعات السكانية المختلفة. فسبب هذا المفهوم، تُنقل اللامساواة الاجتماعية جزئياً، إلى بنية وطابع النشاط الخاص ببعض

المنظمات النسوية. فهذه، انطلاقاً من الرغبة في تمكين مجموعات نسائية متنوعة، تتبنى، أحياناً، التشكيلة العمودية التي تميز التوزيع الاجتماعية بين النساء الخبيرات وبين النساء المحتاجات، بين مقدّات الخدمة وبين متلقيات الخدمة. وفقاً لهذا الادعاء، يُقيد اعتماد غالبية العمل النسوي على نساء مهنيّات يتقاضين أجراً في المنظمات، القدرة على تجنيد مجموعات سكانية مختلفة، بعيدة جغرافياً، اجتماعياً واقتصادياً عن المركز التنظيمي، إلى أفكار ونشاطات نسوية.

الجماهير الهدف لهذه المنظمات تشمل، أيضاً، المجموعات السكانية الموصوفة كالتالي: النساء اللواتي يواجهن الفقر، النساء الأسيرات في الداعرة، ضحايا التمييز العنصري، المعلقات والمرفوضات الطلاق، ضحايا الاعتداء الجنسي، ضحايا الاعتداء الجسدي، نساء من دون تحصيل علمي معترف به، وما شابه. أغلبية الموصوفات واللواتي يُعتبرن جمهوراً هدفاً، هنّ شقيقات، مهاجرات، فلسطينيات وفقيرات. وفي الجهة المقابلة، تقف الـ"خبيرات المُساعدات"، حيث أن غالبيةهن يهوديات - أشكنازيات من طبقة ومكانة اجتماعية مكنتهما من تحقيق تحصيل أكاديمي، ومن أن يكنّ ذوات معرفة تحظى باعتراف جماهيري (مقارنة بمعرفة النساء المُستضعفات الكثيرات، غير المعترف بها كتحصيل علمي، ولا تُقبل كمهارة مهنية ذات صلة أو "مُعتبرة" في سوق العمل بأجر) والتقدّم في مراحل الهرميّة المهنيّة. ينصّ هذا الموقف، إذاً، على أنّ عمليّة المهنة في المنظمات، تجد صعوبة في طرح بديل واضح للفجوة الاجتماعيّة - الجندريّة في إسرائيل، أيضاً لسبب كونه مبنياً، في جزء منه، على أساس توزيعات اجتماعية هرميّة، وعلى التمييز بين المعرفة اللاتقة والمعترف بها، والمعرفة المفتقرة إلى التقدير والاعتراف الجماهيريّين.

ومقابل هذه الادعاءات، كانت هناك ممثلات منظمات أخرى ادّعين أنّ تعزّز نزعة النسويّة المهنيّة (Professional Feminism) يُتيح تقديم مساعدة أكثر نجاعة وفعاليّة للجماهير الهدف، ومُمكن مقدّات الخدمات من التخصّص وعرض دعم وتمكين بمستوى أعلى لمتلقيات الخدمات. إنهنّ يدّعين، إذاً، أنّ التخصّص يزيد - بصورة قابلة للقياس وكبيرة - من فرصة المجموعات السكانية الهدف للتحرّر من المكانة الاجتماعيّة والاقتصاديّة المُستضعفة والهامشيّة. ووفقاً لهذا الادعاء، ليست التوزيعة القائمة بين النساء ذوات القدرات والنساء المفتقرات إلى قدرات معيّنة هي المسألة الرئيسيّة والمركزيّة، بل مدى القدرة المهنيّة للمنظمات على مساعدة النساء على إطلاق قوتهنّ وقدراتهنّ الكامنة للنور وترجمتها إلى مهارات مهنيّة وشعوريّة تُمكنهنّ من الاندماج في المجتمع والتحرّر من القمع الشخصي - الاقتصادي - الاجتماعيّ المُمارس ضدّهنّ.

الادعاءات المؤيّدّة للنسويّة المهنيّة جاءت، في الأساس، من منظمات تركز على تقديم خدمات مساعدة ودعم في المجالات المختلفة. فمن جهتها، النشاط المبني على أساس تقديم خدمات، يستوجب التخصّص والعمل المنهجيّ المدروس والمتواصل مع المجموعات السكانية الهدف، لتنتج هذه في النجاة والتخلّص من قاع الوحل الاجتماعيّ ومن الشفافية التي يقعون فيها الآن. كان هناك من ادّعين، أيضاً، أنّ التناقض بين الموقفين ليس حتمياً. فالنسويّة المهنيّة، هكذا يدّعين، من المُمكن أن تتبني على أساس قيم تعترف بالمساواة بين النساء، أن تكون واعية للتمييز الاجتماعيّ - القوميّ - الاقتصاديّ الذي يقمع النساء، وأن تقترح، أيضاً - إلى جانب الدعم المهنيّ المتبادل للنساء المُستضعفات - الحوار بين مجموعات النساء المختلفة، حواراً خالياً من الاستعلاء. ووفق هذا المفهوم، ليس هناك سبب لأن تُعتبر المساعدات والمُمكنات "متفوقات" على الأخريات، بل ذوات قدرات معيّنة تمكّنهنّ من دعم نساء أخريات ومساعدتهنّ على تلقي الاعتراف بقدراتهنّ.

الخلاف، كما تصفه ممثلات المنظمات المختلفة، يعكس نوعاً واحداً من الحوار تُجرية النشيطات في المنظمات فيما بينهنّ. لا يدلّ النقد، بالضرورة، على انقسام يمنع التعاون، وعلى ذلك سيدلنا الفصل الذي سيظهر لاحقاً، وسيتناول النزعة الأخذة بالتوسّع، الخاصّة بإنشاء تحالفات ونشاطات مشتركة للمنظمات المختلفة. مُنتقدات إسقاطات المهنة، والمعترضات على النقد، على حدّ سواء، يعتقدنّ أنّه يجب أن يكون هناك مُتّسع وحيّز لجميع أشكال العمل، وأنّ التنوع في النشاطات وفي المواضيع المُعالجة

في المنظمات أمر مبارك. وعلى حدّ قولهنّ، المسألة المتبقية تتناول، أساسًا، وزن الثقل المُعطى في الحقل النسويّ للنشاط الخاصّ بالمساعدة الفردية، وللأسف، كيف يُمكن ضمن تقسيمات تنظيمية قائمة، وبالتركيز على تقديم خدمات، أن ينشأ ويتطوّر عمل جماهيريّ لحركة نسوية واسعة، تؤثر في المجتمع كلّه، وتغيّر المبنى الاجتماعيّ - الأبويّ الذي تعارضه جميع النساء. يجب التأكيد على أنّه في المقابلات التي أُجريت مع ممثلات المنظمات، كان موضوع المهنة واحدًا، فقط، من المواضيع التي تمّت مناقشتها، وأنّ طرح القضية في خانة منفصلة، من الممكن أن يرسم صورة ضيقة جدًا لشبكة العلاقات المعقدة بين المنظمات الكثيرة، وبين النساء النشيطات فيها. ومع ذلك، وجدتُ من المناسب أن أعرض الآراء المختلفة في هذه المسألة، لسبب مركزيتها، اليوم، في النقاش الجاري في حقل المنظمات النسوية.

من بين ست وأربعين المنظمة المستعرضة في المسح، ثلاثون منها تعمل، أساسًا، في تقديم خدمات تمكّن ومساعدة مهنية. ثمانية عشر منها أقيمت منذ عام ١٩٩٥. ويجب أن نُضيف إلى هذه المنظمات الثلاثين، تسعة المراكز لمساعدة ضحايا الاعتداء الجنسيّ، والملاجئ الأربع عشرة للنساء المضروبات، التي لا تظهر على حدّة في فصل المسح والاستعراض. فعليًا، توجد في الحقل النسويّ ثلاث وخمسون منظمة تركز على تقديم المساعدة الفردية والخاصة، في مقابل ست عشرة منظمة تركز على أساليب عمل أخرى. معظم الميزانية في الحقل النسويّ نجدها في منظمات المساعدة والدعم، ويعود ذلك، أيضًا، إلى التكلفة العالية لتقديم خدمات دعم وتمكّن مهنية. في أغلب المنظمات التي تشتغل بتقديم المساعدة والدعم المهنيّين، ليس ذلك هو النشاط الوحيد، بل إنّ النشاط الرئيسيّ للمنظمة، غالبية هذه المنظمات لا ترى في خدمات المساعدة والدعم هدفًا بحدّ ذاته، فقط، بل، أيضًا، وسيلة مهمة للتغيير الاجتماعيّ.

في المنظمات التي تمّت إقامتها قبل عام ١٩٩٥، أيضًا، ترسم نزعة آخذة بالتعرّز نحو المهنة، توسيع شبكة النساء الخبيرات والمهنيات في المنظمة، ونحو زيادة عدد العاملات الأكاديميات. الخدمات المهنية تقدّمها، أيضًا، محاميات، حقوقيات، عاملات اجتماعيات، طبيبات نفسيات، ونساء مرزّن بعملية تأهيل مهنيّ إضافية في المنظمة. في غالبية هذه المنظمات، تُعطى الأولوية لذوات التحصيل الأكاديمي والتخصّص المهنيّ في القبول للعمل بأجر.

أغلبية المنظمات التي تركز عملها في المقاومة النسوية الفاعلة في الحيز العامّ والجماهيريّ، تعمل، أساسًا، في النشاط ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، ضدّ التمييز ضدّ الفلّسطينيات/الفلّسطينيين أو ضدّ التمييز ضدّ النساء الشرقيات في المجتمع. خمس من هذه المنظمات هي منظمات جماهيرية في أساسها، وتركّز على إنشاء مجتمعات نسوية. سبع من بين ست وأربعين من هذه المنظمات تعمل من دون مديرة أو مركزة، ومن بين المديرات/المركزات في تسع وثلاثين المنظمة المتبقية، أربع، فقط، شرقيات، وكلهن من منظمات نسوية - جماهيرية.

التمييز بين صاحبات مهنّ وجماهير هدف، له إسقاطاته، أيضًا، على الوجود المهنيّ للـ "خبيرات" كمتحدثات في المناسبات العامة وفي الكثير من المؤتمرات النسوية. حتى لو كان هناك اعتراف نسويّ عامّ، بأنّ كلّ امرأة هي ضحية عنف اجتماعيّ - جنديّ ما، فإنّ اللغة المعتمدة التي تميّز بين صاحبة المهنة وبين من تتلقى الخدمة - المستضعفة - الضحية، تقلّل من شأن هذه الدراية، وتُبرز، بالذات، التدرج الاجتماعيّ بين مجموعات سكانية مختلفة. هذه التعريفات اللغوية تُنتج تقسيمات هوية أحادية البعد، لا تميّز بين مجموعات مختلفة من النساء، فقط، بل تنضمّ، أيضًا، إلى المفهوم الهرميّ المقبول والمتبع، الذي يرى إلى ضحايا العنف نساءً ضعيفات، خاملات ومحتاجات. هذه النزعة تُضعف القدرة على إحداث تغيير نسويّ - اجتماعيّ شامل يُزيل التقسيمات الأبوية، يحدّ من التضامن الفاعل والنشط بين النساء من مجموعات سكانية مختلفة، ويُضعف القدرة على التجنيد الجماهيريّ، من جانب الحقل النسويّ - التنظيميّ.



يُمكن الادّعاء أنّ تركيز غالبية العمل داخل المنظمات نفسها، والنشاط القليل لحركة نسويّة واسعة، يؤكّدان على التماثل والتضامن حول مواضيع مشتركة لتشكيلة نسائية واسعة ومتنوعة، هو الذي يُضيف إلى خلق وتكريس هذه التمييزات الهرميّة. العمل النسويّ المشترك، من قبيل الحملات التي أدارتها، معًا، منظمات في السنوات الأخيرة، وفّرت دليلاً على أنّ عمليّات الفصل القاطع بين النساء تتلاشى، وتُتاح الفرصة أمام تجنيد جماهيريّ واسع، عندما يعترضن ويعملن معًا لإنتاج بدائل لسياسة قائمة.

الكثير من منظمات الخدمة، تتبنّى - كما ذُكر - المفهوم القائل إنّ المساعدة الناجعة، التي في مقدورها أن تُحدث تحسّناً ملموساً في وضع من تتلقى الخدمة، تستلزم معرفة مهنيّة متخصصة في المجال ذي الصلّة. التخصّص بموضوع واحد أو بضعة مواضيع يُميّز غالبية المنظمات بمختلف أنواعها. يُوجّه إليها، أحياناً، ادعاء نقدياً، مُفاده أنّ التخصّص يمنعها من أن تصل بنشاطاتها إلى مقاومة الأنواع المختلفة لقمع النساء ولاستضعاف مجموعات أقلية سياسية أخرى في المجتمع. حصر التغيير الاجتماعيّ في موضوع معيّن، والذي يُميّز قسماً من المنظمات، يُضعف قدرة الحقل النسويّ على إنتاج نشاط جماهيريّ مشترك يسعى إلى إنتاج بدائل، إعلاء التجنيد الجماهيريّ وتغيير وجه المجتمع الأبويّ، بجميع الاحتلالات التي ينتجها. ووفق هذا الادّعاء، فإنّ تزايد المنظمات يميل إلى الحدّ من النضال النسويّ الشامل، ومن البلورة المتواصلة لحركة نسويّة واسعة. سُمع لدى منظمات سلاميّة نسويّة، غير مرة، الادّعاء أنّه في المظاهرات ضدّ الاحتلال في المناطق، وضدّ قمع الفلسطيينيّات/الفلسطيين في إسرائيل، تُشارك بضعة نشيطات، فقط، من منظمات الخدمات المهنيّة. تدّعي بعض ممّن أُجريت معهنّ مقابلات في هذه المنظمات، أنّه يجب ألاّ يثور العجب من وجود نساء، أيضاً، بين النشيطات في منظمات الخدمة، يتماهيّن مع اليمين أو المركز السياسيّ، وهنّ بذلك يُعربّن عن اعتراضهنّ على نوع واحد من العنف ضدّ النساء، فعلاً، إلاّ أنّهنّ يُعربّن، أيضاً، عن دعمهنّ لنوع آخر من العنف أو أنّهنّ يتجاهلنّه. الانقسام بين المنظمات، يعكس، وفقاً لهنّ، أيضاً، انقساماً وُعيويّاً، يفصل أنواع احتلال بعيدة بعداً جغرافياً أو قومياً عن أنواع احتلال قريبة؛ من قبيل العنف الجنسيّ والاقتصاديّ، حيث إنّ مقاومتها أكثر قبولاً لدى الجمهور اليهوديّ في إسرائيل. هناك من بين المنظمات التي تركز على مقاومة العنف تجاه النساء، من تدّعي أنّ أقلية من بين النساء في حركات السلام يُشاركن في نشاطاتها، وأنّ تركيزها على الاحتلال القوميّ - الجندريّ وعلى قمع الفلسطيينيّات، يمنع كثيرات منهنّ من المشاركة بصورة متواصلة في نشاطاتهنّ.

تقديم خدمات مهنيّة يلزم قسماً من المنظمات العمل بتعاون مشترك مع المؤسسة. المنظمات التي تتفعل ملاحج للنساء المضروبات، التي تساعد ضحايا العنف الجنسيّ، التي تقدّم الخدمة النفسية والقانونية للمعلقات والمرفوضات التطلق، والتي تعمل من أجل التمكين الاقتصاديّ، وما إلى ذلك، تتعاون، أحياناً، مع مؤسسات حكومية وبلدية، اختباراً وطوعاً بحكم الضرورة. يكون التعاون مع المؤسسة، أحياناً، لضرورة يفرضها الواقع، وذلك لسبب الميزانية الكبيرة المطلوبة لتفعيل قسم من الخدمات، بما في ذلك الحاجة إلى مبانٍ ومعدّات، إلاّ أنّه يكون نابغاً، أحياناً، من إيمان هذه المنظمات بأنّ التعاون مع المؤسسة من شأنه أن يُحدث تغييراً، وأنّ يؤدي إلى اعتراف جماهيريّ أوسع بحاجات جمهور النساء وبالتمييز القائم ضدّهنّ في مجالات حياتيّة مختلفة. كان من بين ممثلات المنظمات نساء من ادّعين أنّ الحصول على الميزانيّات والدعم من المؤسسة، أرغمنهنّ على أن يكنّ "لطيفات"، وأنّه، أحياناً، لسبب العلاقة بين المؤسسة، وجدن صعوبة في الخروج باحتجاج واضح ضدّ هذه السياسة السلطويّة أو تلك، إلاّ أنّهنّ ادّعين، أيضاً، أنّ الثمن الذي يدفعه أقل من الفائدة المحيّيّة من الشراكة.

من الجدير بالذكر أنّ قسماً كبيراً من الناشطات في المنظمات النسويّة التي تركز على المقاومة والاحتجاج، ينتقدن هذا التعاون. قسم من الممثلات ادّعين أنّ الحديث، غالباً، ليس عن شراكة مع المؤسسة أو عن التأثير عليها، بل عن الانصهار فيها، ويترتب على ذلك حرمان المنظمة من القدرة على التكلّم والعمل علناً ضدّ السياسة السلطوية والمؤسسية، التي تُضعف الجماهير الهدف للمنظمات الـ"المهنيّة". فيدّعين أنّ المنظمة، من جهة، تساعد ضحايا السياسة السلطويّة في إسرائيل التي تُضعف النساء في كلّ

مجالات حياتهنّ، ومن جهة أخرى تصافح السلطة التي تقوم بتمويل قسم من النشاط، وهي بذلك تخلص ضميرها وتعفي نفسها من المسؤولية. أحد الأمثلة البارزة على ذلك، هي تنصل الحكومة من أية مسؤولية عن السلامة الشخصية والاقتصادية لجميع سكان الشمال في أثناء حرب لبنان الثانية. الجمعيات المختلفة، ومن بينها منظمات نسائية، هي التي اهتمت بحاجات السكان في الشمال؛ فقامت بتوزيع الغذاء، قدّمت المساعدة النفسية، حصلت من مؤسسة التأمين الوطني مخصصات للنساء، وما إلى ذلك. هناك من يدعي أنّ الحكومة تنصل، ضمن أشياء أخرى، من مسؤوليتها عن رفاة السكان، لأنّ الجمعيات المختلفة تأخذ على عاتقها الأدوار التي من المفروض أن تضطلع بها الدولة. وأدعي، أيضاً، أنّ نشاطات المساعدة والتصدّق، بالذات، التي تقوم بها جمعيات مختلفة، تخفي أو تقلل من ظهور الإضرار البالغ بمجموعات سكانية مختلفة، نتيجة للسياسة الحكومية. فالدولة لا تخرج في هذه الحالة معفية من المسؤولية عن رفاة وسلامة السكان، فحسب، بل، أيضاً، معفية من المقاومة الجماهيرية الفاعلة تجاهها، التي كان من شأنها أن تبرز على الساحة لولا أنّ احتياجات المجموعات السكانية المتضررة سدّتها الجمعيات.

” يمكننا أن نعرف حجم مشاركة الجهات غير الحكومية في توفير خدمات الرفاه، أيضاً، من خلال المعطيات لسنة ٢٠٠٤ التي نشرها مراقب الدولة، والتي تبين أنّ فروعاً رئيسية في وزارة الرفاه تُخصّص كلّ ميزانياتها، تقريباً، لشراء خدمات من منظمات غير حكومية. ٩٦٪ من ميزانية فرع الخدمات الشخصية والاجتماعية، و٩٣٪ من ميزانية فرع إعادة التأهيل، خصّصت عام ٢٠٠٤ لشراء خدمات من منظمات غير حكومية.“<sup>١٣</sup>

وفي المقابل، كانت هناك ممثلات منظمات نسوية مهنية ادّعي أنّ نشاط المقاومة النسوية، بالذات، في الحيز العام، تلك التي تعارض، بغالبيتها، نزعة المهنة، لا تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز مواضيع ونضالات نسوية. وبناء على أقوالهنّ، فالمنظمات التي تركز على المقاومة الفعالة والنشطة، تميل إلى تجاهل الحاجة الفورية لكثير من النساء إلى تغيير وضعهنّ الآني، هي ومشغولة باحتجاجات في الشوارع أو مؤتمرات سياسية مقلّصة، فقط، لكـ”مقتنعات“، ولا تقوم بتجنيد النساء المهتمكات بمهمة البقاء اليوميّ ويجابهنّ صعوبات معيشية أساسية. يدّعي هذا التوجّه أنّ النسوية الفاعلة والنشطة، بالذات، مذنب بالاستعلاء، لأنها تتحدّث باسم مجموعات نسائية كثيرة ليست شريكة، بشكل فعلي، في نضالها، ولا تقترح حلولاً واقعية للقمع والعنف، وتكتفي بمثّل خاصة بتغيير اجتماعي في مستقبل غير منظور، لا يساهم بشيء لتغيير واقع الحياة الملموس للنساء في الحاضر.

الادّعاء الآخر الذي صرّحت به ممثلات المنظمات، كان أنّ معارضة المهنة والمنهجية في العمل حول مواضيع مُشخّصة ومحددة، من الممكن أن تؤدّي إلى انعدام النظام وإلى التمحوّر الداخلي في العمل التنظيمي، إلى الانتقال السريع وغير المدروس من نشاط إلى نشاط، وإلى التشتت لخوض نشاطات في مواضيع كثيرة يؤدّي إلى انعدام الفاعلية. وقد ادّعت بعض ممّن أجرينّ معهنّ مقابلات أنّ ضغط النشاطات وكثرة مواضيع العمل مضامينها المختلفة، التي تنشأ، أحياناً، في المنظمات النشطة سياسياً أو اجتماعياً، تجعلها تهتمّ قليلاً جداً بكثير جداً من المواضيع. تزايد مجالات النضال لا يدلّ، بالضرورة، على غنى العمل أو نجاعته، بل من الممكن أن يؤدّي إلى عدم تركيز، حيث نتيجته الممكنة هي ”كثير حركة.. قليل بركة“. في المنظمات المهنية يمكن قياس النجاحات، مثلاً، بعدد النساء اللواتي زاد أجرهنّ، اللواتي وجدنّ عملاً بأجر، اللواتي فتحن مصلحة مستقلة، اللواتي اندمجنّ في الحياة العملية والاجتماعية بعد فترة من العزلة والضائقة، نتيجة للعنف. وفي المقابل، ففي المؤسسات المهنية على أساس النشاط الاحتجاجي والمقاومة الجماهيرية، من الأصعب قياس نجاحات وأن نصرّح بوضوح تامّ بمدى فاعلية النشاط.

الكثير ممّن أجرينّ معهنّ مقابلات من منظمات نسوية مهنية يعتبرنّ التركيز على النشاط الاحتجاجي نوعاً من الترفّ مقارنةً بالجهد الشعوريّ والفعلّي الهائل المطلوب منهنّ في تقديم المساعدة الشخصية والتمكين الفرديّ. وقد ادّعت ممّن أجرينّ معهنّ مقابلات، أنّ العمل الذي يركّز على المناسبات الاحتجاجية والمؤتمرات العامة، يتملّص، عملياً، من عبء اللقاء اليوميّ، وجهاً لوجه،

مع المتضرّرة والضرر، وأنّ الاستثمار في السياسيّ يُقصي الشخصيّ، سواء أكان ذلك عن الوعي أم عن مجال رؤيتهم. غياب اللقاء المباشر مع العنف القريب منهم وتكريس الالتزام للاحتجاج ضدّ الاحتلال في المناطق، مثلاً، يُبقيان القمع أبعد من أن يمسّ مسأً حقيقيّاً حياة ونفس ضحايا عنف بأنواعه. ووفق هذا المفهوم، فإنّ النشيطات في هذه المنظمات، يكتفين بالمقاومة والاحتجاج غير المتواصلين وغير اليوميّين، حيث هما أسهل بأضعاف مضاعفة من الدعم اليوميّ لمئات النساء ضحايا العنف، اللواتي يحتجنّ مساعدة عينية، تماثلاً وإنصافاً لضائقتهم. هؤلاء المشغولات، أساساً، بالمقاومة الجماهيريّة يجب ألاّ يساومن على القيم، فالحلول الوسط التي لا يُمكن منعها عندما يتوجّب مساعدة امرأة في الميدان على الهرب من زوجها العنيف، العثور على عمل، فتح مصلحة تجارية صغيرة، التحرّر من ضائقة نفسية وحياتية لسبب العنف وغيره. من الأسهل، كما يقلن، مقاومة المؤسسة عندما لا تكون هناك حاجة إلى مقابلة امرأة معيّنة وتقديم المساعدة لها، والتي تتطلّب، أحياناً، تعاوناً مع مؤسسات سلطة يقاومنها. النشاط الاحتجاجيّ النسويّ هو، إذًا، الحقّ في الإيمان بالعدالة الاجتماعيّة المطلقة، عدم المساومة على مقاومة المؤسسة وألاّ يكنّ متعلقات بها، وفي الوقت نفسه، الابتعاد عن لقاء قريب مع مُتضرّرات ومع أثمان الضرر الشخصيّ لنساء من شريحة واسعة من المجموعات السكانيّة.

كان من بين من أجزيت معهنّ مقابلات، من تبيّن الرأي القائل، إنه رغم النزعة الآخذة بالتعرّز نحو المهنة، فإنّ تزايد المنظمات، الفروق القائمة في المفاهيم الفكرية وفي أساليب تطبيقها، وحضور النشاط الاحتجاجيّ والنشاط الجماهيريّ النسويّ، إلى جانب منظمات تركز على تقديم خدمات مهنيّة، هذه كلّها تُخلّ بالعمل. أيضاً بين الناشطات اللواتي يريّن أنّ هناك صراعاً بين المفاهيم، كان هناك من صرّح أنّ مجرد الوعي للصراع هو نوع من الحلّ، ذلك لأنّ العمل النسويّ، أصلاً، يُراوح بين المقاومة الشاملة للثقافة وللمؤسسة الأبويّة من جهة، وبين الرغبة في أن تندمج النساء وأن يظهرنّ في المجتمع القائم، ويحظنّ بالاعتراف بمطالبهنّ، احتياجاتهنّ وحقوقهنّ، من الجهة الأخرى. الحيز النسويّ في مبناه الحاليّ، قادر على أن يوفر حلاً مهنيّاً، فرديّاً وجماعياً لاحتياجات آنية لنساء مُستضعفات، وفي الوقت نفسه، الخروج بنشاط احتجاجيّ سياسيّ يسعى لتغيير اجتماعيّ شامل. مثلاً، ضحايا العنف الجنسيّ في إمكانهنّ الحصول على دعم مهنيّ فرديّ وجماعيّ عبر خطوط الطوارئ، المشاركة في مجموعات دعم، الحصول على علاجات نفسية وغيرها، وفي إمكانهنّ المشاركة في احتجاجات شوارعية تُجرىها منظمات المقاومة النسويّة إلى جانب منظمات المساعدة والدعم. يجب التأكيد مرّة أخرى، على أنّ قسماً من المنظمات التي تركز، أساساً، على المساعدة المهنيّة، تبادر، أحياناً، إلى نشاط ميدانيّ، وهي لا تتجاهل بأي شكل من الأشكال أهميته. وبالعكس، فبين المنظمات السياسيّة والجماهيريّة بطبيعتها، هناك من يشمل نشاطها، أيضاً، الدعم المهنيّ الفرديّ الذي تقدّمه "نساء مهنيّات" خبيرات في المجال الذي يقدّم المساعدة والدعم فيه.

انطلاقاً من كلّ ما تقدّم، يتبلور تحدّيّ رئيسيّ أمام الحقل النسويّ- التنظيميّ. هذا التحديّ من الممكن أن يكون مُشاراً إليه باختصار كقضية تطوّر وتوسّع حركة نسويّة غير ممأسسة، مكوّنة، فعلاً من المنظمات، أيضاً، إلاّ أنّ هذه المنظمات تُصبح في هذه الحالة مُنفذات العمل الجماهيريّ النسويّ الواسع والفاعل. هذا التحديّ تُرجم في السنتين الأخيرتين إلى قناة عمل إضافية للحيز النسويّ. في السنتين الفاتنتين بدأت تتشكّل شراكات متداخلة بين المنظمات حول موضوع نضالية مشتركة، نجحت في أن تزيد من التأثير العامّ للحقل النسويّ، من هنا يُمكن أن نشير إلى الأمل في أن تتوسّع هذه السيرة وتتعرّز مع الوقت. الحركة النسويّة غير المؤسسة تُضيف إلى فاعليّة وظهور المنظمات، ولا تهدّد بتوحيدها أو إخضاعها لأية منظمة فوقية. مثل هذه الحركة بمقدورها أن تكون قائمة إلى جانب المنظمات، إذا استطاعت هذه التجنّد ليس لمجالات نشاطها، فقط، وليس لغرض أن تُبرز كلّ منها أفضليّاتها بغية تحصيل تمويل ضروريّ، فحسب، بل، أيضاً، لتشكيل حيز مشترك ومتواصل مُعدّ للحوار المتبادل وللعمل المشترك على حدّ سواء.

في حقل نسويّ يتميَّز في أغلبه بنشاط منظمات، بالتركيز في مشاريع، بقلة النشاط النسويّ الذي لا ينبع من هذه المشاريع، بالمنافسة الشديدة على موارد بين المنظمات، بشح الميزانيات الدائم، تقريباً، وبضغط العمل الهائل للعاملات في المنظمات، يتطلَّب الأمر التجنُّد الحثيث والابتكار المشترك لبدائل أو وسائل توسيع للنشاط التنظيمي القائم.

## تعزُّز نزعَة المهنة

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لتعزُّز نزعَة المهنة

١. هيمنة الفكر الليبراليِّ الجديد في المجتمع، وإسقاطها على طبيعة نشاط المجتمع المدنيِّ.
٢. تأثير الليبرالية الجديدة على سياسة الصناديق تجاه منظمات المجتمع المدنيِّ.
٣. مسَّ بمفهوم القدرة على إحداث تغيير جوهريِّ في المجتمع الإسرائيليِّ، والحاجة المتصاعدة لتوفير حلٍّ أكثر فوريةً لمجموعة سكانية تتوسَّع من النساء، هي مُستضعفة في شتى مناحي الحياة.

### الفكر الليبراليِّ الجديد وتأثيره على المجتمع المدنيِّ:

يقوم الفكر الليبراليِّ الجديد، أيضاً، على أساس الإيمان بالسوق الحرَّة وعلى إزالة تدخُّل الحكومة ومسؤوليتها تجاه سكان الدولة. هذا الفكر هو استمرار للمفهوم الليبراليِّ العامِّ الذي اكتسب تسارعاً في سنوات السبعينيات. تطالب الليبرالية الاقتصادية بتقليص تدخُّل الدولة في السروريات الحياتية، وتؤيِّد عمل الأفراد، ووفق مصالحهم واحتياجاتهم، كوصفة لمجتمع متوازن ومزدهر اقتصادياً. تقوم هذه المفاهيم في جزءٍ منها على أساس خطاب الحقوق، وتنادي، أيضاً، بممارسة حقِّ الفرد في التملُّك والحرية في إدارة شؤون حياته الاقتصادية، وذلك لغرض تحقيق أهدافه الخاصة.

تقليص تدخُّل الحكومة في الاقتصاد وفي إدارة الأملاك العامة، يعني نقل الشركات من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، عملية من الخصخصة. فهكذا تحوَّل الحكومة مسؤوليتها، الكاملة أو الجزئية، عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية وعن البنى التحتية العامة، إلى جهات خاصة.

هذه الايديولوجيا لا تنحصر بمصطلحات الاقتصاد الحرِّ والمصالح الاقتصادية، وهي تقوم بترسيخ تأثيرها في كلِّ مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية وفي مجالات الرفاه، التعليم والصحة. والخصخصة لا تقف عند الأجهزة التجارية، فقط، بل تتوسَّع لتشمل أجهزة الرفاه، التعليم، العمل، السجون، التعليم العالي والثقافة. ففي هذه المجالات، أيضاً، يتحدَّث الفكر الليبراليِّ الجديد بمصطلحات حقوق الفرد الليبرالية، بادِّعاء أنه يشقُّ طريق المواطنين/المواطنات نحو حياة من الحرية والتحرُّر. الكثير من الليبراليين الجدد يدَّعون أنَّ الرأسمالية مطابقة للحرية، كما أنها مطابقة للمنافسة الحرَّة بين أحزاب ومجموعات سياسية تتنافس على السلطة، تدخُّل الدولة يتقلص حسب هذه الطريقة إلى حدِّ دعم قوى رأس المال التي تحرك السوق، ويؤدِّي إلى خصخصة التضامن الاجتماعيِّ - السياسيِّ بين الرجال/النساء المُستضعفات/المُستضعفين، ومن بينهم عاملات/عاملون اعتادوا على الاتحاد في الماضي في إطار لجان عمال ونقابات مهنية.

الحقل النسويِّ، الذي كان متميِّزاً، في جزءٍ منه، بالموجة الثانية من إنتاج ونشاط مجموعات نسوية غير ممأسسة وغير مسجلة، في جزء منها، كجمعيَّات، غير من أساليب نشاطه ومميَّزاته في الموجة الثالثة. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو إضرار الاقتصاد والسياسة الليبرالية الجديدة بمجموعات كبيرة من السكان، غير متصلة بمراكز رأس المال الاقتصادية والسياسية. المتضرَّرات الأساسيات من جرَّاء هذه السياسة كُنَّ النساء، اللواتي أصبحنَّ يفتقرن إلى الدعم والحلِّ من جانب مؤسسات الدولة لمصاعبهم المتفاقمة. وإنشاء منظمات خدمة، مثل مراكز مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسيِّ، ملاجئ النساء المضروبَات، المنظمات التي تشغل في مجال التمكين الاقتصاديِّ، وما إلى ذلك، جاء ليسدَّ الفراغ الاجتماعيِّ الذي حصل، وليُشكِّل إطار دعم لنساء استضعفنَّ أكثر فأكثر

في أعقاب السيطرة الضخمة والثقيلة للبرالية الجديدة على حياة المجتمع والاقتصاد، وتملّص الدولة الآخذ بالتزايد من مسؤوليتها تجاه السكان الذين يعيشون في المنطقة.

هكذا بدأت عملية خصخصة النضال السياسيّ بأكمله، وبضمنه النضال النسويّ، واكتسب طابعاً آخذاً بالتوسّع لمنظمات مؤسسة، خارج حكومية، الهدف الأساسيّ منها - كما ذكر - وقبل كل شيء، هو تقديم الخدمات التي أسقطتها الدولة عن كاهلها. خصخصة الحركة والنضال معناها توزّع وانقسام الحركة النسوية إلى منظمات مسجّلة، تركز على أدوار المساعدة الفردية، وعلى دعم النساء اللواتي تمت التضحية بهنّ باسم الليبرالية الجديدة، وأخضعنّ تحت قوى رأس المال المستقلة المتحلّلة من الرقابة والمتحرّرة من التقييد. ومن دون الانتقاص من الأهمية الحاسمة لهذا الدعم، ومن دون إنكار حقيقة أنه بغياب خدمات كهذه، بقي الكثير من النساء متروكات وشغافات أكثر من أيّ وقت مضى، فيجب أن ندرك، أيضاً، الثمن الباهظ الذي دفعته الحركة النسوية على عملية الخصخصة التي خربتها هي نفسها.

كما سبق وذكر، ما يميّز وجود منظمات نسوية مسجّلة، مقارنة بالمنظمات غير المأسسة التي ميّزت أكثر نوعية النشاط في الموجة الثانية، هو طبيعة نشاطها المأسس والمستقرّ. هذه المنظمات مبنية، في غالبيتها، على طواقم من النساء المهنيّات اللواتي يعملنّ لقاء أجر، وهنّ، أيضاً - عدا مفهومهنّ النسويّ الذي يقودهنّ إلى اختيار العمل في هذا المجال - يحترفنّ في مجالهنّ ويملنّ إلى الانتقال من منظمة إلى أخرى لغرض الاستمرار في كسب رزقهنّ في حقل تخصصهنّ. وبكلمات أخرى، إنّ الناشطات الفاعلات النسويّات هنّ، اليوم، أساساً، مهنيّات خبيرات يقدّمنّ من معرفتهنّ وخبرتهنّ للمنظمة التي يشتغلنّ فيها. هكذا أصبح النشاط النسويّ الفاعل مهنة متخصصة، وبالتالي حدّد بصورة ملموسة عدد النساء المشاركات بشكل متواصل في هذا الحقل. غالبية المنظمات النسوية في الموجة الثالثة لا تتميز من خلال استنادها إلى طاقم من النساء المهنيّات اللواتي يتقاضينّ أجراً، فحسب، بل، أيضاً، استنادها إلى طبيعة نشاط مُحدّدة وفق أهداف عينية، غايات واضحة ومحددة، أساليب نشاط ثابتة، ولدى غالبيها، إلى تقديم خدمات فردية خاصة. أما الإجراءات العامّة للتغيير الاجتماعيّ، مع النشاط الفاعل للجمهور، المجدّد والمحتجّ، فقد ظلّت تساند نشاط المساعدة الرئيسيّ، ولا تشكّل حقل نشاط رئيسيّ لغالبية المنظمات. كلّ ما هو مذكور أعلاه، يُبرز من تلقاء نفسه قضية مدى قدرة نشاط من هذا النوع على زعزعة استقرار الجهاز السياسي والاقتصاديّ، إقلاق ارتوائه وراحته، وإحداث تغيير عامّ يتحدّى الخطوط الهيكلية والمضامين الخاصة بالسياسة المسيطرة بحيث لا يجنّد لصالحه جماهير واسعة فحسب، بل، أيضاً، يُبرز على الساحة بدائل ملموسة للنظام الاقتصاديّ - الاجتماعيّ القائم.

إنّ تزايد المنظمات النسوية التي تركز على تقديم خدمات، يلبي - من جهة - الحاجة إلى توفير حلّ لجمهور آخذ بالتوسّع لنساء تضررنّ وبقينّ محروماتٍ من الموارد الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والشعوريّة، وهو - من جهة أخرى - يُظللّ الإضرار المتواصل والعميق من جانب الدولة وأصحاب رأس المال تجاه مجموعات سكانية واسعة. وفيما المنظمات تُضيف إلى أمن نساء أفراد كثيرات، من خلال قيامها بالتخفيف من مصاعبهنّ القائمة، ولا تتركهنّ يواجهنّ الواقع الاقتصاديّ - الاجتماعيّ القائم وحدهنّ، فإنها، أيضاً، تتسرّ - بشكل من الأشكال - على هذا الواقع، ذلك لأنّ الحيز العامّ يظلّ، غالبية الوقت، من دون نشاط فاعل نسويّ مكشوف، محتجّ ومجدّد. غالبية الإجراءات الرامية إلى إحداث تغيير اجتماعيّ التي تقوم بها غالبية المنظمات، تركز على النشاط القانونيّ وعلى التحشيد في الكنيس، وكما ذكر، تقوم بمرافقة العمل المركزيّ الخاصّ بتقديم خدمات اجتماعية لنساء من مجموعات سكانية مختلفة. خدمات المساعدة بأنواعها، تصل نساء كثيرات في المجتمع، فعلاً، إلّا أنها بطبيعتها، لا تشكّل أداة تجنيد عامّ لنشاط نسويّ واسع، يُدمج في داخله نساء من تشكيلة جغرافيّة - ثقافيّة - اجتماعية - اقتصاديّة واسعة. فهكذا بقي النشاط النسويّ الفاعل، أيضاً، مقصوراً، أساساً، على أولئك المشاركات، أصلاً، في المراكز التنظيميّة.

زد على ذلك، فالنساء محصورات ومعرفّات اجتماعياً، كمُضطلعات بأدوار تقديم الخدمات القائمة على الرعاية، الأمومة والتغذية، خصوصاً في الحيز الخاصّ. انطلاقاً من كون الليبرالية الجديدة أضعفت بشكل ملموس مجموعات سكانية واسعة من النساء، اللواتي بقينَ من دون خدمات ضرورية من جانب الدولة، فقد حلت محلّها، أيضاً، منظمات نسوية تطوّعت لتقديم الخدمات المذكورة. هيمنة أدوار الخدمات في الحيز النسويّ - التنظيمي، تطرح قضية العودة عن غير قصد إلى الدور والموضوع المحدود والتقليديّ للنساء، والذي جاء الحقل النسويّ لغرض تحدّيه. وانطلاقاً من أنّ تقديم المساعدة، يتمّ، غالباً، داخل الحدود الجغرافية للمنظمة، وفي الحيز الخاصّ، فإنّ الحضور النسويّ يتقلص ويصبح أقلّ ظهوراً في الحيز العامّ. أحداث في الحيز العامّ، المقاومة النسوية، الاحتجاج الصارخ، احتلال حيز، التشديد على الصوت الرفض أو المطالب ببدائل مقابل الصوت القلق والمساعد الذي يحوي الضحية، هي أمور تزعزع كلّها النظام الأبويّ العامّ، الذي يرسم تقسيمة جوهرية بين أدوار وعادات النساء والرجال. النظام الليبراليّ الجديد، الذي تعارضه غالبية المنظمات وهي واعية لثمنها، يفرض، إذاً، صراعاً معقداً أمام الحقل النسويّ؛ فمن جهة هناك الحاجة إلى تقديم خدمات اجتماعية، اقتصادية وقانونية لمجموعات نسائية واسعة تضرتّ أبلغ ضرر من الطريقة الليبرالية الجديدة، ومن جهة، هناك الحاجة إلى إعادة، توسيع وتعميق الجهوية لدى حركة نسوية واسعة ومتحركة، التضامن والحضور الفاعل في الحيز العامّ لغرض زعزعة النظام العامّ وتجديد مقاومة جماهيرية ملموسة للمجتمع الليبراليّ الجديد، الذي يُعزّز أصحاب رأس المال والسيطرة الذكورية على المجتمع.

إنّ المفهوم الليبراليّ الجديد والسيرورات التي يُنتجها ويُرسخها في الحيز النسويّ، تؤثر على مسلكية المنظمات كما على أساليب اتصال صناديق ومصادر تمويل مختلفة مع المنظمات. فمن جهة، أصبحت المنظمات متعلقة، إلى حدّ أبعد، بالصناديق، وذلك لانبنائها على أساس العمل مقابل أجر. ومن جهة أخرى، فإنّ الصناديق متأثرة هي الأخرى من الخطاب الغربيّ الليبراليّ الجديد، وهي شريكة، أيضاً، في إدخال قاموس لغويّ يقوم على أساس حقوق الفرد وعلى حسابات الكلفة - الفائدة. إنّ ازدياد تدخّل الصناديق في العمل النسويّ في إسرائيل، نتيجة للأسباب التي استعرضت، أعلاه، يوسع من نشر "تقنيات عمل" بين المنظمات المدعومة مادياً من قبلها، سواء أكان ذلك من خلال تشكيل منظمات مرافقة تقدّم المساعدة والتوجيه بلا مقابل (برو بونو) لمنظمات العمل، أو بالتوجيهات والطلبات الواجبة عند الحصول على تمويل لمشاريع، أو بوسائل أخرى. ونتيجة لذلك، تميل منظمات نسوية في أرجاء العالم إلى العمل وفق نموذج نسويّ موحد من ناحية جدول عمل ونشاط، تمّ نقله من الغرب، من دون ملاءمته للسياق المحليّ، أي للتجربة الحياتية لنساء مختلفات، لثقافات مختلفة، وللظروف، للفرص، وللضغوطات السياسية في كلّ دولة.

حسب توزيعة الأدوار الجندرية في المجتمع، فإنّ النساء يضطلعن بأدوار الإنصات، الرعاية والمراقبة. النشاط في إطار جمعيات ومؤسسات ليست لغاية ربحية، هو مسار رئيسي للمشاركة المدنية، خصوصاً بالنسبة إلى النساء. لكنّ المشكلة تكمن في أنّه عبر اختيار هذا المسار تعود النساء إلى منح شرعية لمعايير جندرية، حيث إنّ المنظمات التي تتبنّى رؤية نسوية تستعيد، ولا تحدّي، الأدوار والآراء الاجتماعية المسبقة. فحسب هذا الادّعاء، تندمج المنظمات النسوية في الديمقراطية الليبرالية بشروط الأخيرة، وبما يتفق مع قوانينها، وهي تقوم بترجمة وضعها بواسطة سياسة كلفة - فائدة، احتياجات وحقوق، مصالح وهويّات. ومن خلال تقديم خدمات اجتماعية لا تقوم الدولة بتوفيرها، تقوم المنظمات بصورة غير مباشرة بمنح الشرعية للسياسة التي تمس النساء والرجال، وتبقي النساء في وظائف جندرية صرفة. وبكونها تتغذى من الطريقة السياسية - الاقتصادية، تُضطرّ المنظمات إلى التركيز، أحياناً، على حلول لعوارض، يُمكن تقديرها وقياسها، وليس على أسباب المشاكل وسبل منعها، أي ليس في تغيير منظوميّ شامل لإنتاج مفهوم مشترك من بين مختلف المطالب النسوية المختلفة.

## تأثير الصناديق والمترعين على نزعة المهنة في الحقل النسويّ - التنظيمي

إنّ انتشار الاقتصاد الليبراليّ الجديد في الغرب، بلور ووسّع لدى الكثير من الصناديق، العامّة منها والخاصّة، سياسة تتمثل بدعم مشاريع تقدّم خدمات لأفراد ومجموعات تتضرّر من هذه الطريقة. إنّ ازدهار وتزايد منظمات الخدمات، نابغ، أيضاً، من سياسة الكثير من الصناديق، التي تفضّل تمويل مشاريع مبنية على أساس قاموس لغويّ وأهداف راسخة، هي الأخرى، في اللغة الليبرالية وفي السوق الاقتصاديّة - الرأسماليّة القائمة. قسم كبير من المشاريع المقدّمة للصناديق والتي تحظى بتمويلها، مبنية على أساس تحليل كلفة النشاط وفائدته العينية التي ستعود على النساء اللواتي يتلقين المساعدة، وعلى أساس توفير حلّ واضح ومباشر لاحتياجات ومصالح عينية لنساء معيّنات. هؤلاء النساء يُصبحن بهذه اللغة زبونات المنظمة، حيث الهدف منها هو الاهتمام بأن يكنّ زبونات راضيات عن خدماتها، وبذلك إعلاء فُرص دعم الصناديق لنشاطها. غالبية المشاريع التي تحظى بالتمويل، مبنية على أساس لغة وتجربة الإخلال بالحقوق وممارستها، وأقلّ منه على مُصطلحات النشاط الفاعل والمقاومة الجماهيرية، التي لا يُمكن أن تكون محسوبة بمُصطلحات كلفة - فائدة صرفة. يُمكن، إذا كان الأمر كذلك، أن نصف سياسة الصناديق، ونوع المشاريع التي تحظى، غالباً، بتمويلها، بأنها مبنية على أساس لغة نسوية ليبرالية، تؤكّد على حقوق الفرد لدى المرأة، على الدفع في اتجاه اندماجها في المجتمع القائم، وعلى تقدّمها في درجات السلم الاقتصاديّ - السياسيّ ببنيتها الحاليّ. إنّ السياسة واللغة المبنيتان على أساس النسوية الليبرالية - الغربية، بُقيان القليل من الحيز للعمل النسويّ الجماهيريّ، للنشاط الفاعل في الحيز العامّ، للمقاومة النسوية وإحداث تغيير اجتماعيّ لا يُمكن أن يكون مترجماً إلى فائدة ملموسة في المدى القصير.

زد على ذلك، كون غالبية عناصر التمويل قائمة في الغرب وتحدّث بلغته، فإنّ لغة ومضامين المشاريع التي تحظى، غالباً، بالدعم، تُضطرّ إلى أن تصوغ نفسها وتعمل وفق قاموس المصطلحات هذا، وتُبقي حيزاً ضيقاً جداً لعالم المصطلحات والتجارب النسوية النابعة ليس من مفاهيم أخرى، بل، أيضاً، من حياة وتجربة نساء مختلفات في المجتمع. هذه، كما ذكر، تظلّ في موضعها كجماهير هدف تحصل على الخدمات من المهنيّات النسويّات أنفسهنّ، اللواتي يُضطرّرن إلى العمل في إطار مشاريع مَصوّغة وموجّهة لقاموس لغويّ غربيّ - ليبراليّ. سياسة الكثير من الصناديق، وحاجة المنظمات إلى العمل حسب أساليب النشاط واللغة المطلوبتين لكسب التمويل، تُبقي التأكيد على توفير حلّ لعوارض الطريقة الليبرالية الجديدة، التي يُمكن تقديرها وتقييمها من خلال اختبارات تخمين تقديريّ دقيقة. يبقى القليل من الحيز والتمويل للنشاط المعدّل لتغيير وتحديّ المبنى الاجتماعيّ - الاقتصاديّ مُجمعه، القيم التي يبنين على أساسها، وأسباب نموّه وسيطرته على مُجمل المباني الاجتماعيّة في الدولة. الدعم الاقتصاديّ لعناصر تمويل كثيرة بالمعالجة المنهجية والمحدودة النطاق لعوارض آفات المجتمع، وعلى نحو أقلّ بالنضال الشامل لتغييرها، تزيد من التخوّف من أنّ المجتمع المدنيّ - النسويّ يتموضع أكثر وأكثر كجدار فاصل بين السلطة وبين أولئك اللواتي يعانين من سياستها. وفي الوقت نفسه، تظلّ الآفات خافية، نسبياً، عن العين والميدان الجماهيريّين، حيث في إمكان السلطة، بسهولة أكبر، مواصلة سياستها من دون تعطيل ومن دون مقاومة جماهيرية شاملة وحقيقية. فبغياح حركة نسوية واسعة متحرّكة وفاعلة، تعمل، في الأساس، في الحلقة العامّة وأوسع من مُجمل منظماتها، تظلّ الطريقة القائمة منفصمة، أحياناً، لكن في إمكانها أن تواصل الحركة من دون اعتراض نسويّ جارف ومجنّد لإسقاطاتها.

رغم توسّع منظمات الخدمة نتيجة للسياسة الليبرالية الجديدة، لا تزال ممثلات الكثير من المنظمات يشهدنّ على أنّهنّ يجدنّ صعوبة في التعامل مع الطلب الذي تضعه غالبية الصناديق، وهو عرض مشاريع مبنية على أساس مُصطلحات الكلفة - الفائدة وعلى تقدير النشاط بأهداف وإنجازات قابلة للقياس. وفي الوقت نفسه، برزت، أيضاً، الصعوبة في تنظيم كلّ مشروع حسب جدول مواعيد عينيّ ومُحدّد، لا يلائم، دائماً، التطوّرات والتغيّرات التي من شأنها أن تتوجد فيه. تأثير الليبرالية الجديدة ملموس، أيضاً،



في الضغوط التي يتم تفعيلها على الصناديق من جانب الجهات التي تقوم بتعيينها. حيث تكون الصناديق مُطالَبة بأن تبرهن على أن المشاريع التي تقوم بدعمها، تحقق إنجازات واضحة وذات فاعلية مُصطلحات الكلفة - الفائدة. من هنا تنتج عملية جَدَلِيَّة، تغذّي الطريقة الليبرالية الجديدة: الصناديق مُلزمة تجاه العناصر التي تموّلها أن تبرهن على نجاعة وفاعلية المشاريع التي قامت باختيارها، والمنظمات، بغالبيتها، تعمل هي الأخرى، أيضًا، وفق مسار النشاط نفسه، سواء أكان ذلك لسبب تركيزها على نساء مهنيّات يتقاضين أجرًا، أم لسبب ضرورة تقسيم النشاط الجاري إلى مشاريع ذات احتمالية عالية للحصول على تمويل من الصناديق.

ممثلات غالبية المنظمات شهدن على أن أغلب المشاريع التي تحظى بالتمويل، هي تلك المشاريع التي تعرض تطوّرًا خطيًّا، ارتفاعًا منهجيًّا بعدد الزبونات الراضيات، ونواتج ملموسة يُمكن قياسها. وقد قام بعضهن بمقارنة صيغة ومبنى الطلبات للصناديق بتلك الخاصة بخطة تجارية، لا تستند إلى هدف وغايات واضحة وقابلة للقياس، فحسب، بل، أيضًا، إلى إنجازات مُثبتة، هي كميّة، في الغالب. وفي إطار الوقت المحدد والمضغوط المُتاح للمنظمات لتحقيق أهداف المشاريع، تبقى فُسحة مقلّصة من الوقت للنشاط خارج المشاريع المُحدّدة، ضمن أشياء أخرى، كتلك المُكرّسة للعمل النسويّ غير المتعلق مباشرة بمجالات العمل التنظيمي، أو كتلك المُكرّسة لمقاومة وتجنيد جماهيريّ، لا يستطيعان، دائمًا، تحقيق نجاحات فوريّة أو صرفة.

النشاط المُركّز على ابتكار مشاريع، تجنيد ميزانيّة لها وإخراجها إلى حيّز التنفيذ، يُبقي القليل جدًّا من موارد الوقت للتأمّل الذاتي للمنظمة، للمعالجة الذاتية للإجراءات التنظيميّة، لإعادة نظرديناميكية ومتواصلة بشأن أساليب العمل وملاءمتها لرؤية المنظمة وأهدافها، بشأن العلاقات الشخصية والسياسية فيها، والأساليب المُمكنة لتحسين الوضع القائم. ففي غياب الوقت والموارد لسيرورات من التأمّل الذاتي، لا يُمكن أن تكون ناشطات المنظمات، أحيانًا، يقظات لما يجري في الميدان السياسيّ - العام، للردّ الفوريّ على ما يجري، من أجل تشكيل ضغط جماهيريّ فاعل، ملاءمة عمل المنظمة لهذه التغيّرات، والتجنّد لسيرورات من التغيير الاجتماعيّ لم يُخطّ لها مسبقًا. لقد تمّ الدّعاء، أيضًا، أنه بين طلبات تلبية الأهداف والجدول الزمنيّة، وضغط العمل الهائل، الذي يتشكّل نتيجة لذلك، تفقد السّرورة نفسها من أهميتها وتُصبح ثانويّة بالنسبة إلى أهداف المشروع ونتائجه. انطلاقًا من أن التفكير النسويّ يُؤكّد، غالبًا، على أهميّة العملية السياسيّة والشخصيّة، ليس أقلّ من تحصيل النتيجة الواضحة والعينيّة، يجد الحقل النسويّ نفسه يفقد واحدًا من الحجارة الأساس لمفاهيمه.

ولغرض تجسيد الدّعاء، مُمكننا أن نختبر النشاط الواسع الذي تقوم به منظمات تشتغل بمشاريع لتمكين الاقتصاديّ. فالمطلب بأن يُثبت في المُعطيات ارتفاع تعيين نساء في عمل مقابل أجر، ارتفاع في عدد النساء اللواتي يُنشئن مصلحة تجارية مستقلة، زيادة أرباح عملهنّ وغيرها، لا يأخذ بالحسبان الواقع الاقتصاديّ الذي يُصعب على النساء المواظبة على العمل بسبب الاستغلال وظروف العمل الصعبة، ولا يُشجّع النساء على إنشاء مصالح تجارية صغيرة بسبب وضع غالبية سوق العمل، تراجع القوّة الاقتصاديّة للطبقة المتوسطة التي من المفروض أن تكون جمهورًا هدفًا استهلاكيًّا لهذه المصالح التجارية وطلبات فرض ضرائب، لا توائمن مداخلهنّ، أحيانًا. أما النساء اللواتي ينجحن، أيضًا، في الاندماج في سوق العمل مقابل أجر بمساعدة المنظمات، فيجدن أنفسهنّ، أحيانًا، بعد وقت قصير، من دون عمل لأسباب عدّة: سواء أكان ذلك بسبب الأجر المنخفض الذي لا يُتيح العيش، أم لسبب ساعات العمل الكثيرة، أم لسبب الصعوبة في ترتيب شأن الأولاد بكلفة معقولة، أم لسبب التعامل المهين والاستغلال من جانب المُشغلين. لا يكفي اكتساب مهارات تجارية، ولا تطوير قدرات مهنيّة قائمة، ولا التمكين الشخصي والاقتصاديّ. أحيانًا، تكون السياسة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة هي التي تحدّ من قدرة النساء على التخلص من القمع الذي توجده تجاههنّ. إذا قامت النساء بفتح مصلحة تجارية صغيرة، إلاّ أنّهنّ يُغلّقنها بعد وقت قصير، إذا أنشأن، معًا، جمعيّة تعاونيّة تجارية، إلاّ أنّها تتطلّب سنواتٍ طويلة لتتمأسس، وإذا

بقينَ على هامش سوق العمل مقابل أجر، فلا يجب الاستنتاج من ذلك أنّ المنظمة فشلت أو أنها لم تفِ بالمَهَمَّات التي وضعتها نُصبها. المسؤولية عن ذلك يجب البحث عنها في الوضع الاجتماعي - الاقتصاديّ الشامل والمُضعف، حيث النساء مُضطَّرات إلى التحرك والبقاء فيه.

وإذا كنّا نتناول النظام الاقتصادي - الاجتماعي في إسرائيل، ففي ما يلي بعض من إسقاطاته على النساء في المجتمع: "المبدأ المنظم للنساء في سوق العمل الإسرائيليّة كان ولا يزال مبدأ 'المُعيلة الثانية'. كما أنّ النساء مُركَّزات في 'مَهَن نسائيّة' و'خانات نسائيّة' وأجرهنّ أقلّ من أجر الرجال عن العمل نفسه أو عمل مشابه له. نسبة البطالة بين النساء أعلى بصورة ملموسة من نسبة البطالة بين الرجال... لا عَجَب أنّ نحو ٦٠% ممّن يتقاضون أجر الحد الأدنى هنّ من النساء، وأنّ ٦٥% ممّن يتلقون استكمال دخل هنّ من النساء، وأنّ ٦٠% من العاطلين من العمل هنّ عاطلات من العمل... الكثير من الشريكات مُدمجات في أنواع العمل الأقلّ اعتباراً... الفروق الطبقيّة نابعة من فرص مختلفة في مجال التحصيل العلميّ والعمل، التي تجدها مفتوحة أمام النساء الأشكنازيات والشريكات، نتيجة البُعد الجغرافيّ - الطبقيّ الذي يعيشن فيه: في 'الأطراف' هناك تمثيل زائد لنساء شريكات مقارنة بالـ 'مركز' وفي 'الأطراف' فرص تعلّم وعمل أقلّ... عام ١٩٩٩ كانت نسبة اليهوديات في سوق العمل ٥٢٪، ووصلت نسبة العربيات، مواطنات دولة إسرائيل إلى ٢٠٪ فقط، هذا رغم أنّ النساء يُشكّلن اليوم أكثر من ٥٦٪ من الحاصلين على شهادة بجرّوت بين العرب - الفلّسطينيين مواطني دولة إسرائيل".<sup>١٤</sup>

غالبية الصناديق تميل أقلّ إلى تمويل العمل الجماهيريّ، حيث لا يُمكن تقديره وتحديد إنجازاته الصريحة والواضحة في نطاق زمنيّ محدّد ومحصور. المنظمات المُعدّة أو التي تعمل لبناء وتوسيع جمهور نسويّ، لفعاليات اجتماعيّة وثقافيّة ولزيادة الوعي النسويّ، تُضطرّ إلى القيام بها بتمويل أدنى أو من دون تمويل بتاتاً، وأن تقلّص، أحياناً، حجم مثل هذا النشاط بشكل ملحوظ لصالح المشاريع المُموّلة. هذا هو أحد الأسباب الأساسيّة لقلّة عدد المنظمات الجماهيريّة، ولقلّة العمل الجماهيريّ، ومن الجانب الآخر، هو أحد محرّكات نزعة المهنة التي تميّز المنظمات.

تراجع قيمة الدولار، الركود في الاقتصاد الإسرائيليّ وتوزيع هبات الصناديق على عدد كبير من المنظمات، تؤدّي كلّها إلى ضغط هائل في العمل بين الجمعيات، على عدد كبير من المشاريع في الوقت نفسه. الانتقال السريع للحقل النسويّ - التنظيميّ إلى لغة وتجربة مهنيّين، لم ترافقه، دائماً، صناديق ومنظمات بعملية تعلّم وبحث معاني تبني أساليب العمل هذه. الضائقة في الميزانية السائدة في الكثير من المنظمات، إخراج الكثير من المشاريع إلى حيز التنفيذ، تجنيد أموال مكثف بالتوازي، والحاجة إلى إثبات الأفضلية على منظمات أخرى، أبقّت قضايا جوهرية على هامش الطريق. إحدى الصعوبات الرئيسيّة متعلقة بمسألة الإدماج بين الحرفيّة وبين القيم النسويّة، بين إدارة منظمات ومشاريع وبين الحفاظ والحرص على التعاون والشراكة داخل المنظمة وبين جمهورها، على مرحليّة، على تأمل ذاتيّ، وعلى بناء منظومات فكرية لتخلق توازناً دائماً ومتواصلًا بين مصطلحات من النجاعة والتحصّل وبين مصطلحات من التضامن، توزيع القوّة والمساواة. قضايا الإدارة النسويّة، الاستشارة التنظيمية النسويّة، والإجراءات التي تضمن ألاّ تظلّ المعرفة والخبرة في أيدي قليات، وقضايا إعادة النظر وخلق حوار متبادل متواصل مع جماهير موجودة خارج المنظمة، ظلّت قليلة التناول. قضية الإدماج بين مصطلحات مهنيّة قائمة، قسم منها مأخوذ من لغة وتجربة ذكورية، وبين مفاهيم وديناميكيات نسويّة، هي قضية لم تعالج بعد. هذه القضية بحدّ ذاتها، تُنتج ضغطاً إضافياً داخل طواقم المنظمات، الموجودة في حالة صراع دائم بين الحاجة إلى إثبات نجاحات للجهات المُموّلة وبين الحاجة إلى إنتاج نشاط فاعل داخل وخارج المنظمات النسويّة، يتحدّى اللغة القائمة. انطلاقاً من كون الحقل النسويّ في إسرائيل لم ينمّ على مهله ليضطلع بنشاط يركّز على الخدمات، وإلى نشاط مطلوب لمصطلحات المهنيّة، بل غير غالبية ملامحه بسرعة، نتيجة الواقع الاقتصاديّ - الاجتماعيّ في إسرائيل، ولسياسة

غالبية الجهات المموّلة، ظلّت هذه القضايا ماثلة أمامه، لكنّها ليست في مركزه.

أحد مميّزات المجتمع المدنيّ في عصر الليبراليّة الجديدة، هو المنافسة الأخذة بالتزايد بين المنظمات غير الحكومية على الميزانيّات. المعارضة التي عبرت عنها عنها عدد من ممثلات المنظمات على سياسة بعض الصناديق، تفقد من معناها في ضوء تعلق المنظمة بتمويل الصناديق والضرورة إلى السير بموجب الخطوط الهيكلية المفروضة من قبل بعض منها. هناك الكثير من الصناديق التي تسمح، فعلاً، بحوار متواصل ومثّر بينها وبين المنظمات، بُغية التعرّف عن كُتّب إلى الرضا والانتقاد من جانب متلقي التمويل، إلا أنّ البُعد الجغرافيّ لبعض من الصناديق، وجود مفاهيم مختلفة وكونها هي التي تسيطر على الميزانيّة المطلوبة من قبل مجموعة كبيرة من المنظمات، تمنع، أحياناً، الحوار المتواصل والفاعل، القادر، أيضاً، على تغيير السياسة القائمة لدى الجهات المموّلة.

كلّ ما ذكر أعلاه، يُنتج حقلاً ولغة تنافسيّين بين المنظمات، وقيام كلّ منظمة بالتركيز على نشاطها وإنجازاتها، غياب التشبيك القطريّ الفعّال والدينامي بين المنظمات، النزعة إلى إعلاء قيمة "الذاتيّ" الخاصّة بالمنظمة، من خلال شطب المنظمة الأخرى، التركيز الزائد على الرقابة تجاه منظمات أخرى تعمل في الحقل نفسه، وأقلّ من ذلك على النقد المشترك للنظام السياسيّ - الاجتماعيّ في الدولة، ونزعة التعزيز في داخل المنظمات، التي تأتي، أحياناً، على حساب تعزيز حركة نشويّة واسعة، متنوّعة مضامينها ومفاهيمها، وتؤثّر انطلاقاً من التعاون المشترك بين المنظمات. هناك من يدعيّ أنّ المنافسة بين المنظمات باتت تُشبه - في بعض مميّزاتها - المنافسة بين المنظمات التجاريّة. كلّ منظمة تحاول إنتاج المزيد والمزيد من المشاريع من النوع المقبول أكثر على الصناديق في الوقت نفسه، لتمكّن من مواصلة البقاء اقتصادياً، وتمويل نشاطها. وكما قالت إحدى اللاتي أجريت معهنّ مقابلات، "المنافسة بيننا هي على من لديه ... 'أكبر؟' أو بكلمات أخرى، من ممّا تستطيع أن تعرض إنجازات ملموسة أكثر، قابلة للقياس وكبيرة.

إنّ سياسة قسم من الصناديق الموجهة لتمويل مشاريع نجاحها ملموس و/أو كمّي، تُضيف إلى النزعة المتصاعدة إلى استئجار عاملات مع معرفة وتجربة مهنيّة في مجالهنّ. ويُعتبر ذلك سبباً آخر لتعميق الانقسام بين طاقم المنظمة الأكاديميّة والمهنيّة وبين الجماهير الهدف.

ومع ذلك، فإنّ النقد الذي وجّهته من أجريت معهنّ مقابلات إلى الصناديق وسياستها، يخلق فرصة لتوسيع الحوار بين صناديق التمويل وبين المنظمات، ليعود بالفائدة على الجانبين، ويزيد من التناغم بين احتياجات الصناديق وبين رغبات المنظمات. بين تلك الصناديق التي تواظب على إقامة حوار كهذا، تتحدث جيّداً عن فوائد التخصيب المتبادل وعن النتائج الإيجابيّة للتدارس المشترك من جانب ممثلات الصناديق والمنظمات. على فرض أنّ الصناديق كما المنظمات معنيّة بإحداث تغيير اجتماعيّ في إسرائيل، ومقاومة قمع المجموعات السكانيّة المُستضعفة، فإنّ من شأن هذا الحيز من الحوار الاستمراريّ والمتواصل، أن يُثمر أنواع حلول وحوار جديدة، ستحسّن القدرة المشتركة على إحداث تغيير عامّ - سياسيّ حقيقيّ.

### مسّ مفهوم القدرة على إحداث تغيير جوهريّ في المجتمع الإسرائيليّ

الكثير من النساء يشهدنّ على وجود يأس كبير من السياسة الحكوميّة، من الخطّ السياسيّ الذي يوجّه السلطة، من الطريقة الاقتصاديّة القائمة ومن إسقاطات هذه كلّها على المجتمع الإسرائيليّ. ورغم عشرات سنوات العمل النسويّ النشط، النضالات المتواصلة ضدّ التمييز والعنف، المظاهرات والاحتجاجات التي لا حصر لها، إعلاء الوعي النسويّ بين جماهير أخرى، التشريع والنشاط القانونيّ وغيرها، لم يتغيّر المجتمع تغييراً حقيقياً بخطوطه الهيكلية العسكريّة والأبويّة. عدد ضحايا العنف الجنسيّ يرتفع بصورة دائمة، وكذلك عدد النساء اللواتي يقتلهنّ أزواجهنّ. التمييز ضدّ النساء الفلسطينيّات، الشرقيّات والمهاجرات متواصل، المغايرة الجنسيّة لا تزال تغيب الوجود الشخصيّ - السياسيّ للمثليات والنساء من جنّدرات أخرى، غالبية جمهور النساء تعيش

حالة الفقر، الاحتلال الإسرائيلي في المناطق متواصل ومتصاعد، والخصخصة الآخذة بالتوسع في الاقتصاد تسلب المزيد والمزيد من النساء الأمل بمستقبل اقتصادي أفضل. بعض ممن أجريت معهن مقابلات، ادّعين أنه في واقع اجتماعي - اقتصادي أخذ بالتفاقم، لم يبقَ إلا تقديم المساعدة الفردية لكل امرأة في إطار المبنى الاجتماعي القائم.

كثير من المنظمات توافق على أنّ الثقافة الذكورية للسلطة والمجتمع الإسرائيليّ، التي يُعتبر التعامل المضّر والمُميّز تجاه النساء، واحدة من نتائجها الواضحة والصريحة، هي ثقافة أقوى وأعمق من أن يكون المجتمع المدنيّ - النسويّ قادرًا على تغييرها بشكل جارف وحاسم. أمام كلّ نشاط نسويّ، سواءً أكان تقديم خدمة ومساعدة للمرأة أم مؤتمراً، مظاهرة ونشاطاً احتجاجياً، تعمل قوى أقوى بكثير نابعة من سلطة تستثمر غالبية ميزانية الدولة في التسلّح والاستعداد للحروب القادمة. غالبية المجتمع في إسرائيل تؤمن بأنّ "الأمن" العسكريّ أهمّ من الأمن المدنيّ - الاجتماعيّ، الاقتصاديّ، البيئيّ، الجنديّ. الخوف من الـ"عدو"، الذعر من الحرب القادمة، تذيبت مفهوم أنّ أدوات الحرب هي مفتاح الأمن، وثانوية مجالات مدنية مقابل مواضيع "سياسية"، تُبقي العمل والوعي النسويّين غير مركزيّين بما فيه الكفاية، مقارنة بالقيم المهيمنة والمسلكية المركزية في السلطة والمجتمع في إسرائيل. في واقع سياسيّ - اجتماعيّ كذلك القائم في إسرائيل، فإن الكثير من النشيطات شريكات في الشعور باليأس من القدرة على تغيير المبنى الاجتماعيّ والفكريّ المسيطر. في مثل هذا المجال الضيق جداً من النشاط للتغيير الاجتماعيّ، استنتج الكثير من النساء الناشطات في هذا الحقل أنه تُفضّل مساعدة امرأة واحدة على المزيد من مظاهرات الاحتجاج، التي ستبتلعها الأخبار الـ"الأمنية" ذات الريبينج العالي. صحيح أنّ المساعدة الفردية تستوجب وجود شراكة مع المؤسسة، أحياناً، هي تلك الشراكة التي اعتادت الحركة النسوية في جزء منها معارضتها، إلا أنّ الخدمة الناجعة من شأنها أن تؤثر أكثر من مظاهرة اضافية. توفير ردّ هاتفيّ لضحايا العنف الجنسيّ، التمكين الاقتصاديّ، حيث إنّ الكثير من النساء ينجحن بفضلها، فعلاً، في كسب المزيد قليلاً، مساعدة المرأة على التخلص من كونها معلّقة والدعم النفسيّ لضحية الدعارة، في إمكانها جميعاً، على الأقلّ، أن تُضعف ولو قليلاً، من القيود الشعورية والاقتصادية التي تكبل المرأة، ومنحها الشعور بأنها ليست وحدها، وأنّ توسّع من أجلها ومعها الشبكة المهنيّة و/أو الاجتماعيّة، لتحرّرها، ولو قليلاً، من عزلتها وشفافيتها. هذه كلّها تساهم هي الأخرى، أيضاً، في نزعته منظمات المساعدة المهنيّة نحو التوسّع في الحقل النسويّ.



## الفصل الخامس

### تحالفات طويلة الأمد

تزايد المنظمات النسوية، التنافس على الموارد والتفاوت في وجهات النظر بينها في مجالات العمل، في المبنى وبأسلوب العمل، تثير كلها التساؤل حول قدرتها على التعاون. سأقوم في هذا الفصل باستعراض التحالفات التنظيمية القائمة والأنواع المختلفة للتعاون القائمة ما بين المنظمات اليوم بميزاتها المختلفة. الاستعراض والتحليل هما ثمرة لقاءات أجريتها مع ممثلات تحالفات تنظيمية مختلفة ومع ممثلات المنظمات المشاركة فيها. ومثله مثل كل ما قيل حتى الآن، فهذا الاستعراض، أيضاً، متأثر بالنظرة السياسية الشخصية للكاتبة.

اخترتُ أن أتناول هذا الموضوع بسبب بروز توجه تشكيل التحالفات الذي يظهر في السنوات الأخيرة. في ضوء التنافس والصراعات بين المنظمات، التي وُصفت في الفصل السابق، يتسع لدى الكثير منها الاعتراف بالحاجة إلى القيام بأشكال من التعاون في مواضيع مختلفة، من أجل زيادة تأثير عملها في الحقل العام ولدى متخذي القرارات، على حدٍ سواء. هناك حملتان واسعتا النطاق بادرت إليهما تحالفات قصيرة الأمد لمنظمات نسوية، خلال السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أثبتتا أن هناك استعداداً للعمل معاً من أجل أهداف مشتركة. الحضور الواسع الذي حظيت به هذه المنظمات في وسائل الإعلام وفي الخطاب العام والبرلماني، أوضح، أيضاً، أن العمل المشترك ذو تأثير كبير.

ومن أجل الكشف اللائق، وقبل أن أستعرض هذه الشراكات وأحلل مميّزاتها، يجب أن أؤكد أنه كان لي دور كبير في المبادرة إلى، وفي تركيز الحملتين المذكورتين، اللتين سأتوسع في الحديث عنهما، لاحقاً. استندت الحملة الأولى إلى تحالف من ثلاث عشرة منظمة عملت بشكل مشترك لاختيار امرأة لرئاسة الدولة. وقد استندت الحملة الثانية إلى تحالف من ثلاث عشرة منظمة (وتوسّع لاحقاً ليضمّ عشرين منظمة) خرجت لتناضل من أجل إبعاد مرتكبي الجرائم الجنسية عن سدّة الحكم. مشاركتي النشطة في هذه التحالفات كانت نابعة من رؤيتي النسوية والمهنية معاً. إنني أدعي أن العمل المشترك للكثير من المنظمات، أي الحدّ من التنافس والانقسام لصالح العمل المشترك، غنيّ ببعته وبأساليب عمله، كما أنّ توثيق أواصر العلاقات الشخصية والعلاقات بين المنظمات، يساهم في توسيع دائرة الحديث النسوي داخل الميدان التنظيمي، وإيصاله للجمهور الواسع، حتى إنه أكثر نجاعة في تحقيق الأهداف التي تنظمّ التحالف من أجلها. النضالات المشتركة للمنظمات والعمل الواسع النطاق بين المنظمات، هما فضاءات العمل التي تنتج، غالباً، في إنتاج تكامل بين مُصطلحات من المهنة وبين مفاهيم نسوية من الشراكة والتعاون، التبادلية، السيورية، توزيع المعرفة والحضور. يُمكن الإدعاء أن هذا هو أحد أسباب نجاح هذه النضالات في تحقيق تجنيد جماهيريّ، الدفع في اتجاه

التغيير الاجتماعي الحقيقي، إثارة الوعي لدى مجموعة متنوعة من السكان وموضوعة الحقل النسوي كمُحدثٍ تغييرٍ في الميدان العام وفي السياسة السلطوية. عندما تمّ ترجمة مصطلحات مهنية إلى اللغة النسوية، وعندما تُترجم لغة نسوية، أيضاً، إلى لغة مهنية وتخلق فيها مضامين جديدة، تزيد قدرة تأثير الحقل لزعة معتقدات وتطبيقات مهيمنة في المجتمع، وإحداث تغيير في مجالات العنف والتمييز ضد النساء والأقليات السياسية الأخرى.

هناك نوعان أساسيان من الشراكات بين المنظمات: **التحالفات الطويلة الأمد**، التي تعمل حول موضوع مشترك طوال فترة غير محدّدة، و**التحالفات القصيرة الأمد** التي تنشأ لتجنيد منظمات للعمل المشترك ومن أجل تحقيق أهداف فورية في موضوع متفق عليه. هذه التحالفات تعمل وفق جدول زمنيّ مُحدّد مُسبقاً، لا يتجاوز السنة، غالباً. الفرق الجوهرية بين هذين النوعين من التحالفات - الطويلة الأمد والقصيرة الأمد - متعلق، أيضاً، بمسألة إقامتها. التحالفات الطويلة الأمد التي اخترت التركيز عليها في هذا الفصل هي ممأسسة، غالباً، مُخصّصة لبناء حوار طويل الأمد بين منظمات مختلفة، تحديد المُشترك في ما بينها، بناء أجندة مشتركة للمنظمات، وبالإضافة إلى ذلك، لفت أنظار الجماهير إلى المواضيع التي تربط بين هذه المنظمات. هذه التحالفات تنظّمها وتركّزها، في كثير من الأحيان، شتيل - خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي، التي تعمل، ضمن أشياء أخرى، كمنظمة مظلّية ممثّلة لهذه التحالفات، وكجهة تموّل، غالباً، نشاطاتها.

التحالفات القصيرة الأمد التي سأطرق إليها، لاحقاً، بالتفصيل، تتميز، ضمن أشياء أخرى، بغياب المأسسة، بتعاون منظمات لغرض الدفع في اتجاه النضال الجماهيري - النسوي لموضوع تطرحه الأجنحة الاجتماعية - السياسية في الدولة. هذه هي تحالفات تركّز، أساساً، على حملات جماهيرية مُحدّدة الوقت وذات حضور إعلامي كبير. هذه التحالفات لا تديرها منظمة ما، وليست هناك منظمة مظلّية ما تمثّلها. تمويل التعاونات القصيرة الأمد هذه، يصل في كلّ مرّة من منظمة مختلفة، فلو كانت المبادرة إلى الشراكة بين المنظمات نابعة منها، أيضاً، فهي، أساساً، مقرّ للنشاط المشترك حتى انتهاء الحملة.

سأبدأ استعراض التحالفات الطويلة الأمد والقصيرة الأمد بوصف مميّزات، نشاطات وإنجازات كلّ منها. وسأعرض، لاحقاً، تبعات هذا النشاط، والإيجابيات والسلبيات التي تنطوي عليها الشراكات الطويلة الأمد والقصيرة الأمد. وصف نشاطات وإنجازات التحالفات يصحّ حتى بداية سنة ٢٠٠٨.

تنشط في الحقل النسوي، بشكل ممأسس، التحالفات التالية:

تحالف "يحداف" - لمنع العنف في الأسرة الإثيوبية،

تحالف "عيكار" - لحقوق المُعلّقة والمرفوضة التطبيق،

مُنْتدى نساء من أجل ميزانية عادلة.

التحالف لمقاومة الاتجار بالنساء أنهى نشاطه قبل أكثر من سنة.

هناك تحالفان طويلا الأمد، أساليب عملهما مختلفة اختلافاً جوهرياً عن أساليب عمل التحالفات المبادر إليها أو المركّزة من قبل شتيل. وهما تحالف النساء لأجل السلام وتحالف النساء - حيفا.

تحالف النساء لأجل السلام، الذي أنشئ عام ٢٠٠٠، لم يُشمل في هذا الفصل لأنه، أولاً وقبل كلّ شيء، حركة مستقلة، رغم كونه مكوناً من عشر منظمات، ورغم أن قسماً من نشاطاته مشترك بين جميع أو بعض هذه المنظمات. والمنظمات هي: بنت السلام، بنت الشمال، الأم الخامسة، حاجز Watc، نوغا- دورية نسوية، ن ل-د- نساء من أجل التعايش، نساء بالسواد، بروفييل

حداش، حركة النساء الديمقراطيات، و Wilpf. قسم من هذه المنظمات لا يظهر في القسم الذي يتناول مسح المنظمات من التقرير، لأنها لا تعمل كجمعيات مسجلة، بل كمنظمات تعمل من حين لآخر. نموذج تحالف النساء لأجل السلام يستحق البحث والتعمق، ذلك لأنه يقترح ديناميكية مختلفة وبنية مختلفة عن تلك المنتشرة بين تحالفات أخرى طويلة الأمد، أو بين منظمات مستقلة. وبخلاف التحالفات الأخرى التي ستوصف في هذا الفصل، فإن كثيراً من الناشطات في تحالف النساء للسلام، الذي يركّز عمله في النضال ضد الاحتلال في المناطق وضد قمع الفلسطينيين/ين في المنطقة، وفي الربط بين أنواع قهر مختلفة لمجموعات أقلية سياسية في المجتمع، لسن ممثلات للمنظمات الشريكة في التحالف. قسم من النساء نشيطات، أيضاً، في تحالف النساء لأجل السلام كمنظمة مستقلة، وأيضاً، في واحدة أو أكثر من المنظمات الشريكة معها أو في منظمات أخرى. ولأن التحالف لا ينشط، غالباً، كمن يدير الحوار بين المنظمات المختلفة، وغالباً، أيضاً، لا يلعب دور الوسيط في ما بينها، ففي إمكانه أن يواصل إطلاق نشاطات وإجراءات في إمكان مُجمل المنظمات أن تحظى بأن تكون شريكة لها، إلا أنها غير ملزمة بذلك. وأكثر من كونه ينشط كمنظمة مظلية، فإنه ينشط كحركة سلام نسوية تتيح للنساء اللواتي يُردن العمل في هذا المجال الانضمام إليه، حتى إذا لم يكن ينتميات إلى هذه المنظمة أو تلك. الوصف الأكثر تفصيلاً للتحالف، يظهر في القسم الذي يتناول مسح المنظمات النسوية في إسرائيل.

**تحالف النساء - حيفا** مكون من أربع منظمات: **مرأة للمرأة - مركز نسوي حيفا، مركز مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي، كيان - تنظيم نسوي من تأسيس نساء عربيات، أصوات - نساء فلسطينيات مثليات**. - تم إنشاء منظمات التحالف خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، من قبل رائدات النضال النسوي المنظم في إسرائيل. الهدف الرئيسي للتحالف هو أن يكون بيتاً مفتوحاً وآمناً لمجموعات متنوعة من النساء، من بينهن نساء يهوديات، عربيات، مثليات، روسيات، إثيوبيات، درزيات ومجموعات عرقية أخرى.

التعاون بين منظمات **تحالف النساء - حيفا** يعكس، أساساً، بالعمل تحت سقف واحد. لكل منظمة مكتب خاص بها، إلا أن العمل في مبنى وفضاء مشتركين، يُتيح للقاء اليومي وبلا وساطة بين العاملات والناشطات. النشاط داخل بيت مشترك بين المنظمات، يُتيح إجراء مشاورات جارية بين نساء المنظمات، وكذلك القيام، معاً، بالاحتفاء بمناسبات، مثل يوم المرأة العالمي، يوم مقاومة العنف ضد النساء، اليوم العالمي ضد الخوف من المثلية، وغيرها.

كما في تحالف النساء لأجل السلام، فإن تحالف النساء - حيفا، أيضاً، لا يُعتبر منظمة مظلية ممثلة ومؤسسة بالنسبة إلى المنظمات النشطة فيه، ما يميّز تحالف النساء - حيفا، هو إنتاج حيز مادي وفكري مشترك، هو بمثابة بيت آمن للنساء النسويات في حيفا، ليس مُخصّصاً لإنتاج نشاطات، فقط، بل إنه، أيضاً، مكان يُمكن المكوث فيه والتقاء نساء أخريات، مطالعة الأدبيات النسوية الموجودة فيه، المشاركة في لقاءات جارية عن موضوعات متنوعة تقوم بتنظيمها واحدة من المنظمات أو كلها، وغيرها. كما ذكر، غالبية التحالفات الطويلة الأمد في إسرائيل، تتشكل أو أنها مركزة من قبل شتيل من تأسيس الصندوق الجديد لإسرائيل. منظمة شتيل، التي تأسست عام ١٩٨٢، هي مركز يوفّر خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي في إسرائيل. تعمل شتيل من أجل العدل الاجتماعي والاقتصادي، حقوق الإنسان والمواطن، التعددية الدينية والاجتماعية، المهاجرين من إثيوبيا والاتحاد السوفيتي السابق، الدفع في اتجاه حقوق الفلسطينيين، والدفع في اتجاه مواضيع متعلقة بالبيئة والمجتمع. كونها مركزاً لتطوير قدرات المنظمات الميدانية للتغيير الاجتماعي، تقوم شتيل بتمكين مجتمعات مظلومة من خلال إكسابها



أدوات لتحسين حياتها، ومن خلال بناء منظمات تدفع في اتجاه التغيير الاجتماعي للمدى البعيد. تستجيب شتيل للاحتياجات النابعة من الميدان، كما أنها تعمل بشكل وقائي - تصل إلى الجماهير الموجودة على الهوامش الاقتصادية والجغرافية للمجتمع، وتعزز قوتها من خلال إنتاج مُنديات مُنظمات. نشاط شتيل يقوّي الديمقراطية في إسرائيل، من خلال تشجيع المواطنين على أن يكونوا طرفاً في الإجراءات السلطوية، وتعزيز السعي للعدل الاجتماعي. المكتب الرئيسي لـ شتيل قائم في القدس، مع خمسة فروع أخرى في أنحاء البلاد. تقوم شتيل بمساعدة أكثر من ١,٠٠٠ منظمة للتغيير الاجتماعي في السنة، في مراحل إنشائها وفي نشاطها الجاري.

### تحالف يحداف - تحالف نساء نشطات من جالية القادمين من إثيوبيا

أقيم التحالف في نهاية عام ٢٠٠٥، بمبادرة من شتيل. وقد انطلقت الشراكة بعد أن قام زوج المرحومة لِمِلَم زهايي بقتلها، وقد كانت نشطة في المجتمع الإثيوبي وأماً لولدتين.

### الأهداف

حول وصف إنشاء وأهداف التحالف كُتب:

نشهد في السنوات الأخيرة مظاهر عنف خطيرة تحدث داخل العائلة، حيث إن أخطر هذه المظاهر هو قتل النساء. ٢٥٪ من مُجمل النساء اللواتي يقتلن أزواجهنّ في إسرائيل، هنّ نساء ينتمين إلى جالية القادمين من إثيوبيا، وهي ظاهرة آخذة في التفاقم... الهدف من التحالف [د.أ.] التأثير على تخصيص الموارد وتحديد مسارات صرفها بنجاعة، لهدف الحد من ظاهرة العنف؛ تشجيع التنسيق والتعاون بين الجهات التي تقوم بمعالجة المشكلة داخل الجالية وخارجها، والمساهمة فيها؛ التأثير على سياسة الاستيعاب في مراحلها المختلفة، قبل الهجرة، في مراكز الاستيعاب ولدى الخروج إلى الحياة المستقلة في المجتمع؛ تمكين القيادة التقليدية للقادمين من إثيوبيا وتشجيعها على المشاركة بشكل فعّال في معالجة المشكلة داخل المجتمع؛ تشجيع تقديم دعم فوريّ واسع يأخذ الثقافة واللغة بالاعتبار، للواقعين في ضائقة؛ طرح تعقيدات المشكلة على الوعي الجماهيريّ داخل جالية القادمين من إثيوبيا خصوصاً، ولدى المجتمع الإسرائيليّ عموماً.<sup>١٥</sup>

المنظمات الشريكة في التحالف هي: هبوط، طله، بوتحيم شاعر، هجشمت هَلوم، ع ل م ي، أي فأت (أنا وأنت)، كول هكهيلا (صوت الجالية)، منهيجوت نشيم (قيادة نسائية)، رابطة النساء القادمات من إثيوبيا، إفشري (ممكن)، مركز دعم ضحايا العنف في العائلة - حيفا. تركيز التحالف: شتيل. عدا في جمعية "إفشري" المؤسسة على عمل النساء، وفي بقية المنظمات في التحالف، ينشط نساء ورجال. ورغم التوجّه إلى هذه المنظمات في القسم من التقرير عن مسح المنظمات النسوية، لم يُجَب أيّ من هذه المنظمات.

مرّة في الشهر تنعقد جلسة كاملة لمُثَلات جميع المنظمات، اللواتي يتوزّعن إلى خمس مجموعات عمل: طاقم العمل مع المؤسسات، طاقم الإعلام، طاقم تجنيد الرجال، طاقم لتقديم التعازي في حالات القتل، وطاقم عمل مع القيادة الروحية للجالية. مركزة التحالف، التي تعمل بنصف وظيفة، تجلس في مكاتب منظمة شتيل التي تقوم بدفع أجورها وتموّل النشاط. العمل الجاري يشمل، أيضاً، زيادة الوعي الجماهيريّ للموضوع من خلال العلاقات العامّة ومقابلات في وسائل الإعلام، ومن ضمنها وسائل إعلام الجالية الإثيوبية في إسرائيل.

## الإنجازات

مسح شامل لمراكز الدعم، برامج وعناوين تعمل، أيضًا، في معالجة العنف في العائلة عمومًا، ولدى الجالية الإثيوبية خصوصًا، تحضير ورقة موقف في موضوع التعامل مع العنف في الأسرة الإثيوبية، وعرضها في لجنة رفع مكانة المرأة في الكنيسة، تحضير ونشر محاضرة إرشادية للعلاج الوقائي للعنف داخل العائلة. لقاءات مع مديريين في وزارة الاستيعاب وفي وزارة الصحة، المشاركة في لجان مشتركة لوزارتي الرفاه والاستيعاب، تناقش وتبلور حلولًا في هذا المجال، وعمل إعلامي بين مستويات مختلفة في الشرطة.

### تحالف عيكار - التحالف الدولي لحقوق المُعلّقة والمرفوضة التطليق

كانت بداية هذا التحالف قبل نحو ١٥ سنة. حيث كان قد عمل حينها سنتين، فقط. فقبل ست سنوات قرّر الصندوق الجديد لإسرائيل بواسطة منظمة شتيل، تجديد النشاط وأنشأ التحالف من جديد. في السنة الأولى قامت شتيل بتركيز التحالف، كما قامت بتوفير مشورة تنظيمية جارية للمديرة ولممثلة المنظمات المشاركة. عيكار هو تحالف دولي لمنظمات تعمل للدفع في اتجاه حلول في إطار الشريعة اليهودية، لمشكلة المُعلّقات والمرفوضات التطليق، ولمنع الظاهرة. يقوم التحالف بتوحيد منظمات اجتماعية، منظمات نسائية، منظمات من أجل حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي، ومراكز أكاديمية، ذات مفاهيم حياتية وتوجهات دينية مختلفة ومتنوعة. يرى التحالف في كل نشاط يُتيح التعليق ورفض التطليق ممارسة عنيفة وقاسية، تؤدي إلى المعاناة وتسلب المرأة حرّيتها وكرامتها. يؤمن التحالف أن في التعليق وفي رفض التطليق مسًا لكرامة المرأة، مسًا لحياة أُسرتها ولصورة المجتمع ككلها. يعمل التحالف من أجل جميع النساء اليهوديات في إسرائيل والعالم، بأساليب مختلفة، من بينها:

- إنشاء موقع إنترنت
- الدفع في اتجاه - والمبادرة إلى - سنّ القوانين
- إجراء أبحاث لغرض التوصل إلى حلول شرعية وقانونية
- الدفع في اتجاه استخدام حلول شرعية وقانونية قائمة والعتور على أخرى جديدة لدى الجمهور والمؤسسة الدينية
- نشاطات في المجال التربوي
- تشجيع استخدام الاتفاقيات السابقة للزواج

وهذا كله من أجل الوصول إلى وضع لا تكون فيه ولا حتى امرأة واحدة، مقيدة بحال الزواج بخلاف رغبتها.<sup>١٦</sup> المنظمات المشاركة في التحالف هي: أحوي، إمونا، امرأة للمرأة، جرنيت، هداसा إسرائيل، المركز لبحث المرأة في الشريعة إلى جانب معهد شختر للدراسات اليهودية، المركز للتعددية اليهودية، مركز ركمان، الحركة المحافظة، فيتسو، ح م د، ياد لإيشاه، ل.أ. ليف لعام، ليجات نشيم لليهودية التقليدية، مافوي ستوم، معهد عتيم، مركز دعم النساء المتدينات، مركز سيدك لنشيم (العدل للنساء)، نثماني تورا فعضودا، نعمت، مشروع معكاف لحقوق الإنسان للنساء اليهوديات، كول هاشاه (صوت المرأة)، كولخ (صوتك)، لوبي النساء في إسرائيل، شتيل. ورغم أن الشركاء ليسوا كلهم منظمات نسائية، تقرر أن تكون المُمثّلات في التحالف نساء، فقط.

### يعمل التحالف على عدّة صعُد

- الصعيد الاجتماعي - زيادة الوعي لمشكلة النساء المُعلّقات والمرفوضات التطليق، وتغيير مواقف تجاه المشكلة لإكسابها مكانة ظاهرة اجتماعية، ووقف التعامل معها كصعوبة شخصية لامرأة بعينها. وبالروح ذاتها، تغيير الموقف

- العامّ تجاه رفض التطليق، يُعتبر فعلاً عنيفاً وتنكيلياً.
- الصعيد التربويّ - عمل وقائيّ ضدّ رفض التطليق والتعليق من خلال إكساب معرفة عن الموضوع وحلوله؛ التربية على قيم الكرامة، المساواة والحرية في العلاقة الزوجية.
- الصعيد القانونيّ والسياسيّ - الدفع في اتجاه معالجة قضية النساء المعلّقات والمرفوضات التطليق على جدول أعمال مستويات اتخاذ القرارات، مندوبي الجمهور ورجال الدين؛ جهود رامية إلى تغيير الوضع القانونيّ القائم، من أجل خلق تكافؤ وتوازن بين النساء والرجال في قوانين الأحوال الشخصية؛ تحسين مكانة النساء في المحاكم الشرعية اليهودية وتطبيق الحلول القائمة.
- على صعيد الشريعة - الدفع في اتجاه حلول بروح الشريعة وتطبيقها من أجل التوصل إلى تكافؤ وتوازن في القوى بين النساء والرجال في قوانين الأحوال الشخصية.

## الإنجازات

يقوم التحالف بنشر صلاة من أجل المعلّقات يُقرأ في الكُنُس وفي الاعتصامات، يشارك في جلسات خاصّة في لجان الكنيست، يُبادر إلى معارض وعروض في الموضوع، يتظاهر أمام الكنيست وأمام بيوت رافضي التطليق. قام التحالف بإنشاء بنك معلومات، يشتمل على كتبه وموقع إنترنت مُحدّث. كما أنه قام عام ٢٠٠٦ بتقديم اقتراح قانون علاقات الثروة بين الزوجين، حيث إنه - حسب الاقتراح - إذا تأخر إجراء التطليق أكثر من تسعة أشهر، فسيكون في الإمكان اقتسام المُلْك المُشترك كلّه قبل التطليق. وفي حال العنف، ستكون المحكمة الشرعية اليهودية والمحكمة التي تنظر في قضايا الأحوال الشخصية مخولتَيْن بتقديم موعد اقتسام المُلْك. قدّمت المنظمات معًا التماسات إلى محكمة العدل العُليا في موضوع تعيين مُحكّمين في محاولة للتأثير على أن يتم اختيار مُحكّمين يلبّون المعايير المنصوصة في القانون، وألاً يكون تأثير لضغوطات مجموعات المصالح.

أحد النشاطات الأساسية التي من حقّ التحالف أن ينسبها إلى نفسه هو تثبيت يوم المعلّقة في العشرين من آذار. في يوم المعلّقة عام ٢٠٠٨ قام تحالف عيكار بتنظيم مسيرة احتجاجية، عُنوانها: "الزواج ليس سجنًا"، من المحكمة الدينية اليهودية في القدس إلى الكنيست. وقد روفقت المسيرة بيوم دراسيّ قطريّ في موضوع الحلول التي تشملها الشريعة اليهودية لرفض الطلاق. كما تمّ إصدار طابع للاستعمال الشخصيّ أو التنظيميّ يشير إلى اليوم.

يرى التحالف إلى زيادة الوعي الجماهيريّ والإعلاميّ لمسألة المعلّقات والمرفوضات التطليق، كإنجازه الأساسيّ، الذي انعكس، أيضًا، في مباحثات في الموضوع أديرت في لجان الكنيست المختلفة. نجح التحالف في أن يُجنّد للعمل في الموضوع، أيضًا، منظمات لم تعمل في التحالف حتى إقامته، تقريبًا، وفي بناء شبكة واسعة من المنظمات، المختلفة مفاهيمها ونشاطاتها، تعمل، معًا، من أجل الهدف المشترك.

مقرّ التحالف قائم في جمعية ياد لإيشاة حيث تقوم الجمعية بدفع أجر مديرة التحالف التي حُصص لها نصف وظيفة. تنعكس الشراكة بين المنظمات من خلال العمل نفسه، كما من خلال اللقاءات الثابتة. تجتمع الهيئة مرّة كل ثلاثة أشهر بمشاركة المُمثّلات من جميع المنظمات. اللجنة القانونية المكوّنة من محاميات من المنظمات المختلفة تجتمع مرّة كل شهرين. وتجتمع لجنة التوجيه مرّة في الشهر، وتشارك فيها عشر نساء يُمثّلن المنظمات الأكثر نشاطًا. يقوم التحالف بتركيز نشاطه في اللوبي البرلماني للدفع في اتجاه التشريع، وفي النشاط الاحتجاجيّ الجماهيريّ.

## مُنْتدى نساء من أجل ميزانية عادلة

”أقيم المُنْتدى في آب ٢٠٠٤، من أجل العمل على الدفع في اتجاه سياسة اقتصادية عادلة للنساء، من خلال تحليل جُنْدريّ لميزانيات حكومية. أهداف المُنْتدى - أن تُطرح على مائدة الحوار الجماهيريّ والبرلمانيّ الإسقاطات الجُنْدريّة للسياسة الاقتصادية، المشورة في تطوير آليات وإستراتيجيات للتحليل الجُنْدريّ في الوزارات الحكومية وفي الجهات العامّة، خلق شفافية: جمع، تحليل ونشر مُعطيات جُنْدريّة، تشجيع مراقب الدولة على استخدام عدسة جُنْدريّة عندما يأتي لاختبار نشاطات الحكومة، تعيين خبراء بأجر من أجل ميزانية عادلة للنساء في الوزارات الحكومية وفي الجهات العامّة، ترسيخ واجب التطرّق إلى اعتبارات الجُنْدِر عند مناقشات لجان الكنيست على تصديق بنود الميزانية، توسيع التعاون مع منظمات نسائيّة ومنظمات اجتماعية في المواضيع الخاصّة بالمساواة الجُنْدريّة في السياسة الاقتصادية.

نشاطات المُنْتدى تشمل: التحليل الجُنْدريّ لخطّط، مشاريع وقرارات حكومية؛ كتابة ونشر أوراق موقف في مواضيع الميزانية والجُنْدِر، عمل لوبيّ أمام نساء ورجال مركزيين في الكنيست، في الوزارات الحكومية، في سلطات الحكم المحليّ ولدى الجهات الاقتصادية؛ تنظيم ورشات وأيام دراسية مُتخذة القرارات، للإعلام وللجمهور الواسع، والتوعية أمام وسائل الإعلام.“

يشمل المُنْتدى ثلاثين منظمة: مركز أدفا، أجندا، الأهالي، أحتي، مرآة للمرأة، معك، الزهراء، جمعية حقوق المواطن، وحادّة تقديم النساء في الحركة الكيبوتسية، المركز اليهودي - العربيّ للتطوير الاقتصاديّ، المركز للتعددية اليهودية، جمعية التمكين الاقتصاديّ للنساء، نوعه - نساء وعمل، مركز تمورا، فيتسو، المجلس النسائيّ تل أبيب - يافا، مهباخ، مركز لاير لدراسات المرأة والجُنْدِر، مركز مهوت، مركز مساواة، نساء ضدّ العنف، عدالة، كول هايشاه (صوت المرأة)، كولبخ (صوتك)، لوبي النساء في إسرائيل، فمينسي - الكليّة لتمكين النساء، جمعية إفشاري (ممكن)، تحالف النساء لأجل السلام.

يعمل في المُنْتدى ثلاث أجيّات: مركز يهودية ومركز فلسطينية، كلّ منهما بنصف وظيفة، وموظفة تحشيد بثلاثة أرباع الوظيفة. وقد أنشئ مبادرة من مركز أدفا. تعمل عاملات المُنْتدى من مركز أدفا، الذي يقدّم لهنّ خدمات مكتب ومساعدة في تجنيد أموال من صناديق.

العلاقة الجارية بين المنظمات تُدار من خلال شبكة بريد إلكترونيّ، تشمل، أيضاً، نساء أكاديميات لسن عضوات في إحدى المنظمات. تُتيح الشركة إجراء نقاشات بين المشاركين ونقل بلاغات. وفي إطار المُنْتدى تعمل لجنة قانونية، مكوّنة من محاميات من قبل المنظمات، حيث يقدّم بصياغة اقتراحات قانون وهنّ مسؤولات عن التحليل القانونيّ للنشرات المختلفة. وتقوم المختصّة بعمل اللوبي بالمبادرة إلى لقاءات في الكنيست، وترافق ممثلات المنظمات إلى لقاءات، بتناوبية تُتيح المشاركة الأقصى لجميع المنظمات المشاركة في النشاط المشترك. وتجتمع الهيئة العامة مرّة كلّ شهرين، وفي كلّ مرّة يُطرح أمامها موضوع آخر للنقاش. تُدعى إلى الهيئة العامة ممثلات من كلّ المنظمات.

## الإنجازات

المُنْتدى معروف كجهة مهنية وخبير في مجاله في مراكز اتخاذ القرارات. يُسجّل المُنْتدى لنفسه، مثلاً، حقيقة أن عضوات/أعضاء الكنيست قد ذوّتوا مصطلح جُنْدِر بمعانيه المختلفة، وأنّه هناك استعداد كلّ عام لقبول ملاحظات من المُنْتدى على ميزانية الدولة واقتراحات للتعديل؛ وفي أعقاب العمل الحثيث للوبي في الكنيست وفي الوزارات الحكومية، اعترفت وزارة المواصلات بغياب التحليل الجُنْدريّ لميزانيات الوزارة؛ اللوبي الذي عمل من قبل المُنْتدى في الكنيست في موضوع إسقاطات أجر الحد الأدنى على جمهور

النساء، نجح في تبكير النقاش في الكنيست في موضوع رفع الأجر من كانون الأول إلى حزيران ٢٠٠٨؛ الضغط الذي مارسه المنتدى في موضوع قانون التسويات، أدى إلى إلغاء المبادرة إلى فرض ضريبة على مُخصّصات التأمين الوطني، لسبب الإسقاطات التي كان من المفروض أن تكون لذلك على النساء اللواتي يعشن حال الفقر، وغيرها.

## التحالف لمقاومة الاتجار بالنساء

في أعقاب تقرير لوبي النساء في إسرائيل، أُقيم عام ١٩٩٧ التحالف لمقاومة الاتجار بالنساء. الشركاء في التحالف كانوا منظمات وضعت نُصبها هدف القضاء على الاتجار بالنساء في إسرائيل ومعالجة ضحاياه. عمل التحالف حتى عام ٢٠٠٧.

### الأهداف

- "ستقوم دولة إسرائيل باختبار الخطر الذي تتعرّض له النساء لدى العودة لى البلاد، ومُقضى الحاجة، ستمنحهن مكانة لاجئ، أو أنها ستهتمّ بالعثور على دولة أخرى لاستيعابهنّ".
- ستُنشئ الدولة ملجأً محميًا للنساء المتأجّر بهنّ، سواء أشهدنّ ضدّ التجار أم لم يشهدنّ. سيُقدّم لهنّ في الملجأ مساعدة طبية، نفسية وقانونية.
- إعطاء فترة أولية للتعافي، ستُقرّر فيها المرأة ما إذا كانت تريد تقديم شهادة.
- عناية شخصية للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة - النساء الحوامل، المدمنات على المخدرات والقاصرات.
- يجب أن تأخذ الشرطة بزمام المبادرة إلى تخصيص موارد لمقاومة الاتجار بالنساء.
- يجب ألا يُسمح بإطلاق سراح النساء المتأجّر بهنّ بأموال كفالة أو دعها القوادون.
- يجب أن تقوم الدولة بتعويض الضحايا في إطار الإجراء الجنائيّ.
- يجب أن تقوم الدولة بتوفير حماية في برنامج حماية الشهود للنساء المتأجّر بهنّ اللواتي شهدنّ ضدّ المتورّطين بالمتاجرة." ١٨

المنظمات الأعضاء في التحالف كانت لوبي النساء، امرأة للمرأة، مركز مساعدة العمّال الأجانب، رابطة مراكز مساعدة مُصابات ومُصابي الاعتداء الجنسيّ، أناحنو شفوت، جمعية حقوق المواطن، منظمة أمنستي، كلف، ل.أ - كول هايباش (صوت المرأة)، شومري مشبات - ربانيم لماعن زخويوت آدام (حاخامون من أجل حقوق الإنسان)، القوس الديمقراطية الشريفة و عتسوم.

### الإنجازات

في أعقاب الضوء المسلط الذي وجّهه إلى إسرائيل تقرير منظمة أمنستي لعام ٢٠٠٠ وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠١، إعلان إسرائيل كـ "دولة عظمى" في الاتجار بالنساء، والتهديد بفرض عقوبات من جانب الولايات المتحدة، تمّ إنشاء طاقم حكوميّ بين وزارات ولجنة تحقيق برلمانية. وقد تمخّص عنهما عام ٢٠٠٠ في الكنيست القانون الذي قرّر أنّ الاتجار ببني البشر لغرض الدعارة هو مخالفة، ورُتب مساعدة قانونية للنساء اللواتي توجّر بهنّ، حتى إذا لم يكنّ مقيّمات في إسرائيل أو مواطنات. ونتيجة لذلك، بلُورت في النيابة العامّة وفي الشرطة سياسة جديدة من الاستعداد للحرب ضدّ الجريمة المنظمة، حيث تُعتبر صناعة الدعارة والاتجار بالنساء واحدة من أذرعها. بدأت النيابة العامّة والشرطة، أيضًا، بتطبيق قانون منع تبييض الثروة على مُمتلكات تجّار النساء والقوادين. وقد قامت وزارة الرفاه عام ٢٠٠٤ بفتح مأوى لاستيعاب النساء اللواتي تمّ الاتجار بهنّ، حيث تُقدّم للنساء في

المأوى خدمات عاملين/ات اجتماعيين/ات، خبير بالصحة النفسية ومستشار قانوني. وفي المقابل هدّدت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ضدّ مصر وفي مرحلة معيّنة ضدّ إسرائيل، إذا لم تتخذ خطوات لمنع تهريب النساء عن طريق أراضيها والقضاء على ظاهرة الاتجار ببني البشر.

بدأ التحالف طريقه كشراكة بين منظمات قليلة. وفي أعقاب تزايد عدد المنظمات التي عملت في هذا المجال وانضمام منظمات أخرى إلى التحالف، تقرّر عام ٢٠٠٣ التوجّه إلى منظمة شتيل لتقوم بتركيز النشاط، لتساعد في تجنيد الأموال ولتقدّم مشورة تنظيمية جارية. عيّنت المنظمة للتحالف مركزاً بنصف وظيفة. المركز، التي جلست في مكاتب شتيل، قامت بعقد جلسات لممثلات المنظمات، أنتجت موادّ إعلامية، بادرت إلى - ونظّمت - نشاطات ميدانية، نسّقت اللوبي في الكنيست وغيرها. وفي أعقاب الخلافات بين المنظمات، التي سأتوسع في الحديث عنها، لاحقاً، تقرّر في شتيل التوقف عن تركيز التحالف، وبعد ذلك بوقت قصير توقف عن العمل.

## التحديات الماثلة أمامنا

كل واحد من التحالفات التي وُصفت أعلاه، اعتبر زيادة الوعي الجماهيري للموضوع الذي يميزه، واحداً من أهدافه الرئيسية. مشاركة الكثير من المنظمات في النشاط الجاري والمتواصل في موضوع مركزيّ معيّن وبارز، ساعد جميع هذه التحالفات على الدفع في اتجاه أهدافها. غالبية من أجريت معهنّ مقابلات، افترضنّ أن مقاومة العنف تجاه النساء القاديات من إثيوبيا، النشاط من أجل المُعلقات والمرفوضات التطبيق، إدراك الإسقاطات الجندريّة لميزانية الدولة والنضال النسويّ ضد الاحتلال، ما كانت لتحظى بصدىّ جماهيريّ ملموس لولا وجود التحالفات. الموافقة على أنّ تحالفات منظمات قادرة على أن تؤثر تأثيراً حقيقياً في الدفع في اتجاه الموضوع الذي أنشئت من أجله، عابرة للمنظمات، للنساء وللمفاهيم.

تسود، إذًا، موافقة على أنّ الامتياز الرئيسيّ للتحالفات، مقارنة بمنظمات منفصلة، هو حجمها وتركيزها في نشاطات من أجل التغيير الاجتماعيّ، تلك النشاطات التي تعزّز من قوتها على طرح الموضوع على جدول الأعمال الإعلاميّ والجماهيريّ، وأن تكون مجموعة ضغط ذات فاعلية. وسائل الإعلام تفضّل تغطية نشاطات تحالفات تنظيمية واسعة، فبذلك يتبلور الانطباع لدى الجمهور الذي يتوجه إليه الإعلام أنّ الحديث عن مواقف تمثل جمهوراً واسعاً وليس رأياً ضيقاً. يُعتبر الأمر صحيحاً، أيضاً، بالنسبة إلى تأثير النضال على جهات في مراكز اتخاذ القرارات. فلوبي في الكنيست وفي الوزارات الحكومية، تُمثل منظمات عديدة، ينجح في تجنيد دعم أكبر، ويحظى بتجاوب أكبر في أروقة الكنيست وفي الوزارات الحكومية.

الامتياز الثاني الذي يتمتع به التحالف، هو اللقاء الذي ينشأ بين منظمات تعمل في المجال نفسه، سواء أكان ذلك على الصعيد الشخصي من المحادثة بين شتى الممثلات، أم في إمكانية مسح مواقف واحتياجات المشاركات وبلورة جدول أعمال مشترك. هذه التحالفات تسعى لتشكيل حيّز من الموافقة بين المنظمات المتنافسة مع بعضها بعضاً على الظهور والموارد. الضغط الذي يميز جدول أعمال الناشطات في المنظمات، عموماً، لا يسمح لهنّ بالتفرغ إلى التعارف و/أو إلى شراكة متواصلة مع نشيطات في منظمات أخرى. مركزة التحالف هي التي تبادر وتنظم النشاط المشترك، وهي بذلك تتيح لقاءات دائمة بين جميع النساء، من دون أن تُضطرّ الممثلات إلى أن يأخذن على عواتقهنّ مهمّات كثيرة ستضاف إلى ضغط العمل المطلوب منهنّ في المنظمة التي ينشطن فيها. غالبية المنظمات لا تتفرغ لعمل لوبي جارٍ ومتواصل في الكنيست وفي الوزارات الحكومية، وفي قسم من المنظمات يحظى اللوبي بدرجة منخفضة نسبياً من الأولوية لسبب ضغط العمل اليوميّ. كما أنّ غالبية المنظمات لا تُشغل مُختصات بعمل اللوبي، لسبب عدم وجود ميزانية. وإنّ غالبية التحالفات، أيضاً، تحظى بظهور إعلاميّ واسع نسبياً، وذلك لسبب انشغالها الرئيسيّ في تغيير مواقف لدى الجمهور. تركيز التحالفات المختلفة في الدفع في اتجاه التغيير الوعيّ الإداريّ المفاهيميّ في الحيّز العام، يُتيح للمنظمات، إذًا، مواصلة نشاطها الجاري، المرکز، غالباً، على جماهير هدف عينية، وفي الوقت نفسه، الاستمتاع بالامتياز الذي يوفّره لها النشاط الجماهيريّ للتحالف.

بعض ممّن أجريت معهنّ مقابلات شهدنّ على أنّ مشاركة منظماتهم في التحالف، زادت من الوعي الجماهيريّ والبرلمانيّ، أيضاً، تجاه المنظمة التي ينشطن فيها، وساهمت في قدرتها على الدفع في اتجاه الموضوع وتجنيد موارد أكبر. ورغم التنافس الذي ينشأ في هذا السياق، بين المنظمات، كان هناك من ادّعين أنّ جميع المنظمات الشريكات في التحالف تخرج رابحة من اتساع ظهور الموضوع المشترك، الذي لا يجنّد دعماً جماهيريّاً أو برلمانيّاً أكبر فقط، بل يزيد، أيضاً، من الوعي للموضوع لدى الصناديق.

## المنافسة بين المنظمات وبين التحالفات

إحدى الصعوبات الرئيسية الناشئة من نشاط التحالفات الطويلة الأمد، هي التنافسية الزائدة من جزأها، بين المنظمات المنفصلة وبين التحالفات على الظهور وعلى الموارد المالية. كان هناك من أَدْعَى أَنَّ التحالفات عملت، من البداية أو لاحقاً، كمنظمات مستقلة متعلقة بتجنيد موارد لنفسها، الأمر الذي ألزمها توضيح نشاطها وإنجازاتها، حيث هي، عملياً، شبيهة بنشاطات وإنجازات قسم من المنظمات المشاركة فيها.

قد تُثقل التنافسية على المحادثة بين المنظمات المشاركة في التحالف، وأن تُبرز، بالذات، الصراع في ما بينها على حساب ما هو متفق عليه. وفعلاً، قسم مَن أُجريت معه مفاوضات شهدنَّ على كفاية كون منظمة واحدة تعتبر التحالف نفسه منافساً لها، سواء أكان ذلك في مجال النشاط أم في تجنيد الموارد، لزعة التجربة الانطباعية للشراكة، ودافع أو محرِّك بقية المنظمات. حالة تحالف عيكار، تجسّد هذه الحركة. فرغم أَنَّ الشريكات في عيكار لا تطعن في إنجازاته الكبيرة في الدفع في اتجاه الوعي لمسألة المعلّقات والمرفوضات التطبيق، كان هناك مَن انتقدنَّ التحالف على أنه يتوجّه، حسب رأيهنَّ، إلى الصناديق نفسها التي تتوجّه إليها، أيضاً، منظمات مشاركة فيه للحصول على تمويل.

الانتقاد المذكور، يتطرق، أيضاً، إلى التنافسية التي نشأت بين نشاطات التحالف، وبين النشاطات الجماهيرية والقضائية لقسم من المنظمات المشاركة فيه. يوجد من بين المنظمات مَن تعمل في تقديم خدمات أو في زيادة الوعي لدى الجمهور من خلال الإعلام، وفي الكنيست من خلال لوبي، وتتنافس في ما بينها على شرف تحقيق نشاط معين. وسائل الإعلام لا تميل إلى ذكر أسماء جميع المنظمات المشاركة، وغالباً ما تعزو النشاط الذي حظي بتغطية إعلامية إلى التحالف، فقط. وتكون النتيجة أنه، أحياناً، ولسبب التنافس على التغطية الإعلامية والظهور الجماهيري بين المنظمات المختلفة، يتم إرسال البلاغات للصحافة بالتوازي، من قبل التحالف ومن قبل منظمات شريكة فيه. كثيراً ما تُزاد المنظمات على بعضها بعضاً على المبادرة إلى النشاط أو قيادته، وقد كانت هناك حالات، فعلاً، لمثلثات من منظمات مختلفة التقينَّ على حدة مع عضوات/أعضاء كنيست أو بادرنَّ إلى احتجاجات جماهيرية منفصلة.

ورغم النزاع الذي نشب في تحالف عيكار، ففي تحالف **يحداف** لم يكن هناك نزاع شبيه، ذلك لأنَّ غالبية المنظمات المشاركة فيه، يافعة وصغيرة نسبياً، وقليلة الموارد. يُساهم التحالف في زيادة الوعي الجماهيري، وهو بذلك يزيد من احتمالات المنظمات الناشطة لتجنيد الدعم والتمويل للموضوع الذي كان شفافاً نسبياً قبل إنشائه. هناك مَن يُقدِّرنَّ أنه في حال أصبحت واحدة من المنظمات ذات أقدمية وأكبر مما هي عليه، وتحظى بتمويل أكبر، ففي تحالف **يحداف**، أيضاً، ستظهر تنافسية كذلك الموجودة في عيكار.

في المقابلات التي تناولت نشاط وظروف حلِّ التحالف **لمقاومة الاتجار بالنساء**، اتضح أَنَّ الصعوبات الرئيسية نشأت من التجربة الانطباعية التنافسية نفسها. التحالف، الذي كان عليه أن يُجنّد لنفسه تمويلاً للعمل، تنافس، عملياً، وفق أقوال عدد مَن أُجريت معه مفاوضات، مع قسم من المنظمات المشاركة فيه. في هذه الحالة، أيضاً، دار النزاع حول الاعتبار الجماهيري للنشاطات المختلفة. ممثلاث من منظمات مختلفة، أَدْعَى أَنَّهُنَّ بادرنَّ إلى هذا النشاط أو ذاك، لذا فإنَّ هذه المنظمات وليس التحالف، استحققت الحصول على الاعتراف الإعلامي والجماهيري.

حالة التحالف **لمقاومة الاتجار بالنساء** تعكس التعامل المتردّد للمنظمات بالنسبة إلى المشاركة في التحالف. فمن جهة، ولكي يكون قادراً على الحياة، يحتاج التحالف إلى مصدر تمويل مستقرّ يُتيح له استمرارية النشاط. ومن جهة ثانية، عندما يجري الحديث عن منظمة تأخذ على عاتقها تركيز وتمويل النشاطات، سريغاً ما يتم التعامل معها لا كجهة مُجدية، فحسب، مُمكن من



العمل، بل، أيضاً، كجهة تقوم بإملاء التوجّهات والمضامين لنشاط جميع المنظمات. التحالف لمقاومة الاتجار بالنساء ما كان ليستمّر في الوجود، لولا أن أخذت منظمة شتيل على عاتقها تمويل راتب المرکزة ونفقات النشاط، إلا أن بعضاً ممّن أجريت معهنّ مقابلات، ادّعينَ أنهنّ يريّنَ أن ذلك كان، أيضاً، العامل من وراء حلّ الشراكة. من جهة، الكثير من المنظمات بحاجة إلى إجراء شراكة تكافؤية وحديث بين جميع المنظمات الشريكة في التحالف، وغالباً، ليس لدى أيّ من المنظمات موارد الوقت أو الأموال، لإنشاء وتركيز النشاط الجَمّ المطلوب. ومن جهة ثانية، فالجهة نفسها التي تبادر إلى، أو تُتيح استمرار وجود التحالف، يُنظر إليها كمّن يُسمَح لها كونها مَن يدفع. لا يُعرف حتى اليوم عن تحالف، طويل أو قصير الأمد، قامت المنظمات المشاركة كلّها بتمويله. كان هناك ممثلات ادّعينَ أنه، أيضاً، إذا كانت حدّة النزاع انخفضت وأصبح أقلّ مركزية في هذه الحالة، ما كان ليختفي. الموارد الاقتصادية للمنظمات مختلفة، لذا فإن المنظمات المشاركة لا تستطيع استثمار موارد متساوية. الاستثمار المختلف للموارد في نشاط التحالف، من الممكن أن يؤدي إلى تجربة انطباعية هرمية بين المنظمات وتخوّف دائم من أن يكون للمنظمة الـ "الغنية" أكثر تأثير أكبر. من هنا، تظنّ إمكانية مشاركة المنظمات في تمويل نشاطات مشتركة طويلة الأمد، في هذه المرحلة، نظرية فحسب، إلا أنها تستأهل المناقشة والتفكير في إمكانيات إخراجها إلى حيّز التنفيذ.

## توصيات

في ضوء ما جاء حتى الآن، يُمكننا تقديم سلسلة من التوصيات لتعزيز قدرة المنظمات على العمل معاً في إطار تحالفات طويلة الأمد. وقبل تفصيل التوصيات، من اللائق طرح القضية الفكرية الناشئة من الصراعات التي تميّز عمل قسم من التحالفات. ولكون الميدان النسويّ اليوم مبنياً، بغالبه، على أساس منظمات منفصلة، تُصبح المنظمة نفسها واستمرارية عملها، أحياناً، الهدف الرئيسيّ. الفرصة المتاحة أمام المنظمات هي توسيع الميدان النسويّ المكوّن من وحدات تنظيمية منفصلة في حركة نسوية واسعة، لا تعمل كمنظمة مظلية، بل تعيش إلى جانب المنظمات وتضيف إلى تأثيرها وظهورها الجماهيريّ. حتى إذا تطلّب الأمر المزيد من التفكير والنقاشات حول أساليب ذات فاعلية للقيام بإجراءات نسوية كثيرة المنظمات وغنية بالنساء من مختلف المفاهيم، يُردنّ، معاً، تغيير الواقع القائم، فلا يُمكن أن نسمح لهذا التحديّ بأن يفلت منّا، فإنه ينطوي على فرصة كبيرة لتوسيع تأثير مفاهيم نسوية على الحيّز العامّ - السياسيّ في إسرائيل.

١. يُستحسن إنشاء تحالفات طويلة الأمد لتعمل في موضوع خاصّ، لا يعمل فيه بشكل مباشر أيّ من المنظمات المشاركة،

لذا سيتراجع احتمال نشوء صراعات ومنافسة بين المنظمات المشاركة.

٢. اقتراحات لنشاط تحالفات نشطة، تسود فيها المنافسة على الموارد والظهور بين منظمة واحدة أو أكثر وبين التحالف:

- أ. تحديد موعد انتهاء لعمل التحالف، من أجل زيادة التجنّد المشترك للمدى زمنّيّ محدّد. تحديد موعد لانتهاء عمل التحالف في مدى واضح، سيّتيح تليين أو تلطيف المنافسة، لا بل منعها. لأنّ هناك موافقة واسعة على أن التحالف المُتعدّد المنظمات يساهم كثيراً في زيادة الوعي العامّ والبرلمانيّ للموضوع المطروح، فمن المُستحسن أن تتعاون المنظمات لفترة محدّدة من الوقت تُتيح لجميع المنظمات الاستمتاع، لاحقاً، بتجنيد أموال أنجع بفضل الظهور الذي حظي به الموضوع لدى الجمهور ولدى الصناديق.
- ب. يجب على مركزات التحالفات المختلفة الحرص على إعطاء اعتبار واسع لجميع المنظمات النشطة في إطار التحالف. صحيح أنّ الإعلام يميل إلى عزو نشاط معيّن إلى جهة معيّنة، لكن يُمكن أن يُطلب من الصحافيات/يين أن يذكّرُن/يذكروا في الاستعراض في كلّ مرة، أيضاً، بعضاً من المنظمات المشاركة، لتلاّ يخرج التحالف وحده هو الراجح من الظهور الجماهيريّ.
- ج. إنشاء حوار استمراريّ على قضية تجنيد الموارد من مصادر التمويل. كما هو معروف، في كلّ مجال هناك عدد من الصناديق التي تقوم بدعم مواضيع النشاط، لذا فإنّ التقسيم مُمكن، وإيجابياته تفوق سلبيّاته فحتى إذ اضطّر التحالف أو اضطرت إحدى المنظمات إلى التنازل عن التوجّه إلى مصدر تمويل معيّن، فإنّ هذه الحركية ستشجّع الشراكة والموافقة بين جميع المنظمات، وستزيد من التضامن والتكافل في ما بينها.
- د. طلب المشاركة الرمزية في تمويل نشاط التحالف من كلّ واحدة من المنظمات الأعضاء فيه حتى إذا لم يكن الاستثمار الماليّ متساوياً بين جميع المنظمات، فإنه سيّساهم في تقليص التجربة الانطباعية الهرمية التي تميّز اليوم علاقات بعض من المنظمات مع التحالف.

٣. يمكننا أن نشق من البند د، أيضاً، توصية لصناديق ولسياسة تمويل الشراكات بين المنظمات. في إمكان الصناديق أن تشجع طلبات تمويل، يقوم بتقديمها بعض المنظمات المعنية بأن تقوم، معاً، بإنشاء تحالف. من الأهمية بمكان أن نوكد أن الحديث عن سياسة تشجيع تحالفات مُتعددة المنظمات، وليس عن سياسة مُملي وجود مثل هذه التحالفات. هذه السياسة ستساهم في عمل تحالفات قائمة وستشجع تزايد تحالفات مُتعددة المنظمات، بشرط أن تحرص الصناديق على سياسة من عدم التدخل في القرارات التي تم اتخاذها بموافقة المنظمات المشاركة. الفصل في مسألة من ستركز عمل التحالف، وما هي الأولويات بين النشاطات المختلفة، ستكون متعلقة، فقط لا غير، بالموافقة بين ممثلات المنظمات، وليس بالسياسة التي تشكلت في الصندوق. هذا الإجراء سيلزم المنظمات، أيضاً، أن تقرر تغيير سياسة تجنيد الموارد. فإن طلباً مشتركاً للتمويل، سيُتيح التوصل، مسبقاً، إلى اتفاق واسع على أهداف التحالف، وعلى المضامين الرئيسية لنشاطه المستقبلي.

## الفصل السادس

### تحالفات قصيرة الأمد

البحث حول التحالفات القصيرة الأجل سيستند إلى حملتين مشتركتين لعدّة منظمات تمّ إجراؤهما خلال السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ففي أيلول ٢٠٠٦ بدأت حملة من أجل انتخاب رئيسة لإسرائيل، وقد استمرّت حتى آذار ٢٠٠٧. وفي شباط ٢٠٠٧ انطلقت حملة لإقصاء مرتكبي جرائم الجنس من السلطة، وقد استمرّت حتى نهاية تموز من العام نفسه. وانطلاقاً من قيامي بتركيز الحملتين المذكورتين، فإن إدراكي لهذه الإجراءات نابغ، أيضاً، من كوني ضالعة فيها.

### حملة انتخاب رئيسة لإسرائيل

جاءت المبادرة إلى انتخاب امرأة للرئاسة في جلسة منظمة برلمان نساء في آذار ٢٠٠٦. ففي هذه الجلسة اقترحت ممثلات منظمات نسوية أسماء النساء الجديرات - بنظرهنّ - بتبوء هذا المنصب. كانت مضامين هذه الجلسة انطلاقة في الوعي العامّ وفي الوعي النسوي في هذا الموضوع، ذلك لأنّ قسمًا من النساء اللواتي اقترحن كجديرات بأن يكنّ مرشحات لمنصب الرئيسة، لم يكنّ عضوات كنيسة أو نساء بارزات من الأكاديمية، فقط، بل كانت غالبيةن ناشطات في منظمات. النساء اللواتي اقترحن كملامات لتبوء منصب رئيسة إسرائيل كنّ ذوات وظائف مختلفة، وقد جيئن من طبقات وطوائف مختلفة، وتبيّن مواقف سياسية متباينة. من هنا، كانت المبادرة إلى انتخاب امرأة للرئاسة مغروسة، من بدايتها، بلغة فكرية مختلفة عن تلك اللغة السائدة، وهي ليست بالضرورة، فقط، تسعى لترقية نساء مسؤولات كبيرات إلى مناصب أكبر.

بعد مرور وقت قصير على عقد الجلسة العامة بادرت حركة أحوقي إلى حملة انتخاب رئيسة لإسرائيل، ودعت منظمات أخرى إلى الانضمام إلى المعركة الجماهيرية والإعلامية. كان الهدف الرئيسي للحملة زيادة الوعي العامّ لضرورة انتخاب امرأة لمنصب رئيسة إسرائيل. وقد انضمت اثنتا عشرة منظمة إلى الحملة: القوس الديمقراطيّ الشرقيّ، تحالف النساء لأجل اسلام، لوبي النساء في إسرائيل، صوت المرأة، نعمات، برلمان نساء، حركة ش. ي. ن. معك، جمعيّة ك"ن، بورتال نشر، مركز مساعدة ضحايا الاعتداء

الجنسي في تل أبيب والمنظمة التجارية - النسوية كوم إيل فو.

المبادرة إلى انتخاب امرأة للرئاسة نجحت في إثارة صدّى جماهيريّ واسع، على خلفية النشرات الإعلامية عن الشكوك حول ارتكاب الرئيس في ذلك الحين، موشيه كتساف، مخالفات جنسيّة متتالية. أكّدت الحملة على الحاجة إلى تغيير المفهوم الأبويّ الخاصّ بالسلطة والحكم في إسرائيل، الذي يفرض أن يكون من يترأس رجلاً. حيث إنّ مكانة السيدة الأولى نابع من كونها امرأته. ومن جملة ما قيل في موقع الإنترنت الذي أنشئ من أجل هذه الحملة بشكل خاصّ، وتمّ إيصاله إلى الجمهور الواسع عبر البريد الإلكترونيّ، ما يلي:

”قانون أساس رئيس الدولة يُحدّد أن يرأس الدولة رئيس. ومنذ إنشاء دولة إسرائيل رأسها ثمانية رؤساء، ولم ينشأ حتى الآن، أبداً، نقاش عامّ حول أسباب انتخاب رجال، فقط، لهذا المنصب الرسميّ الهامّ. يبدو أن الواقع الذي يُنتخب فيه رجال، فقط، لرئاسة مؤسسة الرئاسة، اعتبر أمراً طبيعياً لا اعتراض عليه، إلى أن ظهر في الموقع الرسميّ لرئاسة الدولة في الإنترنت هذا العُنوان: ”رؤساء وزوجاتهم.“ بهذه الطريقة يتمّ تثبيت مفهوم ذي بُعد واحد ومُقصّ لا يسمح بالتوازن، بالمساواة وبالتعاون، التي يحتاجها المجتمع الإسرائيليّ.

... حقيقة أنّ من يرأس هذه المؤسسة الموقرة والمهمّة يواجه اتهامات باعتداءات جنسية على نساء، تعزّز الحاجة إلى انتخاب شخصية يُمكن الإركان إلى صدقيتها، استقامتها وقدرتها على تمثيل مُجمل سكان الدولة باحترام.

المنظمات النسائية والمنظمات الاجتماعية، التي تعرف عن قرب الجانب الأقلّ إضاءة للمجتمع الإسرائيليّ، اتّحدت للدفع في اتجاه انتخاب رئيسة لدولة إسرائيل، انطلاقاً من الوعي والاعتراف بقدرة المرأة ذات الوعي النسويّ الاجتماعيّ على إثارة الالهام. تلك التي تستطيع جسر الفجوات المفتوحة في المجتمع الإسرائيليّ من خلال إتاحة الفرصة أمام المجموعات المُستضعفة للتعبير عن نفسها، وانطلاقاً من القدرة على نسج مُجمل الأصوات والأطياف الخاصّة التي تؤلّف المجتمع الإسرائيليّ بأسلوب يدفع قدماً ... الاحترام المتبادل ...”<sup>19</sup>.

قامت الحملة على أساس العمل النشط في مجال بالعلاقات العامّة، والذي حظي بتجاوب واسع من جانب الإعلام في إسرائيل. ففي كلّ أسبوع ظهر، بالمعدّل، نحو ثلاثة أخبار تناولت الموضوع في وسائل الإعلام المختلفة. كما تمّ نشر إعلان دعم لانتخاب رئيسة لإسرائيل موقع من قبل رائدات/رؤاد رأي عامّ من أوساط ومنظمات نسويّة، اجتماعية، سياسية وغيرها. الكثير من المواقع والموقعين كانوا نشيطات ونشطاء في منظمات اجتماعية تعمل مع وباسم أقليات سياسية مختلفة، من مختلف الثقافات، الجاليات والطبقات. وفي المقابل، تمّ نشر عريضة موقعة من قبل نحو ٣,٠٠٠ امرأة ورجل من جميع أنحاء البلاد، أتاحت تجنيد الجمهور الواسع حول هذا الهدف. ويتبيّن من استطلاع أجرته إحدى وسائل الإعلام بعد عدد من الأشهر التي نشطت خلالها الحملة، أنّ نحو سبعين بالمائة من مُجمل الجمهور في إسرائيل يدعم انتخاب امرأة للرئاسة. وقد أقيمت في إطار الحملة، أيضاً، مظاهرة تأييد للمرشحة للرئاسة أمام الكنيست، مؤتمّر دعم لهذه المبادرة وغيره.

حركة أحوقي قامت بتمويل الحملة، والمركزة، التي عملت في إطار نصف وظيفة، عملت من مكتب الحركة. ومرة في الشهر عُقدت جلسات لممثلات المنظمات لاتخاذ قرارات في شأن النشاطات القادمة، وجرت العلاقة اليومية بين ممثلات المنظمات من خلال البريد الإلكترونيّ.

## إنجازات الحملة

أرست الحملة قاعدة لديناميكية من الشراكة القصيرة الأجل بين منظمات تعمل معاً من أجل هدف متفق عليه. وقد نجحت

الشراكة في أن تصمد رغم الاختلافات القائمة في المفاهيم، في مجالات العمل وفي أساليب النشاط الخاصّة بالمنظمات. وقد حصدت الحملة إنجازات كثيرة: اللغة الإعلامية - الجماهيرية التي انبثقت عنها إلى الحيز الاجتماعي، كانت مكوّنة من مصطلحات ومفاهيم نسوية راديكالية، تسعى لتغيير النظام القائم، وذلك، أيضاً، بواسطة تغيير البنية العائلية - الأبوية المُمثلة بمؤسسة الرئاسة والراسخة فيها. وانطلاقاً من أنّ الهدف الرئيسي للحملة كان ترسيخ مفهوم نسوي في قطاعات جماهيرية واسعة، السعي المكشوف ضدّ طبيعة الانتخاب وضدّ مميزات الشخصيات التي يتمّ انتخابها لمناصب كبيرة في إسرائيل وزيادة الوعي العامّ للعلاقة بين قوّة السلطة- الذكورية منفلة الرقابة والقيود، وبين الشك الذي يحوم حول الرئيس حينها في ارتكاب مخالفات جنسية متتالية، نجحت الحملة في أشهرها الأولى في تحقيق الأهداف التي وُضعت نُصبها في بدايتها. لم يكن القصد من الحملة، أولاً وقبل كل شيء، الانتخاب الفعليّ والفوريّ لرئيسة بدلاً من رئيس، ولم تكتمل، فقط، بتغيير جنس الشخصية التي يتمّ انتخابها لهذا المنصب. كانت الحملة، أولاً وقبل كل شيء، حملة فكرية، وكان القصد منها إدماج مفاهيم نسوية في النقاش الجماهيريّ السائد تتحدّى النظام القيميّ القائم. كان هناك من ادّعى أنّ المصطلحات والمفاهيم النسوية الواضحة التي نبعث من الحملة وانتشرت في وسائل الإعلام، أضافت إلى تجنّد الجمهور، ولم تنتقص منه بالتأكيد. نتائج الاستطلاع، التغطية الإعلامية المتتابعة، تجنّد النساء والمنظمات من تشكيلة واسعة من المواقف، دعم رائدات/ ورواد رأي عامّ من مختلف الأوساط، ودلّت جميعاً في الأشهر الأولى من الحملة إلى تغلغل مكثف لمفاهيم وخطاب نسوية لدى الجمهور الواسع.

تكلّلت الحملة بالنجاح، وذلك، أيضاً، لأنّ المبادرات إليها والناشطات فيها أدركن أنّ الجمهور والإعلام يعيشان حالة ملل من الفكر والبنية السلطوية القائمة. وعلى خلفية تغطية إعلامية يومية، تقريباً، للشكوك حول ارتكاب الرئيس حينها مخالفات جنسية متتالية، كان في إمكان النسويات أن يقترحن حلاً بروح مبادئهنّ: طرح مبادرة ولغة نسوية في الميدان العامّ، كانت لهما حظوظ في أن تحظيا بإصغاء جماهيريّ يساهم في تغيير واقع مُزعج وعنيف.

نجحت الحملة في تحقيق واحد من أهدافها الرئيسية، عندما اتضح أنّ جمهوراً واسعاً يدعم، فعلاً، فكرة انتخاب امرأة للرئاسة. ورغم ذلك، نشأت هناك صعوبة في تجنيد نساء من طوائف وطبقات مختلفة، لعرض ترشّهنّ لمنصب الرئيسة. بعض من النساء، والكثير منهنّ ناشطات في الحقل النسويّ، قلنّ إنهنّ متخوفات من مباشرة عملية عرض الترشّح للرئاسة، ويعود ذلك، في الأساس، إلى الدعم المطلوب لذلك من جانب أعضاء/عضوات الكنيست، الذين يقومون بانتخاب الرئيسة/القادمة. كان هناك تجاوز من امرأة واحدة، فقط، عضو الكنيست كوليت أفيطال. وقد أعربت نساء أخريات عن تخوفهنّ من عرض ترشّهنّ، لأنهنّ لم يؤمننّ بأنهنّ سيحظين بدعم كبير. حقيقة أنّ انتخاب الرئيسة/ه هو بأيدي الكنيست وليس الجمهور، قلّصت - إلى حدّ كبير - من حظوظ انتخاب امرأة للمنصب، وثبّتت نساء لسنّ عضوات كنيست عن عرض ترشّهنّ.

رغم أنّ كوليت أفيطال لم تحظَ بدعم الأغلبية في الكنيست، وحلّت في المركز الأخير من بين المرشّحين الثلاثة للرئاسة، فهناك من اعتبر الخطوة التي اتخذتها سابقة مهمّة، سواء أكان ذلك بفضل الدعم الجماهيريّ لترشّح امرأة لمنصب الرئيسة، أم بمجرد اقتراح امرأة كمرشّحة للرئاسة. وكان هناك أخريات اعتبرنّ ترشّح كوليت أفيطال الوحيد دليلاً على الصعوبة التي تواجهها نساء نسويات، لسنّ مندجات في الجهاز السلطويّ القائم، في احتلال مناصب عامّة كبيرة. وقد ادّعت هؤلاء، أيضاً، أنّه إلى جانب الإنجاز الذي قادتته كوليت أفيطال، برزت، مرّة أخرى، الصعوبة التي تواجهها نساء من طوائف وطبقات غير مهمينة، في تحقيق دعم وظهور واسع بين الجمهور، داخل المؤسسة وفي السلطة.

## الحملة لإقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من السلطة

المبادرة إلى الخروج بحملة لمنظمات نسائية تناضل من أجل إقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من السلطة، نمت على خلفية القضايا التي تمّ الكشف عنها خلال السنة التي سبقتها في الإعلام الإسرائيلي، بالنسبة إلى مخالفات جنسية ارتكبتها موظفون كبار في السلطة. وكان الهدف توسيع وتغيير طبيعة الخطاب الجماهيري حينها حول الاعتداء الجنسي، من خلال توجيه إصبع الاتهام إلى المعتدي الشخصي والجماعي الذي تمتع بمكانة سياسية كبيرة، ومن خلال الخروج بنشاط احتجاجي حثيث ضدّ العنف الجنسي تجاه النساء.

**تحالف النساء لأجل السلام** وافق على تمويل الحملة، وقد تجنّد، أيضاً، للعمل على تحقيق أهدافها. قامت مركزة الحملة بالتوجّه في البداية إلى تسع منظمات نسوية لتنضمّ إلى العمل المشترك، وقد استجابت كلّ ممثلاتها لهذا التوجّه. المنظمات الشريكة في الحملة كانت تحالف النساء لأجل السلام، أحوطي، اتحاد مراكز مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي، إيتاخ - معك، امرأة للمرأة، جمعية الدراسات النسوية وبحث الجندير، مركز الدعم في تل أبيب، صوت المرأة، لوبي النساء في إسرائيل. وانضمت إلى الحملة لاحقاً، أيضاً، المنظمات: "فيتسو"، مركز تمورا وكوليك. وبعد انتهاء الحملة استمرّ النشاط المشترك حول مقاومة العنف الجنسي لموظفين كبار في السلطة. وقد انضمت إلى هذا النشاط، أيضاً، جمعية التمكين الاقتصادي للنساء، مركز مهوت، "نعمت، المرأة لجسدها، برلمان نساء، روح نسائية، وحركة ش.ي.ن..

في آذار ونيسان ٢٠٠٧، تجنّدت لحملة إقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من السلطة منظمات نسائية من طيف سياسي - نسويّ واسع، ومن مجالات نشاط مختلفة. وافقت المنظمات على أن تبني في ما بينها شراكة، لتثير معاً نقاشاً عاماً يقطّأ وواسعاً ضدّ مسّ سلامة جمهور النساء في إسرائيل، في أعقاب العنف الجنسي من جانب موظفين كبار في السلطة تجاه رؤوساتهم.

الرسالة الرئيسية للحملة، التي انطلقت في أيار عام ٢٠٠٧، دعت إلى إقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من السلطة، من خلال التأكيد على العلاقة بين القوّة السلطوية وبين العنف الجنسي لموظفين كبار تجاه النساء. وقد وضعت الحملة نصب عينها هدفين أساسيين:

1. تجنيد صحافيّات وصحافيين من وسائل الإعلام المختلفة لدعم رسالة الحملة، ومن خلال ذلك توعية الجماهير للظاهرة، ومنع عناصر مؤثرة في الإعلام من التجنّد لصالح مرتكبي مخالفات جنسية في السلطة.
2. إنشاء حوار مشترك بين المنظمات النسائية، ليقوم بتوسيع رقعة الوعي الجماهيري لظاهرة العنف الجنسي من قبل موظفين كبار في السلطة، ولطرق مقاومتها المختلفة.

### ركّزت خطة الحملة على بعض من صُعد النشاط

1. النشاط الحثيث الخاصّ بالعلاقات العامّة في قضايا مرتكبي المخالفات الجنسية من الموظفين الكبار.
2. حملة إعلانيّة في الإنترنت.
3. نشاطات ميدانيّة لنساء ضدّ الظاهرة المذكورة، تؤكّد على إلغاء الفصل القاطع المتبع بين "صاحبات المهنة" وبين ضحايا العنف الجنسي، لكي يُدوّت داخل المنظمات وخارجها مفهوم أن كلّ امرأة هي ضحية عنف جنسيّ بهذا الشكل أو ذاك.
5. تجنيد رائدات/رؤاد رأي عامّ والجمهور الواسع للنشاط من أجل إقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من السلطة.
6. نشاط قانونيّ لمحكمة ووصم مرتكبي المخالفات الجنسية من الموظفين الكبار بالعار.

## طبيعة الشراكة بين المنظمات

تحالف النساء لأجل السلام مؤل الحملة وأجر المركزة، لذا فإن المنظمات التي انضمت لم تكن مُطالبة بالمشاركة في تمويلها. المحادثات بين المنظمات تمت بأساليب عدّة: أُجريت في بداية الحملة جلسات للقيام معًا ببلورة رسائل الحملة وأهدافها. وقد التقت خلالها ممثلات المنظمات عدّة مرّات مع مكتب الدعاية الذي تبرّع بخدماته بلا مقابل، لتبلور معًا الدعاية التي أطلقت على الإنترنت في موقع ynet، وكذلك مع شركة الاستطلاعات التي أُجرت في بداية الحملة استطلاعًا تناول مواقف الجمهور بالنسبة إلى المخالفات الجنسيّة في جهاز السلطة. وقد قامت ممثلات المنظمات خلال الحملة ببناء شبكة بريد إلكترونيّ، مكنتهنّ من إجراء اتصال دائم، يوميّ، أحيانًا. وقد اتّسعت بعد الحملة شبكة البريد الإلكترونيّ، وهي تشمل اليوم ممثلات من ٣٠ منظمة نسائيّة، يواصلنّ التحدث في الشبكة عن مظاهرات، احتجاجات، إبداء آراء، ونشاطات مشتركة أخرى.

## الإنجازات

تمّ إنجاز هدفيّ الحملة بصورة فاقت التوقعات: حتى بداية الحملة اعتاد الإعلام الإسرائيليّ تغطية مجال العنف الجنسيّ بصورة وضعت ضحية العنف الجنسيّ في مكانة الضحية التي لا حول لها ولا قوة من الأطراف الجغرافيّة - الطبقيّة - الطائفية، مُطلّلة الوجه وبلا اسم. وقد اتبع الإعلام الإسرائيليّ في كثير من المرات التعاون مع النظرة المتشككة، وحتى المهمّمة تجاه ضحايا العنف الجنسيّ، وبوطأة أشدّ عندما كان المشكوك فيهم والمدّيون بارتكاب مخالفات جنسيّة موظفين كبارًا. في هذه الحملة وضع تحالف المنظمات النسائيّة نصب عينيه هدفًا: تمرير "ساعة تربية" للاعلاميين في إسرائيل، عن ظاهرة العنف الجنسيّ عمومًا، وعن ظاهرة العنف الجنسيّ في جهاز السلطة خصوصًا. وقد أُجريت خلال الحملة مئات المحادثات مع صحافيّات/صحافيين حول الموضوع، من أجل تعليمهم حول المميّزات الرئيسيّة للعنف الجنسيّ في جهاز السلطة، لكي يذوّتوا رسائل الحملة ولكي يغيّروا من تجنّدهم من أجل مرتكبي مخالفات جنسيّة من بين الموظفين الكبار، واستبداله بالاعتراف بوجود ظاهرة العنف الجنسيّ ضدّ النساء وبدعم ضحايا العنف.

حالة حاييم رامون هي حالة اختبارية. فمنذ بداية تغطية الفعل المشين الذي اقترفه بحقّ امرأة، تجنّد من أجله غالبية رجال الإعلام، ونشروا أخبارًا شجّعت النظرة المتشككة تجاه المشتككة ضده. وابتداء من منتصف الحملة تبدّلت التغطية الإعلامية وكثير من الصحافيّات/الصحافيين غيّر/وا من موقفهنّ/موقفهم تجاه رامون. سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المخالفة نفسها أم بالنسبة إلى محاولات الطعن بالضحية. زيادة على ذلك، فالكثير من الصحافيّات/الصحافيين تبنّوا العلاقة التي بنتها مضامين الحملة بين إجراءات وتصرفات مرتكبيّ المخالفات الجنسيّة الكبارين - وشيخه كتساف وحاييم رامون.

في الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحملة، بين أيار وآب ٢٠٠٧، حدث انقلاب في الخارطة الإعلامية في البلاد. فشخصيات رئيسية في الإعلام، بمنّ فيهم محررو صحف، أمثال أمنون دانكنر (الذي كان حينها محرر "معاريف")، نشروا آراء انتقدت مرتكبيّ المخالفات الجنسيّة من الموظفين الكبار، وأعربوا عن دعم ضحايا العنف الجنسيّ. وفي هذه الأشهر تجنّد الإعلام الإسرائيليّ كلّ لتغطية العنف الجنسيّ الذي يمارسه موظفون كبار في جهاز السلطة.

وليس هذا، فقط. فمن موضوع تمّ الزجّ به، دائمًا، إلى هامش النقاش الإعلاميّ في إسرائيل، أصبحت ظاهرة المخالفة الجنسيّة في جهاز السلطة واحدًا من المواضيع الأكثر تطرّفًا وتغطية إعلامية، على الصفحات الأولى للصحافة المكتوبة، في صدارة النشرات الإخبارية في الإذاعة والتلفزيون، وفي المواقع الإخبارية في الإنترنت. ولغرض تجسيد ما نقول، ففي الأشهر من أيار حتى تمّوز ٢٠٠٧، تمّ نشر مائة واثنين وسبعين خبرًا في الإعلام من قبل الحملة، ذلك بالإضافة إلى عشرات مقالات الرأي في الموضوع. لقد ذوّت الإعلام الإسرائيليّ فورًا وجود الجهة المُسمّاة المنظمات النسائيّة، ومن الشهر الثاني للحملة، قامت غالبية الأخبار الصحافية التي نُشرت



في هذا الموضوع، بمنح المنظمات النسائية الثقة. هكذا دُوِّت لدى الجمهور في إسرائيل وجود جهة واسعة وذات تأثير كبير، هي المنظمات النسائية.

بفضل اللتماسات إلى محكمة العدل العليا، التي قام بتقديمها مركز "مهورا" وحركة أحوقي ضد تعيين حاييم رامون في الحكومة، والالتماسات التي قدّمها لوبي النساء في إسرائيل، اتحاد مراكز المساعدة وصوتك ضد صفقة الأذعاء لموشيه كتساف، مواصلة النقاش القانوني حول قضية العار الذي سيوصم به الرئيس السابق، وسلسلة طويلة من المظاهرات، يواصل الإعلام الإسرائيلي تغطية نشاط المنظمات النسائية في هذا الموضوع حتى اليوم، رغم أنّ الحملة الرسمية انتهت في نهاية تموز ٢٠٠٧.

الإنجاز المهمّ الإضافي لهذا التحالف القصير الأجل، هو الشراكة التي تشكّلت بين المنظمات النسائية، شراكة أخذت بالتوسّع وقت الحملة وبعد انتهائها. يجري الحديث عن انطلاقة في مجال العمل المشترك في الحقل النسويّ، خصوصاً لأنّ الحديث عن منظمات قسم منها مختلف عن الآخر اختلافاً جوهرياً، سواء أكان ذلك بالمفاهيم أم في مجالات العمل. ورغم أنّ قسماً من المنظمات يميل، بشكل مفهوم، إلى التأكيد، أولاً وقبل كلّ شيء، على الثقة التي تحظى بها المنظمة، وبعد ذلك، فقط، التحالف الذي تشكّل، يبدو أنّه تبلورت إمكانية موضوعة العمل والنضال المشتركين على رأس سلّم الأولويات النسويّ.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ النشاط المشترك للمنظمات مكن من توسيع وتنوع النشاط في مجال العنف الجنسيّ، إعادة صياغة مفاهيمه، توسيع وتجديد أساليب مقاومة الظاهرة. الإدماج بين النشاط في الميدان، النشاط الإعلاميّ، النشاط القانوني والدعائيّ، أتيح بفضل التعاون بين منظمات مختلفة بمفاهيمها وبتخصّصاتها، ومن هنا، أيضاً، نبع التأثير الدراميّ للحملة على التجنّد الجماهيريّ ضدّ ظاهرة ارتكاب موظفين كبار في جهاز السلطة مخالفات جنسيّة. فعلى سبيل المثال، بعد أن انتشرت صفقة الأذعاء الخاصة بموشيه كتساف في وسائل الإعلام، في بداية الشهر الأخير من الحملة، اشترك في مظاهرات المنظمات النسائية في ساحة رابين في تل أبيب نحو ٢٠,٠٠٠ متظاهرة/متظاهر، وهو عدد غير مسبوق قياساً باحتجاجات أقيمت في السابق ضدّ العنف الجنسيّ. نشاطات عريقات في المجال، حكّين أنّه حتى ذلك الحين تعودنّ على رؤية بضع مئات من المتظاهرات، على الأكثر، في مجال مقاومة العنف الجنسيّ ضدّ النساء.

زد على ذلك، أنّ التعاون بين المنظمات النسائية مكن من إنشاء حوار بين مفاهيم نسويّة مختلفة، بين توجّهات تدعو، أولاً وقبل كلّ شيء، إلى المساعدة، وبين توجّهات تعطي أولوية للاحتجاج الجماهيريّ، وبين نساء من مختلف الهويّات، التماهيات، الطوائف، القوميات، والطبقات في المجتمع. هذا التعاون يستند، أيضاً، إلى تعارفات شخصية جديدة، لأنه، أيضاً، إذا كان كثير من النساء نشيطات في الحقل النسويّ في إسرائيل لسنوات طويلة، فإنّ الانقسام البين تنظيمي منع هذه التعارفات.

يُسجّل لهذه الحملة إنجاز آخر: رغبة كلّ واحدة من المنظمات في أن تثبت للجمهور وللصناديق، على حدّ سواء، كونها طرفاً في الحملة. لدى إجراء المقابلات مع ممثلات المنظمات، اتضح أنّ جميع الجمعيات التي شاركت في الحملة، عرضت نشاطها في التقرير السنويّ الذي أرسل، أيضاً، إلى الصناديق التي تقوم بتمويلها. منظمتان على الأقلّ حصلتا على تمويل من الصناديق خلال الحملة بفضل مشاركتها، وقسم من المنظمات حصلت، أيضاً، على تبرعات من أفراد تماهوا مع النضال.

في الحوار ما بين المنظمات وما بين النساء ظهرت خلال الحملة اتفاقات واختلافات. وحتى إذا كانت قائمة قبلها، فإنّه كان من الممكن خلالها الاعتراف بها ومواجهتها، وإتاحة الفرصة بذلك لاستمرار الشراكة التي بقي قسم منها حتى اليوم. سأنوسّع بالحديث عن النزاعات التي نشأت بين المنظمات وقت الحملة وبعدها، في الفصل الثانويّ التالي.

## الفصل السابع

# تحالفات المنظمات - بين المنافسة والشراكة

التحالفان القصيرا الأجل اللذان وُصفا أعلاه، عملا في إطار حملة مشتركة، وقد كان مركز نشاطهما رفع الوعي العام من خلال وسائل الإعلام. اجتماع المنظمات حول حملة محدودة لبضعة أشهر، هو السبب الأساسي لنجاح هذه التحالفات. الجدول الزمني الضيق إلى جانب تركيز النشاط في العلاقات العامة، أتاحا للمنظمات المختلفة الموافقة على الأهداف وعلى مضامين الشراكة، وفي وقت النضال نفسه، طغت الموافقة على خلافات الرأي بينها. القدرة على وضع أهداف محدّدة، خطة عمل واضحة وتوزيع أدوار ومهام بين المنظمات، زادت بشكل ملحوظ عندما كانت الشراكة قصيرة الأجل. في مثل هذه الشراكة تغطي قدرة كل الشركات على إبداء الليونة لمُدّة زمنية قصيرة لغرض تحقيق الأهداف المتفق عليها، وترك الخلافات المعروفة فيما بينها جانبا.

عندما يكون هناك موعد محدّد لانتهاه النشاط المشترك، تكون المنظمات على استعداد، أحيانا، للتنازل عن الحصول على الاعتبار في وسائل الإعلام. وفي إطار التحالف القصير الأجل، لا تكون أية منظمة مطالبة بالتنازل عن الظهور الإعلامي لمُدّة طويلة، حيث إنّ الفائدة المجنّبة من تسليط الضوء على موضوع النضال المشترك أمام الجمهور، تغطي، من ناحية كل واحدة من المنظمات، على الثمن القصير الأجل المتعلق بخفض الاعتبار الممنوح لكل منظمة على حدة. الزيادة الدراماتيكية في التغطية الإعلامية لظاهرة العنف الجنسي، أتاحَت التجنّد الجماهيريّ الواسع للنضال المشترك، وساهمت - في نهاية الحملة على حدّ سواء - في زيادة التغطية الإعلامية للمنظمات التي واصلت النشاط في هذا الموضوع، وفي قدرتها على تجنيد الدعم الاجتماعيّ والموارد.

في هذين التحالفين، طغت الموافقة على النزاع وقت الحملة. فالشراكة التي تشكلت حول انتخاب امرأة للرئاسة، تشكلت بسهولة أكبر، وكانت مشحونة بالقليل جدّا من النزاعات، ذلك لأنّ موضوع الحملة لم يكن متماهيا في أيّ من مضامينه مع أيّ من المنظمات الشريكة، لذا فهو لم ينافس منظمة أو نشاطا قائما. وبكلمات أخرى، حقيقة أنه لم تكن هناك منظمة نسوية قائمة متماهية مع نشاط من أجل انتخاب رئيسة لإسرائيل، منعت المنافسة بين التحالف وبين الشركات فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ امرأة واحدة، فقط، عرضت ترشّحها للرئاسة، ولو أنّ نساء أخريات عرضن ترشّحن، لكان من المحتمل ظهور خلافات في الرأي بين المنظمات على دعم لهذه المرشحة أو تلك. زد على ذلك، أنّ موضوع الحملة كان مقبولا على نساء يتبنين مفاهيم نسوية أكثر ليبرالية، ونساء يتبنين مفاهيم نسوية أكثر راديكالية. فالأولى اعتبرت ترشّح امرأة لمنصب رسميّ معتبر رفيع إنجازا بحدّ ذاته. أما الأخيرة فقد اعتبرن الحملة فرصة لترسيخ مفهومها الساعي لتغيير الملامح الأبوية للذولة والمجتمع، بين الجمهور، سواء أكان ذلك

من خلال انتخاب امرأة نسوية لمنصب رفيع، أم من خلال المحاولة لتجديد مرشحات لهذا المنصب من جاليات، ثقافات وقوميات مقموعة ومُقصاة. وهؤلاء اتبعن تكتيك اختيار موضوع يُمكن أن يُجند لصالحه قطاع واسع من الناس من خلال بناء حوار نسوي - جذري حوله.

عملية بلورة اتفاقات بين المنظمات حول انتخاب امرأة للرئاسة، أصبحت مسألة معقدة ومثيرة للتحدي أكثر، في حالة الحملة الرامية إلى إقصاء مرتكبي المخالفات الجنسيّة من جهاز السلطة. فحتى بداية الحملة اعتُبرت مراكز المساعدة والدعم العامل الوحيد أو المهيمن الذي يهتم بمواجهة العنف الجنسيّ. لذا، كانت مشاركة مراكز المساعدة والدعم ضرورية، إلا أنها، أيضاً، هي التي خلقت في النهاية خلافاً بينها وبين قسم من المنظمات الشريكة. وكما سبق أن أُكِّدْتُ، ففي أغلب فترة الحملة طغت الموافقة على الخلاف، وقد استجابت مراكز المساعدة والدعم للشراكة، لأنه كان في مقدورها أن تُبرز إلى حدّ بعيد على الأجندة العامّة الموضوع الذي تشتغل به بإخلاص كبير على امتداد سنين طوال. أمّا بالنسبة إلى باقي الشريكات في التحالف، فقد كان العمل النشط والحصريّ في مقاومة العنف الجنسيّ، جديداً، وعلى الأغلب لم يكن متماهياً مع النشاط التنظيميّ الرئيسيّ لهنّ. الانضمام إلى العمل في الموضوع الذي نجح في تجنيد تشجيع جماهيريّ واسع، إلى جانب الثقة التي حظي بها قسم من المنظمات الشريكة في الحملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، زاد من دافع المنظمات لأن تكون طرفاً في النشاط، وساهما في توسيع شبكة المنظمات التي ضُمت إلى التحالف لاحقاً. وفي المقابل وقريباً من انتهاء الحملة، تراجع دافع مراكز المساعدة والدعم لمواصلة العمل المشترك، لسبب نشوء نزاعات مع قسم من الشريكات على جودة الحملة ومضامينها، التخوف المشروع من تشويه ملامح الحصريّة في هذا المجال من النشاط، وفي منافسة منظمات أخرى، على الظهور الإعلاميّ والجماهيريّ في الموضوع.

قبل انتهاء الحملة بشهر، وفي أعقاب الكشف عن صفقة الأذعاء الخاصّة بكتساف، طغت خلافات الرأي بين المنظمات على الاتفاق في ما بينها، خصوصاً لأنه ظهرت فرصة للمبادرة إلى نشاط احتجاجيّ واسع النطاق ضدّ صفقة الأذعاء. الخلاف حول البلاغات التي يجب أن تحملها المظاهرة وحول طبيعتها، جعلت اتحاد مراكز المساعدة، الذي كان حتى ذلك اليوم شريكاً مساوياً لبقية منظمات الحملة، يقوم بنفسه بتنظيم تظاهرة في ساحة راين داعياً إلى إلغاء صفقة الأذعاء. وفي الوقت نفسه، كانت بقية المنظمات، أيضاً، تعمل على تنظيم تظاهرة وعلى مراقبة المقولات التي ستتناهاها، من دون أن تكون هناك موافقة بين المشاركات في التحالف على مضمون الإعلان الذي نشر خبر التظاهرة في الصحافة وعلى مضمون الاحتجاج نفسه. مراكز المساعدة والدعم ومنظمات أخرى وجدت نفسها تقف على طرفي نقيض مع منظمات أخرى اعتقدت أنه يجب تشكيل احتجاج متنوع المضامين ضدّ صفقة الأذعاء، بما في ذلك أعمال الإخلال بالنظام العامّ في شوارع المدينة. أحد الخلافات دار حول السؤال، هل يجب التظاهر فقط ضدّ صفقة الأذعاء الخاصّة بكتساف، أم يجب أن يُضاف إلى ذلك، أيضاً، الاحتجاج ضدّ عودة رامون إلى الحكومة، بعد ادانته بارتكاب فعل مشين. أمّا الخلاف الآخر فكان حول طبيعة المظاهرة: فمراكز المساعدة والدعم ومنظمات أخرى وقفت إلى جانب تجنيد خطيبات/ خطباء للمظاهرة، وخصوصاً من القطاع السياسيّ - الاجتماعيّ المركزيّ، وفي المقابل، أدعت منظمات أخرى أنه يجب منح الشريكات في التحالف معظم الحضور على منصّة الخطيبات. وقد اختلقت المنظمات فيما بينها، أيضاً، على طبيعة الاحتجاج. فمراكز المساعدة والدعم ومنظمات أخرى دعمت أن تكون المظاهرة قانونية ومنظمة، قادرة على تجنيد الإجماع السياسيّ حولها. وكانت هناك منظمات أخرى ادّعت أنّ الإخلال بالسافر بقواعد العدل كما ظهر في صفقة الأذعاء التي اخترعها المستشار القضائيّ للحكومة للرئيس السابق، يستوجب أن تقوم المتظاهرات بالإخلال بالنظام الاجتماعيّ وبناء احتجاج "غير مؤدّب".

الانشقاق الذي انعكس من خلال خلافات شديدة اللهجة من وراء كواليس المظاهرة، ظهرت في الأخير على الساحة، ووصلت، تقريباً، إلى حدّ خروج مظاهريّ احتجاج في الوقت نفسه. ففي ساحة راين أقيمت تظاهرة منظمة تخللتها كلمات لخطيبات/

خطباء، أغلبهنّ من الخارطة السياسية - الإعلامية المركزيّة، وكانت رسالتها إلغاء صفقة الأدعاء مع كتساف. صحيح أنّ ناشطات جميع المنظمات كُنّ حاضرات بين الجمهور، إلا أنّ قسماً من المنظمات بادرت إلى تظاهرة إضافية، بدأت فُيئِل انتهاء التظاهرة في الساحة. أكثر من ألف امرأة، كثير من هنّ أدركن أنفسنّ لأوّل مرّة كضحايا عنف جنسيّ، أغلقن شوارع وعطلوا حركة السير، بنداوات توافقت مع الرسالة العامّة للحملة، أي الدعوة إلى إقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من جهاز السلطة، إلغاء صفقة الأدعاء مع كتساف وفصل حاييم رامون من الحكومة.

الشهر الأخير من الحملة كان مشحوناً بالخلافات، خصوصاً بين مراكز المساعدة والدعم وبين منظمات لامؤسسية. ورغم ذلك، فمع انتهاء الحملة، عندما التقت ممثلات مُجمل المنظمات، نجحن في التحدث، وناقشن، أيضاً، النزاع فيما بينهنّ، وكذلك رغبتهنّ في مواصلة العمل معاً في المستقبل. وقد اعترفت جميع الممثلات بأنّ الحملة حققت إنجازات طيبة وباركن إقامتها، وتبلور هناك شعور بأنّ العنصر المقربّ بينهنّ أقوى من كلّ مُبعد.

في أعقاب تسلسل الأحداث بعد انتهاء الحملة، ومن جملتها التصديق على تعيين حاييم رامون في منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة، ومناقشات اللتماسات ضدّ هذا التعيين، وضدّ صفقة الأدعاء الخاصّة بكتساف، واصل الإعلام اهتمامه بنشاط المنظمات النسائية في هذا الموضوع. والآن، طلبت منظمات أخرى، أيضاً، الانضمام إلى الشراكة، رغم أنّ نشاط التحالف، عملياً، قد انتهى. المنظمات النسائية التي كانت شريكة في الحملة، ومنظمات أخرى، لم تُردّ وقف النشاط.

**مراكز المساعدة والدعم**، التي كانت حتى هذه الحملة، كما ذُكر، المنظمات التي تهامت أكثر من غيرها مع موضوع العنف الجنسيّ، ظلّت مُنشقة. صحيح أنّ استمرار الشراكة وفّر فرصة ذهبية لمواصلة زيادة وعي الجمهور للموضوع الذي تشغل به المراكز، أي مقاومة العنف الجنسيّ، إلا أنّها، في الوقت نفسه، تخوّفت، وبحثت إلى حدّ ما، من أنّ مضمون الاحتجاجات ومضمون جزء من البلاغات الصحافيّة التي صدرت باسم المنظمات النسائية، لا يُواظم قناعاتها وطبيعتها عملها. قسم من الاحتجاجات، ومثلها، أيضاً، قسم من الأخبار التي انتشرت في وسائل الإعلام، تميّزت بنقاشها الجذريّ واللامؤسسيّ - وقسم منها خرجت حتى بدعوات واضحة وصریحة إلى الخروج بأعمال شغب وعدم الإذعان للشرطة وقت المظاهرات. صحيح أنّه لم توافق جميع المنظمات على طبيعة الخطاب والمسلکيّة، إلا أنّ المعارضة أتت، أساساً، من مراكز المساعدة والدعم، التي تخوّفت من أن تكون متماهية مع قيم، مضامين ونشاطات لا تليق بطبيعة منظماتها. قسم من المتطوّعات والأجيرات في مراكز المساعدة والدعم، لا يتماهيّن بالذات مع مواقف يساريّة أو لامؤسسيّة. فالمراكز تأخذ قسماً من ميزانيتها من الوزارات الحكومية، وهي تعمل بتعاون مع اليمين ومع اليسار في الكنيست لإحداث تغييرات في التشريع، ونشاطها الأساسيّ هو تقديم خدمات مساعدة ودعم لضحايا العنف الجنسيّ. لذا، فإنّ النشاط النسويّ اللامؤسسيّ الذي برز منذ أيام الحملة واستمرّ بعدها، إلى جانب الحوار الذي نشأ في الإعلام حول احتجاج المنظمات النسائية، وكان متماهياً في قسم منه مع مواقف لامؤسسيّة، صعّد النزاع بين مراكز المساعدة والدعم وبين قسم من المنظمات التي واصلت العمل في موضوع العنف الجنسيّ.

وفي المقابل، فالدافع الآخذ بالتعرّز لدى الكثير من المنظمات النسائية للمشاركة في النضال ومواصلته، منعهنّ من الاعتراف بالصعوبة المفهومة ضمناً لدى مراكز المساعدة والدعم، التي عملت لعشرات السنين في هذا المجال وحدها، تقريباً. حتى إذا كسبت مراكز المساعدة والدعم خلال الحملة من الظهور الهائل لمقاومة العنف الجنسيّ، والذي فضله استطاعت، أيضاً، إعلاء تجنيد الهبات والتبرّعات لنشاطها، ففي نهايته وبعده قسم من المنظمات الأخرى، التي كانت معنيّة بالعودة إلى أن تكون طرفاً في النضال في الموضوع بلغتها وعلى طريقتها، اعتبرتها عرضة للنزاع. الانتقال السريع من موضوع حصريّ منسوب إلى منظمة معيّنة، إلى موضوع واسع يتماهى مع المنظمات النسائية، هو - من جهة - إنجاز، ومن جهة أخرى، مصدر للنزاع، ولم تعترف كلّ الشريكات

بشرعية هذا النزاع. غياب وجود طرح منظم للحوار بين مُجمل المنظمات، في أعقاب الانتهاء الرسمي للحملة، أدى إلى أن إدارة النشاط من هذه المرحلة ولاحقًا، كانت من دون مركزية بأجر.

من اللحظة التي انتهت فيها رسميًا الحملة لإقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من جهاز السلطة، أصبحت، عمليًا، اثنتان طويل الأجل من دون موعد انتهاء، وبدأت تظهر فيها النزاعات نفسها التي تميّز شراكات غير محدودة بزمن. من أجريت معهنّ مقابلات من مراكز المساعدة والدعم أعربن عن خيبة أمل نابعة من الإحساس بأنّ إنجازاتهنّ طوال سنوات في مجال مقاومة العنف الجنسي، أمحت من وعي بعض من المنظمات، وكذلك حقيقة أنّهنّ يواصلن يومًا بعد يوم تقديم المساعدة والدعم لضحايا الاعتداء الجنسي، ومواجهة الصعوبات الهائلة والعمل الكثير الذي تبقى للقيام به في هذا المجال. وجاء على لسانهنّ، أنّ نجاح الحملة ولّد لدى قسم من المنظمات الشعور بأنّ التغيّر في الرأي العامّ بالنسبة إلى هذا الموضوع، طرأ بفضلها، والآن، كلّ من المنظمات تريد قطف ثمار إنجازات السنة الأخيرة، من دون الاعتراف بحقيقة أنّ مراكز المساعدة والدعم هي التي وعت لأول مرة الرأي العامّ لوجود ظاهرة العنف الجنسي. هذه الادعاءات تميّز النزاع المعروف بين المنظمات التي تركز، أساسًا، على المساعدة والدعم، وبين منظمات تركز، أساسًا، على الاحتجاج والمقاومة. يجب التأكيد على أنّ مراكز المساعدة والدعم تدمج في نشاطها، كلّ الوقت، أيضًا، منحى التغيير الاجتماعيّ، سواء أكان ذلك من خلال لوبي فعّال في الكنيست، أم من خلال مناسبات عامة، حتى لو كانت، أولًا وقبل كلّ شيء، تشغل بتقديم المساعدة والدعم لضحايا العنف الجنسي. تُنكر منظمات المساعدة والدعم على النشاطات في الميدان ما يحظنّ به من ترف، كونهنّ متفرّغات للتظاهر باسم مُثل عليا، إلاّ أنّهنّ لا يواجهنّ بشكل يوميّ التعقيد الخاصّ بتقديم المساعدة والدعم لضحايا العنف. بينما تحتجّ منظمات الاحتجاج على منظمات المساعدة والدعم، لأنّها، في رأيهما، تعمل داخل النظام القائم، تتعاون مع المؤسسة، ولا تقوم بما يكفي لتغيير المبنى الاجتماعيّ الذي يُنتج المزيد والمزيد من الضحايا.

الجدل الذي استمرّ بين الممثلات، عبر البريد الإلكترونيّ، فقط لا غير، تقريبًا، بدلًا من التحدث وجهًا لوجه، عمق، في البداية، الشعور بأنّ الخلاف يطغى على الاتفاق. ما اعتُبر في نهاية الحملة خلافًا يصعب تجاوزه، نجح في التلاشي أمام الاعتراف بأنّ الخروج المشترك للعمل النسويّ يحقّق إنجازات، لا تستطيع منظمة واحدة تحقيقها. في صيف ٢٠٠٨، بعد سنة على انتهاء الحملة الرسمية، نجحت مرة أخرى سبع وعشرون منظمة في الخروج بنضال قصير الأجل ضدّ ظاهرة التحرشات الجنسية لموظفين كبار في مؤسسات التعليم العالي ضدّ طالبات. التحدث السريع عبر شبكة البريد الإلكترونيّ، التوقيع المشترك على طلب ضبط معيار أخلاقيّ يمنع العلاقات الحميمة بين المحاضرين والطالبات، وحملة إعلامية مكثفة لمنظمات نسائية، أدّت كلّها إلى إنجاز غير مسبوق. فبعد أسابيع قليلة على العمل المشترك، أعلنت الجامعة العربية في القدس أنها تتبنى طلب ضبط معيار أخلاقيّ ضدّ التحرشات الجنسية، وقد أعلنت وزيرة التعليم أنها ستعمل على تبني هذا المعيار في بقية مؤسسات التعليم العالي، وقد تجنّدت/تجنّدت حتى صحافيّات/صحافيّون كبار/كبيرات لدعم الطالبات وحوار المنظمات حول هذا الموضوع على حدّ سواء.

## توصيات

1. النشاط المتعدد المنظمات يستوجب توظيف عاملة أجيبة لتقوم بتنظيم النشاط الجاري، لتنسق بين كل العناصر والنشاطات، لتدير الخلافات وتحصر على وجود حوار بين النشيطات. غياب وجود موظفة أجيبة وغياب التمويل لمواصلة النشاط المنتظم، كانا من الأسباب التي أدت إلى احتكاكات بين المنظمات مع انتهاء الحملة لإقصاء مرتكبي المخالفات الجنسية من جهاز السلطة. إذا أعربت الناشطات عن رغبتهن في مواصلة العمل المشترك بعد انتهاء عمل التحالف القصير الأجل، يجب أن تهتم جميع المنظمات بتمويل يمكن من مواصلة النشاط المنظم.
2. كما هي الحال في التحالفات الطويلة الأجل، في التحالفات القصيرة الأجل، أيضاً، يوصى بأن تقوم جميع المنظمات المشاركة بالتبرع قدر استطاعتها لتمويل النشاط المشترك. حتى إذا كان هناك اختلاف في حجم الميزانية التي تستطيع كل منظمة المساهمة بها، فإن المشاركة في التمويل ستزيد من التزام كل المنظمات بالنشاط العيني، وستؤكد على اشتراك جميع المنظمات في المهمة المشتركة. التمويل من جانب جميع المنظمات سيقوّص الأدعاءات نحو المنظمة الرئيسية التي تقوم بتمويل النشاط، بأنها تسيطر على المضامين وعلى طبيعة الاحتجاج الذي أنشئ التحالف من أجله. فهذا الذي حصل في حالة النقاش الإضافي في محكمة العدل العليا ضد تعيين رامون قائماً بأعمال رئيس الحكومة، الذي شارك في تمويله صندوق واحد وثمانى منظمات. فالمشاركة في التمويل عززت من تجربة الشراكة بين الجمعيات وجنّدت مزيداً من المنظمات، التي لم ينشط قسم منها حتى ذلك الحين في إطار التحالف، وهي بانضمامها عبرت، عملياً، عن دعمها للنضال.
3. التجربة تعلمنا أن التحالفات القصيرة الأجل تنجح في طرح مواضيع نسوية على الأجندة العامة، كما تنجح في تجنيد الجمهور للعمل من أجلها. تثبت المنظمات أنها قادرة على الوصول إلى اتفاقات وعلى تقليص النزاعات فيما بينها، عندما تنشط في إطار محدود زمنياً. إذ كان الوضع كذلك، فإنه من مصلحة الصناديق أن تشجع شراكات تبادل إليها المنظمات مع العلم أن الشراكات المتداخلة المنظمات التي أنشئت لوقت محدد، تنجح في مواجهة الخلافات وفي الاتحاد للنضال المشترك.
4. التحالفات القصيرة الأجل، التي تتعاون لغرض النضال في موضوع يتماهى مع واحدة من المنظمات الشريكة، ملزمة أكثر من غيرها بتحديد وقت عملها بسبب المنافسة التي تشكل مع مرور الوقت بين التحالف وبين هذه المنظمة. إذا كانت هناك رغبة في مواصلة النشاط المشترك بعد الوقت الذي حُدّد له، أيضاً، منذ البداية، يجب أن يُتاح للتحالف مجال للعمل يعكس تنوع أساليب النشاط وأتماط الحوار، وعدم محاولة الإدماج بين رسالة كل المنظمات، وفي الوقت نفسه عدم المطالبة بأسلوب احتجاجي واحد. التحدي الذي يواجه المنظمات التي تخرج معاً في نشاط مشترك، هو إعطاء مجال ومنح اعتراف لمفاهيم نسوية متنوعة، تجربة دائمة على إنتاج رسالة تُدمج بين جميعها وحوار بين النساء أنفسهن، وبين المنظمات نفسها، لا ينجح في الاعتراف بالتنوع، فحسب، بل، أيضاً، في الإنصات إلى المختلف والتعلم منه. مثل هذا الإجراء القيمي يمكن أن يُصبح حجر الزاوية لوجود حركة نسوية طويلة الأجل، وترجمة النجاحات التي

5. سُجِّلَت في السنوات الأخيرة إلى تحالفات متداخلة التنظيمات، لإنتاج نشاط تواصلٍ لكيانٍ نسويٍّ واسعٍ وذو تأثير.
- التحالف القصير الأجل يُتيح تجنيد جهد كبير وعملٍ مُركَّزٍ لجميع الجمعيات المشاركة. لا تستطيع غالبية الجمعيات السماح لنفسها بالتفرُّغ من نشاطها الجاري لمدةً طويلةً من الوقت من أجل التعاون مع منظماتٍ أخرى. فمقارنةً بالنزعة التي تميِّز التحالفات الطويلة الأجل، حيث أنه مع مرور الوقت قسم من المنظمات الشريكة، فقط، تواصل نشاطها فيها، بوسع التحالف المقيّد بوقت الحفاظ على مشاركة نشطة لجميع المنظمات الشريكة.
6. التحالف القصير الأجل في إمكانه زيادة عدد المواضيع التي ستحتُّ المنظمات النسائية على العمل المشترك. وإلى جانب القليل من التحالفات الطويلة الأجل، من المحبَّذ المبادرة إلى الكثير من النشاطات المشتركة، التي يُحدِّد موعد ابتدائها وموعدها انتهائها مُسبقًا، وبذلك يرتفع تدخُّل النشاطات في المنظمات في مواضيع مختلفة من مجال نشاطهنَّ الرئيسيّ. كثرة الشراكات القصيرة الأجل ستزيد من التعارف بين المنظمات ومن معرفة جميع المنظمات بمواضيع متنوّعة في الحقل النسويّ.

### حَيِّزٌ مشتركٌ للمنظمات النسوية

جميع مَنْ أُجريتَ معهنَّ مقابلاتٍ أُعربنَ عن رغبةٍ في إقامة شراكاتٍ تعمل في المواضيع الثابتة التي تشتغل بها وفي مواضيعٍ أخرى. على أساس كلِّ ما جاء أعلاه، يُوصى، إذاً، بأن يُقام من أجل النشاطات في المنظمات النسوية حَيِّزٌ ثابت، يُتيح التعارف الشخصي والمنظمتي، الحوار، النقاش في مواضيع الساعة، التعرّف على مجالات المعرفة الخاصّة بالمشاركات والشراكة في المعرفة، البناء المشترك لمنظومات مواجهة للخلافات، ومعاً إنتاج استمرارية لأجندة نسوية. فالمقصود ليس إنشاء منظمة جديدة، إنّما عن إنتاج حَيِّزٍ مادّي وفكريٍّ غير مؤسسيٍّ وغير مؤسّس، يسمح بالحوار المذكور.

مع تصاعد المنافسة بين المنظمات بالذات، على الظهور والموارد، في فترة زاد فيها عدد المنظمات في الميدان النسويّ زيادة دراماتيكية، وتزايدت مواضيع النشاط في الحَيِّز النسويّ - التنظيمي في إسرائيل، تتصاعد الحاجة إلى إنشاء حَيِّزٍ مشتركٍ ليؤسّس الشراكة، وبالمناسبة، فهو سيساهم بذلك في طرح مواضيع نسوية على الأجدة العامّة.

في إمكان المنظمات أن تضيف إلى الدافع الرئيسيّ الذي يحركها اليوم - نعني الدفع في اتجاه حَيِّزٍ نشاطها العينيّ - الحاجة إلى إنشاء وتأسيس حَيِّزٍ مشتركٍ من أجلها، لزيادة المعرفة والقدرة، أيضًا، على تحقيق إنجازات في الميدان العامّ. إذا كان المفهوم النسويّ مؤسّسًا على مبدأٍ أفضلية الجماعة على الفرد، على الحاجة إلى تشكيل نظرة تبادلية وتكافؤية وعلى إلغاء الهرميّة المتأصلة على صُعد المجتمع الأبويّ كلّها، من المهمّ أن تكون كلّ واحدة من النشاطات مُجنّدة للمهمّة المعقدة، التي أساسها الاستغناء الجزئيّ عن الحاجة إلى إبراز نشاط المنظمة التي هي طرف فيها، فقط، للعمل من أجل الحَيِّز النسويّ كلّ، ومن أجل توسيع تأثيره الجماهيريّ.

ليس في هذا القول ما يُلغي أفضلية وجود الكثير من المنظمات، وتفهمّ حاجة كلّ منظمة إلى البقاء من الناحية الاقتصادية، والعمل على الدفع في اتجاه مصالحها. وإلى جانب مجمل النشاط المتعدّد للمنظمات، الجاري اليوم، من الصحيح إنشاء حَيِّزٍ إضافيٍّ يمكن من التعرّف، الحديث، المبادرة والعمل المشترك، ويُحقق بذلك، بشكل فعليّ، القيم النسوية التي تعمل جميعنا باسمها. إذا لم تكن هناك رغبة في أن ننسخ، بلا قصد، المنافسة بما يُسمّى "السوق الحرّة"، إذا كان هناك دافع لتكريس النشاط لا لتأكيد أفضليات المنظمة "خاصتنا"، فقط، مقارنة بالمنظمات الأخرى، إذا كان هناك اعتراف بأن الفكر النسويّ بأنواعه، مبنيٌّ دائمًا، على أساس الاعتراف بقمع النساء في كلّ مجال من مجالات الحياة، عندها، يُمكن ويُطلَب من جميع المشاركات في هذا الميدان، أن

يتعرّفن بصورة أعمق على مجالات معرفة ونضالات إضافية لتلك التي يتخصّصنَ هنَّ بها، وتنمية صلة بين جميعها وبين جميع المواضيع التي يعايشنها.

ليس عبثاً تبلور قرار مبادرة **مرأة لمرأة** - في هذه الفترة - إلى مؤتمر نسويّ قطريّ إضافي، ضمّت عملية الإعداد له، منذ البداية، ممثلات كثرات لمنظمات وتنظمات نسويّة. هناك من يدعيّن أنّ هذا المؤتمر النسويّ جاء - ضمن أشياء أخرى - للإشارة إلى بداية فترة جديدة في التاريخ النسويّ في إسرائيل، حيث الحوار والعمل النسويّان فيها من شأنهما أن يتبلورا إلى درجة عمل متداخل للمنظمات مشترك ومتواصل. اللقاءات قبيل المؤتمر والبلورة المشتركة للمواضيع التي ستناقش فيه، وفرت فرصة لتضامن نسويّ حول مواضيع مختلف عليها، أيضاً. حقيقة أنّ هذا المؤتمر أقيم في الناصرة، في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨، جديرة هي الأخرى بالذكر، لسبب الحضور الآخذ بالازدياد في الميدان النسويّ للحاجة إلى العمل المشترك والمتبادل لليهوديات وفلسطينيات، ولنساء من مناطق جغرافيّة - اجتماعيّة - اقتصاديّة مختلفة.

هذا المؤتمر النسويّ انتهى مؤخراً، فقط، ولدى كتابة هذه السطور لم يكن قد أجري بعد لقاء ملخص مُخصّص لأن يسفر عن استنتاجات بالنسبة إلى العملية التي كانت وبالنسبة إلى اتجاهات العمل لاحقاً. من هنا، لا يُمكن - في هذه المرحلة - التوسّع في نتائج المؤتمر، بل، فقط، التعبير، بصورة موجزة، عمّا كان موجوداً فيه، وعمّا يبدو أنه قد غاب عنه. النساء اللواتي شاركنَ في المؤتمر حظينَ بالتعرّف إلى مجموعة هائلة ومتنوعة من النساء من منظمات وتنظيمات أخرى، لم يكن قد التقينَ حتى ذلك الحين، ولم يتعرّفنَ إلى بعضهنّ وبعضهنّ لا شخصياً ولا سياسياً. هناك من يدعيّن أنّ السبرورة المتواصلة للتحضير للمؤتمر، أنتج أفضليته الرئيسية، نعني إتاحة الفرصة للحوار المتواصل والواسع بين نشيطات من منظمات مختلفة. حقيقة أنه كان هناك ظهور بارز، في عملية التحضير للمؤتمر، وفي إطراره، أيضاً، لناشطات من منظمات فلسطينية ونساء من منظمات لامؤسسيّة، هي، بنظر قسم المشاركات إيجابية، وبنظر أخريات سلبية. الكثير من المنظمات النسويّة اليهودية التي تركز على الدعم الشخصي الفردي، لم تشارك في المؤتمر أو أنها شاركت في القليل منه، فقط. كان من بينهنّ من ادّعت أنه، أيضاً، لو كانت قد دعمت الحضور المهيمن للحوار السياسيّ - الراديكالي في سياق مقاومة الاحتلال في المناطق والتميز ضدّ فلسطينيات في إسرائيل، فإنّ ثمن ذلك كان سيكون غياب التطرق الواسع بما فيه الكفاية إلى مواضيع أخرى تشغل الميدان النسويّ في إسرائيل كثيراً. قسم من الحاضرات في المؤتمر أكّدن أنّ ما تميّز به هو غياب النزاعات الصعبة، التي ميّزت قسماً من المؤتمرات النسويّة السابقة حول موضوع ممارسة القمع ضدّ فلسطينيات في إسرائيل وفي المناطق المحتلة. وأخريات قلنَ إنه رغم أنّهنّ عارضنَ أن يحتلّ هذا الموضوع غالبية الحوار، تخوفنَ من التعبير عن ذلك بصوت مرتفع، لئلا يواجهنَ احتجاجاً من قبل غالبية المشاركات.

من المحتمل أنه في ما يلي من الحملات المشتركة، للمؤتمر النسويّ القطريّ وللحوار الجاري الذي تشكّل في شبكة البريد الإلكترونيّ في السنتين الأخيرتين، سيكون في الإمكان إجراء نقاش مشترك ومتبادل مع ممثلات/ي صناديق حول قضية أساليب التمويل القائمة اليوم. اندماج عناصر تمويل في الحاجة القائمة إلى العمل النسويّ المشترك والفاعل، يُمكن أن يُعظم إمكانية تشكيل نشاط نسويّ واسع، متعدد النساء والمنظمات وتواصليّ. كما ذكر، فليس المقصود تمويل منظمة جديدة أو قائمة ستوحّد وتمثّل نشاطاً مشتركاً لمنظمات أخرى، إنما عن تمويل نشاط مشترك، حيث تأتي مثل هذه الرغبة من جانب المنظمات الموجودة على الساحة.





## تلخيص

سعى تحليل حقل المنظمات النسوية اليهودية واليهودية-الفلسطينية في إسرائيل إلى استعراض الميزات الأساسية الخاصة بعمل ونشاط هذه المنظمات، إلى جانب التوجهات والمساقات البارزة في هذا الحيز. كما أنّ قرار التركيز في ميزات معينة وتحليلها بتوسع ينبعان من المضامين التي وردت في اللقاءات التي أجريت مع ممثلات المنظمات المختلفة ومن ترجمة هذه المضامين، أيضاً، وفق المدارك الخاصة بالكاتبة ووفق الروايات التي توجّه وجهة نظرها. وعليه، فمن الناجز أنّ التحليل يستند إلى منظومة الكاتبة الذاتية، وهي التي تزلع منذ سنوات كثيرة في ضمن الحيز النسوي. مع هذا، ورغم ضرورة إيجاز النشاطات المتنوعة والغنية في هذا الحقل، فإنّ التحليل يحاول عكس أكبر عدد ممكن من وجهات النظر. كما أنّ هذا التحليل لا يتجاسر على عرض جميع مميزات الحقل النسوي-التنظيمي، بل يسعى إلى ذكر مواضيع الفعاليات والخطاب البارزة، إلى جانب ترسيم توجهات مستقبلية من التحوار والعمل المستقبليين.

كما يتطرّق التقرير إلى التحديات والصعوبات التي تميز العمل في الحقل النسوي-التنظيمي، إلا أنّه لا يهدف لنقد المسلكيات المتبعة في هذا المجال، بل إلى تسليط الضوء صوب الإمكانيات الكامنة في تطوير التحوار بشأن المسائل المختلفة. وغنيّ عن القول إنّ الكاتبة ترى نفسها جزءاً من الحراك المطروق في هذا الباب من التقرير وهي لا تموضع نفسها خارجه لتنظر من هناك إلى ما يحدث في داخل المنظمات وفيما بينها. كما أنّ الكتابة بضمير الغائب تنبع، من ضمن سائر الأسباب، من التطرق إلى المناظير المختلفة التي انعكست في أقوال المُستبيّنات، وهي تسعى لتمكين القارئات/القراء من التمتع بنظرة شاملة على ميزات الحقل ونزعاته، من دون تثبيت صورة واحدة، موضوعية ظاهرياً، للمنظمات النسوية في إسرائيل.

من اللائق أن نذكر أنّ التقرير يستعرض ويحلل المنظمات النسوية اليهودية إلى جانب المنظمات المشتركة لليهوديات وفلسطينيات، ليس إلا. وقد حُصص تقرير مستقل للمنظمات الفلسطينية في إسرائيل صادر عن تنظيم "الطفولة". وتنعكس ضرورة كتابة تقريرين الواقع السياسي الإسرائيلي، الذي يفرض فصلاً بين السكان اليهود وبين السكان الفلسطينيين في إسرائيل في جميع مناحي الحياة. كما أنّ الفصل بين اليهوديات/اليهود وبين الفلسطينيين/الفلسطينيات في المناطق السكنية لا ينحصر في كونه مميزاً حيزياً، بل هو في أساسه فصل عرقي، قوميّ وطبقيّ، هدفه تقليص احتمالات الالتقاء والتحدث بين المجموعتين. وعليه، فإنّ تثبيت تحاور مباشر بين اليهوديات/اليهود وبين الفلسطينيين/الفلسطينيين يستوجب بذل جهد تنظيمي ونوايا إيديولوجية.

وفي ظلّ انعدام فرص الالتقاء بين المجموعتين من خلال مكانة متساوية نتيجة للواقع السياسي في إسرائيل والمنطقة، فإنّ غالبية المنظمات النسوية تخضع لهذا الفصل القومي. كما أنّ قسماً من المنظمات يتبنون الفصل القومي من خلال وعيه لانعدام إمكانية طرح نشاط متساوٍ لليهوديات والفلسطينيات، ولكن حتى المنظمات التي تنشط ضد الاحتلال ومن أجل المساواة بين الإسرائيليات/الإسرائيليين اليهوديات/اليهود وبين الفلسطينيين/الفلسطينيين في إسرائيل والمنطقة، تكتسب الفعاليات اليهودية لديها، في بعض الأحيان، مركزية مقابل الفعاليات الفلسطينية في الخطاب التنظيمي الداخلي. وتنعكس هذه الهرمية، على حدّ سواء، التمييز القومي-الثقافي القائم بين المجموعتين السكانيّتين، وانعدام الرغبة لدى الكثير من الفلسطينيات في بذل الجهود في ضمن المنظمات اليهودية أو المشتركة، التي تحوي عادة أقلية عددية وسياسية، وذلك بدلا من المنظمات الفلسطينية. ونتيجة لهذا، ينشأ وضع تحتوي فيه منظمات اليسار النسوية، أحياناً، على أقلية من المشاركات الفلسطينيات وأغلبية من الناشطات اليهوديات. يُضاف إلى

هذا أن حرية العمل والاحتجاج لدى اليهوديات/اليهود أكبر بكثير في دولة يهودية، فيما يمكن لنساء فلسطينيات أن يدفعن مُنمًا شخصيًا وسياسيًا باهظًا، لقاء احتجاجهنَّ.

إنطلاقًا من كل هذا، فإن التضامن النسوي وحده هو القادر على التغلب على الوضع القائم، إلى جانب العناد النسوي للربط بين أنواع الاحتلال المختلفة التي تعانيتها النساء والأقليات السياسية الأخرى. وحتى لو كان من حق كل منظمة أن تتركز في حقل نشاطها ورغم حقيقة أن ثقل العمل في كل منظمة يُبقي مساحة ضيقة للنشاطات الأخرى، إلا أنه لا يمكن التنازل عن التحدي المعقد لخلق حركة نسوية واسعة تبرز بالذات حضور وزيادة مجموعات النساء الأكثر استضعافًا في المجتمع الإسرائيلي. فهذه طريق أخرى يمكن أن يثبت من خلالها الخطاب النسوي بديلًا حقيقيًا وعلنيًا للأجندة السياسية-البطريكية في إسرائيل.

نحن نرى منظمات نسوية تحرص كل الحرص على الفصل القومي نتيجة للعزوف عن الاندماج في الجدل السياسي الدائر بين النشاطات الساعية لاستمرار الاحتلال وبين تلك المعارضة له. كما تمتنع المنظمات عن الجدل بغية تجنيد نساء من مختلف المواقف السياسية، ما يجمعها هو مواضيع عمل ونشاطات هذه المنظمات. كما أن محاولة تجنيد المزيد من النساء اليهوديات إلى النشاط النسوي يمنع منظمات كثيرة من خلق رابط واضح وعلني بين إسقاطات الاحتلال الجندرية والقومية. وهكذا، ينشأ انشقاق بين المنظمات النسوية المستندة إلى منظومة "النساء من أجل النساء" وبين المنظمات النسوية التي تصر على إقامة الصلة بين جميع أنواع الاحتلال التي تقع في ظلها النساء والمجتمع المدني في إسرائيل وفي المنطقة. ويدعي القسم الثاني من المنظمات أنه في ظل غياب اعتراف بالصلة الجوهرية بين العنف الجنسي والجسدي والاقتصادي ضد النساء، وبين القمع القومي والثقافي الذي يقبع في ظله قسم من النساء، فلا مجال لتحسين وضعية النساء في إسرائيل وفي المنطقة. وتدعي هذه المنظمات أنه ما دام المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته السياسية يقوم على المدارك العسكرية-الرجولية وعلى مركزية الجيش و"الأمن" العسكري في الميزانيات والخطاب المتداول، فإن رغبة العنف ضد النساء لن تضيق وستكون النساء الجمهور الأساسي الذي سيواصل الرضوخ للمعاونة.

يعكس التوصيف أعلاه أحد المميزات الأساسية الخاصة بالحقل النسوي في إسرائيل: الفصل القومي القائم بين غالبية المنظمات. إذًا، علينا هنا أن نتمنى بأن ينجح الحيز النسوي في إسرائيل مستقبلاً وأن يقدم بديلاً للواقع السياسي-الرجولي الذي تعيش فيه النساء. وتقتصر منظمات نسوية روايات بديلة لأهمّات التمييز والعنف الموجهة ضد النساء، ومن الجائز أن يكون بوسعها، مستقبلاً، طرح بديل، أيضًا، لسياسة الفصل التي تفرق اليوم بين السكان اليهود والسكان الفلسطينيين في إسرائيل. ولكن ما دامت هذه المنظمات تواصل انتهاج الفصل بين القوات وفق الثنائية القومية بدلاً من دمجها، فإن الفصل والهوة سيستسخن نفسيهما ليصلا إلى النساء عبر الطرف الثاني من الجدار، الحقيقي والإيديولوجي. لا تتجاهل هذه الأمنية الفوارق القائمة، أحيانًا، بين المسائل التي تشغل بال النساء اليهوديات وتلك التي تشغل بال النساء الفلسطينيات؛ كما أنها لا تتجاهل حقيقة اضطراب النساء الفلسطينيات إلى مواجهة ما يتعدى التمييز الجندري؛ التمييز العرقي-القومي. ومن المفترض بالمدارك النسوية أن تغير المبنى الاجتماعي-السياسي القائم وأن تطرح بدائل تستند إلى مساواة النساء والقضاء على جميع أشكال العنف الرجولي التي تقمع النساء، ولذا، من المحبذ أن يرى كل الحقل النسوي-اليهودي إلى مواجهة الفصل القومي بمثابة تحدٍّ خاص به، حيث أن هذه المواجهة تفرق صفوفه هو، أيضًا.

وعدا الفصل القومي القائم في غالبية المنظمات النسوية في إسرائيل، فإن هذه المنظمات تكشف عن عدة مميزات أخرى هامة، يجدر بنا أن نرى فيها أيضًا تحديات ماثلة أمام النساء الناشطات في هذه المنظمات. فالنمو السريع في عدد المنظمات الناشطة اليوم في إسرائيل والفصل التام بين الاختصاصات وهويات المنظمات أدّى إلى خلق كثرة مباركة في مجالات العمل في الحيز النسوي من جهة، وإلى زيادة التنافس على الحضور ومصادر التمويل، من جهة أخرى. كما أن ازدياد مجالات العمل يمكن من

توفير حلول للكثير من النساء اللواتي يواجهن شتى المصاعب. وإلى جانب هذا، توفر كثرة المنظمات مجالاً أرحب من النشاطات المعدة لجمهور النساء، سواءً أكان ذلك من خلال المساعدة النفسية أو النشاط القضائي أو التمكين الذاتي والسياسي والاقتصادي أو النشاطات الاحتجاجية على اختلاف أنواعها. مع هذا، يجب أن نذكر أن غالبية النساء الناشطات في الحقل النسوي ينزعن إلى الانتماء إلى منظمة واحدة وإلى التماثل معها، ولا ينزعن إلى بعثرة النشاطات والعمل بين عدة منظمات. وبالفعل، نرى أن إحدى النتائج تتجلى، كما ادّعت عدة نساء التقيناهنّ، في كون "التماثل التنظيمي" أقوى من "التماثل النسوي". وعليه، وبحسب أقوالهنّ، يجري المسّ في القدرة على المبادرة لنشاطات أوسع تكون مقبولة على جميع المنظمات ومشاركة لها جميعاً، ومقابل هذا نرى تشكل نزعة لدى الكثير من الناشطات للتقليل من أهمية المنظمات الأخرى مقابل أهمية "تنظيمهنّ".

وبالرغم من النزعة القائمة لدى المنظمات في التنافس على الحضور والموارد، إلا أن هناك ظاهرة أخذة في التعاضد مفاهاها إبرام ائتلافات على الأمد القصير وتشكيل شراكات نسوية، تنجح في إيجاد وخلق تعاون بين عدد كبير من المنظمات والمدارك الحياتية. كما أن الاجتماع على نشاطات مشتركة من أجل تسيير حملة محدودة زمنياً والنجاحات التي تحصدتها مثل هذه الحملات في نضالها من أجل فرض مواضيع على الأجندة العامة والبرلمانية كانت حتى هذه الحملات أقلّ حضوراً، أثمرت كلها في جميع المنظمات رغبة واضحة في مواصلة العمل وفق هذه الطريقة. وصحيح أن التحالفات بعيدة الأمد وقصيرة الأمد تضطرّ إلى مواجهة صراعات بين ممثلات المنظمات، وبشكل متواصل، إلا أن الصراعات لم تمنع النساء من إدراك حقيقة أن النشاطات المشتركة تعود بالنتائج المثيرة للانطباع، وأن المنظمات التي اجتمعت سوية تحظى بالمنفعة والمردود.

وقد كانت غالبية الائتلافات بعيدة الأمد وقصيرته التي برزت فيها أغلبية الصراعات، كانت تلك الائتلافات التي عالجت مواضيع مرتبطة جداً مع منظمة أو أكثر من المنظمات المشاركة في الائتلاف. وفي حال طالت فترة الشراكة وانعدم موعد واضح ومتفق عليه لإنهائها، كانت الصراعات تنزع في فترة معينة للتعلم وللغلب على الأمور المتفق عليها، مما استوجب مرور فترة زمنية ما إلى حين خلق عمل مشترك واسع آخر. ولا يتوقف الأمر هنا: كلما أدى النشاط المشترك إلى حصد النجاحات أكثر وأكثر، زاد عدد المنظمات التي لم تعد تكتفي بالعضوية في هذه الشراكات بل صارت ترغب في الاستحواذ عليها، وهذا أحد التحديات الماثلة اليوم أمام المنظمات المختلفة. وقد حظيت عدة منظمات في السنوات الأخيرة بإنجازات محترمة بفضل العمل المشترك، إلا أنها لم تخلق بعد حراكاً منتظماً لمواجهة الأزمات.

تتبع تحديات أخرى في الحقل النسوي من كون النساء الشريقات والنساء المثليات شفافات في داخل طواقم العاملات والنشاطات المركزيات في غالبية المنظمات. والمبنى الذي تأسس خلال الموجة الثانية من النسوية في إسرائيل، أي سياسة الأرباع، سرعان ما تمّوه وذاب وعادت العاملات الأشكنازيات والمتباينات جنسياً ليكنّ مركزيات في غالبية المنظمات. وتواصل النساء الشريقات في إسرائيل في كونهنّ جمهور هدف لنشاطات الإعانة لدى غالبية المنظمات، ولكن -بوعي أو من دون وعي- يجري استبعادهنّ عن الطاقم الرائد للتنظيم. كما أن التمييز، الأخذ في التعاضد، بين "النساء المهنيات" المختصات والمتعلمات وبين "الحاصلات على الإعانة"، يزيد من التمييز الطائفي في الحقل النسوي. وبما أن المعرفة المعترف بها في إسرائيل هي الثقافة الأكاديمية-الغربية، وبما أن منظمات كثيرة تنزع نحو تشغيل عاملات أكاديميات، فإن الهوة بين النساء اللواتي كنّ قادرات على اكتساب التعليم العالي بسبب مكانتهن الاقتصادية وأصلهنّ الطائفي، وبين النساء اللواتي حالت مكانتهن وأصلهن دون تلقيهنّ لهذه الفرصة -أخذة في التعاضد. ورغم أن قسماً من المنظمات يحمل راية "التصحيح الإيجابي" للنساء في أماكن العمل، إلا أن قسماً منها لا يقوم بتطبيق هذا المبدأ من أجل تصحيح التمييز القائم ضد النساء الشريقات.

النساء المثليات، اللواتي تجتمعن سابقاً في تنظيم "كلاف" وفي التنظيم الاحتجاجي "كفيساه شحوراه" اللذين توقفا عن العمل،

توجّهنَ في بعض نشاطهن صوب العمل في منظمات أخرى أو أقللنَ بشكل كبير من النشاط النسوي. وحقيقة أنّ هناك مديرة أو مركزة مثلية في منظمتهن من أصل ست وأربعين منظمة، هي أحد البراهين على كون المسألة المثلية شفافة في الأجندة النسوية في إسرائيل. وقد توقفت نساء مثليات كثيرات قُدنَ في السابق نشاطات كثيرة في الحيز النسوي، عن نشاطتهن لأنهن يرينَ أنّ أهداف المجموعة في إسرائيل قد تحققت. صحيح أنّ تركّز المجموعة المثلية في حق تأسيس عائلة أدّى إلى إنجازات اجتماعية وقانونية-قضاية في هذا المجال، إلا أنها أدّت، أيضًا، إلى نفي التمييز والتمييز الجنسي المتباين ضد المثليات، عن الأجندة الجماهيرية. الكثير من النساء المثليات يشهدنَ على وجود أصناف إذلال مختلفة موجهة ضدّهنَ في الحيز العام وعلى تحويل التعامل معهن إلى تعامل "إباحي". وحقيقة أنّ العلاقات المثلية النسائية لم تعد معرفة على أنها مرضية في المرشد النفسي DSM أسهمت في التطبيع الظاهري للهوية الجندرية، إلا أنها، أيضًا، تحولت إلى "مجسّ" للقمع الاجتماعي-الجنسي-المغاير الذي لا تزال النساء المثليات يعانينه.

كما أنّ مسألة اندماج "محوّلات الجنس" الشرعيّ في الحقل النسويّ لم تُطرح بعد بعمقها. ونجد من بين الناشطات النسويات من يرفضن إمكانية إشراك النساء اللواتي لا يطابقن جنسهن جندرهنَ في المؤتمرات والمناسبات النسوية. وينع رفض شرعية اندماج من لا يلبون شروط التقسيمة الجندرية السائدة في الحقل النسوي من التشكيك والخشية، اللذين عبّر عنهما عدد من ممثلات المنظمات، تجاه نساء بيولوجيات يبدون مثل الرجال. وبحسب أقوالهنّ، فإنّ الحقل النسوي يوفر حيزاً محمياً لجمهور النساء، وتواجد النساء اللواتي اخترن أن يبدون "مثل الرجال" يهزّ من شعورهنّ بالأمان. وحقيقة أنّ المؤتمر النسوي القطري المنعقد في تشرين الثاني ٢٠٠٨ شهد مشاركة لمحوّلات جنسيّاً وعدداً من النقاشات التي تمحورت في المسائل المتعلقة بالأقليات السياسية والجنسية والجندرية، تشير إلى فرصة لخلق نشاط نسوي مثلي و"متحوّل جنسي"، بعد مضي فترة متواصلة تحول فيها "الربع الرابع" إلى شفاف وغير مرئيّ.

ويكمن تحدّي آخر مائل أمام الحقل النسوي في اندماج المنظمات النسوية الدينية في العمل المشترك القائم. وباستثناء منظمة "كوليج" فإنّ سائر المنظمات في هذا المجال غير ضالعة في الغالب وبشكل جارٍ في النشاطات والنضالات متعددة المنظمات. كما أنّ المواضيع التي تنشغل فيها هذه المنظمات غريبة، أحياناً، عن المنظمات الأخرى، ولكن وبالذات لهذا السبب، هناك حاجة لتجنيد هذه المنظمات إلى النشاط القائم والتعلّم منها بشأن مضامين عملها.

لا ينتقص مجمل التحديات الماثلة اليوم أمام المنظمات النسوية من الإنجازات الكبيرة التي حقّقها الحقل النسويّ في إسرائيل في السنوات الأخيرة: حضور إعلامي شبه يومي، احتجاجات ومظاهرات ذات حضور بارز وتأثير حقيقي، دفع وتشريع قوانين وتشريعات لمنفعة النساء، قرارات قضائية غير مسبوقه لصالح النساء ومن أجل العدل الاجتماعي لصالح أقليات سياسية واقتصادية، ربط أخذ في التعاطف بين أصناف الاحتلالات المختلفة من أجل خلق مجتمع غير عنيف تجاه الأقليات التي تحيا فيه، ازدياد كبير في عدد النساء الضالعات في نشاطات المنظمات، ارتفاع في عدد المواضيع التي تطلع فيها المنظمات، خلق شراكات مختلفة من أصناف مختلفة ولغايات مختلفة وإمكانية تلقي العون في مجموعة واسعة من المجالات. هذه قائمة جزئية فقط من النجاحات التي يمكن نسبها إلى المنظمات. وإلى كل هذا نضيف الحوار المتواصل الجاري بين المنظمات النسوية في شبكة البريد الإلكتروني والذي يُمكن من طرح مثير ومشارك للمواضيع الحارقة الماثلة على الأجندة الجماهيرية. وبهذا المفهوم، فإنّ الحقل النسوي في إسرائيل نجح في أن يخلق من داخله حراكاً من الخطاب المتبادل والشراكة التنظيمية، والذي وإن كان مقتصرًا اليوم على شبكة البريد الإلكتروني، فإنه خاص ومتميز في المجتمع المدني في إسرائيل.

من دولة إقيمت على أساس أسطورة "اليهودي الجديد" - الرجل الأبيض، الشاب، الطويل، مفتول العضل، الشجاع وقاهر

أعدائه، ومن دولة تنكّرت عشرات السنوات لغياب المساواة بين الرجال والنساء فيها، لا شك أن الجمهور في إسرائيل طوّر وعياً للتمييز وللعنف الكائنين تجاه النساء. إن المنظمات الستة والأربعين النسوية اليهودية والمشاركة إلى جانب المنظمات النسوية الفلسطينية في إسرائيل، جميعها تنتج كمية هائلة من النشاطات، وكل هذه النشاطات جعلت التمييز تجاه النساء في إسرائيل أكثر حضوراً ومسألةً صار من الصعب أكثر إسكاتها.

## قائمة المراجع\*

- ١ أبو العسل رهام، الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل: المنطلقات الفكرية، الاستراتيجيات وآليات العمل القائمة، مركز الطفولة، Center and Education Action International – UK, 2006. (عربي).
- ٢ سفران حنه، لا نريد أن نكون لطيفات – النضال لأجل حق الاقتراع وبداية النسوية الجديدة في إسرائيل، إصدار برديس، 2006، ص 29.
- ٣ سفران حنه، م.ن.، ص 71.
- ٤ سفران حنه، م.ن.، ص 71.
- ٥ مقابلة مع رحيل أوستروفيتش، لدى سفران حنه، م. ن، 93.
- ٦ حزب النساء ”نس“، برنامج الانتخابات للكنيست التاسعة، تل أبيب، ١٩٧٧، أرشيف امرأة للمرأة، المركز النسوي - حيفا، ص.٢.
- ٧ ”عقد على النسوية في إسرائيل، نشرة المؤتمر العاشر ومنشورات اللجنة التنظيمية، تل أبيب، أيار، 1980، ص 40.
- ٨ سفران حنه، م.ن.، ص 106
- ٩ دهان-كليف هنزيت، ”النسوية الشرقية والعملة“، مفنيه، 2005.
- ١٠ برنوفسكي يعيل، Y-net، وفقاً لمعطيات دائرة الاحصاء المركزية، آذار، 2008
- ١١ سفران حنه، م.ن.، ص 161-164
- ١٢ عيلام إستير، ”الاستخدام المهيم للغة لدى النساء وتأثيراته السياسية“، إلى أختي، سياسة نسوية شرقية، إصدار بابل، 2007.
- ١٣ حسون يعيل، ”مخصصة الخدمات العامة في إسرائيل“، عمل النساء في فترة الخصخصة – المؤتمر السنوي السادس لمركز أدفا حول الميزانية والجندر، 2007.
- ١٤ فوغل-بيجاوي سيلفيا، ”المعيلة الثانية في عصر العملة: نساء في سوق العمل في إسرائيل“، مجلة اشتراكية لشؤون المجتمع، الاقتصاد، السياسة والثقافة، تموز، 2003.
- ١٥ نشرة ”يحداف – لمنع العنف في العائلة الإثيوبية“، 2007.
- ١٦ موقع تحالف عيكار، [www.icar.org.il](http://www.icar.org.il)
- ١٧ موقع مُنتدى نساء من أجل ميزانية عادلة، [www.wbf.org.il](http://www.wbf.org.il)
- ١٨ موقع لوبي النساء في إسرائيل، [www.iwn.org.il](http://www.iwn.org.il)
- ١٩ موقع ”رئيسة لإسرائيل“، [www.womanpresident.org.il](http://www.womanpresident.org.il)

\* المصادر باللغة العربية إلا إذا ذكر غير ذلك. الترجمات العربية مُتاحة في معظم المواقع المُدرجة.

